INTERNATIONAL JOURNAL OF GOVERNMENT AUDITING

المجلة الدولية للمراجعة المالية العامة

عدد خاص: المؤتمر الخامس والعشرون للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات *(INCOSAI)*

INTERNATIONAL JOURNAL
OF GOVERNMENT AUDITING

العدد الخاص للربع الأول من عام 2026: المؤتمر الخامس والعشرون للمنظمة الدولية لمؤسسات الرقابة العليا (INCOSAI)
المجلد 53 العدد 1

تصدر المجلة الدولية للتدقيق الحكومي كل ثلاثة أشهر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والفرنسية نيابة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي). وتكرس المجلة، وهي جهاز رسمي تابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، جهودها للنهوض بإجراءات وتقنيات التدقيق الحكومي. الآراء والمعتقدات المعرب عنها هي آراء ومعتقدات المساهمين الأفراد ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات المنظمة.

يدعو المحررون إلى تقديم المقالات والتقارير الخاصة والمواد الإخبارية التي ينبغي إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي

U.S. Government Accountability Office
G Street, NW, Room 7814 441
Washington, D.C. 20548
.U.S.A

البريد الإلكتروني: intosaijournal@gao.gov

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي من المرجح أن يتم قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية لمراجعة حسابات القطاع العام. وتشمل دراسات الحالة، والأفكار حول منهجيات التدقيق الجديدة، أو تفاصيل حول برامج التدريب على التدقيق. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية في المقام الأول فلن تكون مناسبة. توجد إرشادات التقديم على الموقع الإلكتروني https://intosaijournal.org/submit-an-article/.

يتم توزيع المجلة إلكترونياً على أعضاء الإنتوساي والأطراف المهتمة الأخرى بدون تكلفة. وهي متوفرة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني: intosaijournal.org و intosai.org، وعن طريق الاتصال بالمجلة عبر البريد الإلكتروني على intosaijournal@gao.gov.

مصدر صورة الغلاف: مجلة إنتوساي

مجلس التحرير

مارغيت كراكر، رئيسة، ريشنونغشوف، النمسا
كارين هوجان، مراجع الحسابات العام، كندا
فضيلة القرقوري، الرئيس الأول بالنيابة، ديوان المحاسبة، تونس
أوريس ويليامز براون، القائم بأعمال المراقب المالي العام، الولايات المتحدة الأمريكية
غوستافو فيزكاينو جيل، المراقب العام للحسابات، فنزويلا

الرئيس

مارك كينان *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

المحرر ونائب الرئيس

جيسيكا دو *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

ضيف التحرير

دينيس غيتليف (فرنسا)

الإدارة والعمليات

تونيتا جيليتش *(الولايات المتحدة الأمريكية)*
جانيت أوينز *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

المحررون المساعدون

سكرتارية أرابوساي
سكرتارية أرابوساي
سكرتارية أرابوساي
الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية
أمانة الأوروساي
الأمانة العامة لمنظمة *OLACEFS*
الأمانة العامة لباساي
الأمانة العامة للإنتوساي
مكتب المراجع العام للحسابات، كندا
مكتب المراجع العام للحسابات، تونس
مكتب المراجع العام للحسابات، فنزويلا
مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية

جدول المحتويات

في هذا العدد

رسالة من المجلة

إهداء إلى الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للخبراء الاستشاريين 5

افتتاحية

الإنكوساي الخامس والعشرون: رؤية رقابية متجددة لعالم سريع التحول 8

الإبحار في الرحلة

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية 11

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراجعة 22

أضواء على الإنكوساي

رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية معالي الدكتور حسام العنقري ينال جائزة الإنتوساي للمستقبل نيابةً عن الديوان 35

منظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية تحرز جائزة كيمي ماكويتو للتميز في بناء القدرات 39

كتّاب من مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا يفوزون بجائزة ستاتس خلال الإنكوساي الخامس والعشرين 43

قائدان شابّان من الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا وجزر المالديف ينالان تقديراً على التميّز في التحوّل والابتكار 46

الاعتمادات والمصادقات والتعيينات الرئيسية التي تمت في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للخبراء الاستشاريين 50

الإنتوساي توافق على إعلان شرم الشيخ في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الاستثمارية 57

أكشاك إنكوسي 60

الوجهة التالية

مجلس مراجعي الحسابات في جمهورية إندونيسيا يستضيف الدورة القادمة للمجلس الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في عام 2028 66

جدول المحتويات

في هذا العدد:

وتستمر الرحلة

JURISAI الآن كيان مرتبط بالإنتوساي! 69

الجمعية الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في القطاع العام تتصدر قائمة المؤهلات المهنية لمراجعي الحسابات في مجال مراجعة حسابات القطاع العام في الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات 73

حدث جانبي في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات يسلط الضوء على النتائج الأولية للمشروع العالمي المشترك بين المعهد الدولي للتنمية الإدارية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن استقلالية المؤسسات العليا للرقابة المالية 80

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تُظهر القيمة من خلال تدقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة 84

الصندوق السعودي لتحسين أداء الهيئة السعودية للمعلومات الائتمانية - أبرز الأحداث الجانبية في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرم الشيخ 90

إطلاق التدقيق التعاوني لإجراءات التكيف مع تغير المناخ في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 98

ما وراء الوعود والخطط: تحقيق التكيف مع المناخ 101

كيف ساهم التدقيق في إجراءات التكيف مع تغير المناخ في تنمية قدرات الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 105

قيادة الابتكار في التدقيق البيئي – الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا تختتم رئاستها لفريق عمل الإنتوساي 108

مساهمة خاصة

أربعون عاماً لمبادرة الإنتوساي للتنمية – والشّراكات التي جعلت الأمر ممكناً 116

رسالة من المجلة

المصدر: مجلة إنتوساي

إهداء إلى الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للخبراء الاستشاريين

المؤلف: جيسيكا دو، المحررة ونائبة رئيس المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

هذا العدد من المجلة مخصص للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI)، الذي عقد في شرم الشيخ في الفترة من 27 إلى 31 أكتوبر 2025.

منذ بداية المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، التي جمعت 34 مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) في كوبا في عام 1953، واصلت المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) تطورها لمواجهة تحديات المراجعة العامة اليوم، مع المساعدة أيضًا في تشكيل مجتمع المساءلة العالمي في المستقبل. وقد نمت الإنتوساي لتصبح منظمة تضم 195 عضوًا كامل العضوية و5 أعضاء منتسبين وعضوين منتسبين. وعلى مر السنين، قامت الإنتوساي بتحول استراتيجي لدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز وتنفيذ الاحتراف وتنمية القدرات وتبادل المعرفة والتنمية المستدامة والاستشراف.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وقد انعكست تجارب مجتمع الإنتوساي على مدى السنوات الثلاث الماضية في موضوعي الإنتوساي حيث اجتمعت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للتفكير في التجارب السابقة للتطلع إلى المستقبل. وتناولت المناقشة التي دارت حول الموضوع الأول من محاور إنكوساي "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة حسابات البنوك المركزية والأنشطة الحكومية أثناء الأزمات المالية والاقتصادية" كيفية قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور حيوي في المساعدة على ضمان استعداد البنوك المركزية والحكومات للأزمات المالية والاقتصادية والاستجابة لها بشفافية وفعالية. ويمكن أن يساعد التأمل في التجارب السابقة في الأزمات المالية، بما في ذلك ركود كوفيد-19، في تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكون قادرة على الاستجابة ودعم الحوكمة الرشيدة خلال أشد الأوقات احتياجًا. وتناولت مناقشة "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراجعة الحسابات" في المحور الثاني من محاور إنكاسي "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراجعة الحسابات" كيفية استفادة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من الذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي في عمليات المراجعة، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية، مع الاعتراف بالدور الحاسم للعنصر البشري في مراجعة الحسابات.

خلال الدورة الخامسة والعشرين للمنتدى الدولي للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI XXV)، عكس المجتمع بحق شعار الإنتوساي "الخبرة المتبادلة تفيد الجميع"، حيث تبادل قادة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الرؤى بحماس، وأقاموا شراكات جديدة، وعززوا العلاقات القائمة. ومن خلال تبادل شامل للأفكار والدروس المستفادة ووجهات النظر الاستشرافية، عززت المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأعضائها من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدرتهم الجماعية على الإشراف على الأنشطة الحكومية بفعالية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. وتؤكد هذه الروح التعاونية على القيمة الدائمة للتعاون في تعزيز المساءلة في جميع أنحاء العالم.

المصدر: مجلة الإنتوساي

نحن نقدر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مصر لاستضافتها هذا الحدث الجذاب والمحفز للتفكير والمنشط، ونعرب عن امتناننا لجميع المشاركين في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الإنتوساي لمشاركتهم في هذا الحدث الهام.

شاهد ألبوم صور INCOSAI XXV الكامل هنا.

افتتاحية

المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس هيئة المساءلة الحكومية في مصر. المصدر: هيئة المساءلة الحكومية في مصر.

الإنكوساي الخامس والعشرون: رؤية رقابية متجددة لعالم سريع التحول

المؤلف: المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس هيئة الدولة للمساءلة في مصر، رئيس المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية (INTOSAI)

في سياق المسيرة العريقة لمنظمة الإنتوساي، وما تمثله من إطار دولي جامع يرسّخ القيم المهنية للاستقلالية والنزاهة، جاء انعقاد المؤتمر الخامس والعشرين للإنتوساي (XXV INCOSAI) ليجسد محطة نوعية في مسار العمل الرقابي العالمي، وليؤكد قدرة الأجهزة العليا للرقابة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على الصعيدين المالي والاقتصادي.

وقد تشرفت جمهورية مصر العربية، ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات – الجهاز الأعلى للرقابة بمصر – باستضافة هذا الحدث الدولي البارز بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 27 إلى 31 أكتوبر 2025، تحت الرعاية الكريمة لفخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ رئيس جمهورية مصر العربية، وهو ما يعكس إدراك الدولة المصرية لأهمية الدور الرقابي كركيزة أساسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية (صون) المال العام.

وسبق انعقاد المؤتمر، اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي يومي 27 و 28 أكتوبر 2025، حيث ناقش المجلس تقارير رئيس ونائب رئيس الإنتوساي، الأمانة العامة، تقارير لجان الأهداف الرئيسية، إلى جانب الكيانات الرئيسة ذات الصلة، وعلى رأسها المجلة الدولية للمراجعة الحكومية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، فضلاً عن استعراض تقارير أنشطة المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي. وقد عكست هذه المناقشات عمق التكامل المؤسسي داخل المنظمة، وحرص أعضائها على مواءمة الرؤية الاستراتيجية مع أولويات التنفيذ العملي وبناء القدرات.

وفي يوم 29 أكتوبر 2025، افتُتحت أعمال الجمعية العامة الخامسة والعشرين للإنتوساي بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، إلى جانب عدد من كبار الشخصيات العامة والوزراء وممثلي الحكومة المصرية، في رسالة واضحة تعكس التقدير المؤسسي لأهمية الحدث، والاعتراف المتزايد بالدور المحوري الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة في دعم استقرار السياسات العامة، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

واتصالاً بما سبق، فقد شهد مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين مشاركة دولية واسعة من داخل وخارج مجتمع الإنتوساي عكست المكانة الرفيعة وثِقَل الحدث على الساحة الرقابية العالمية، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين نحو 650 مشاركًا يمثلون ما يقرب من 145 جهازًا أعلى للرقابة وكيانًا تحت مظلة منظمة الإنتوساي، ومتضمنةً وفود رفيعة المستوى ممثلة لمنظمات دولية ذات اهتمام مشترك بالحوكمة والمساءلة والتنمية المستدامة، الأمر الذي جسّد الطابع الشمولي للمؤتمر، وأكد اتساع دوائر التفاعل والتكامل بين مختلف الفاعلين في المنظومة الرقابية الدولية.

وقد تناولت أعمال المؤتمر موضوعين فنيين رئيسيين شكّلا محوراً للنقاش المعمق بين الأجهزة الأعضاء. تمثل الأول في (دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية)، تحت رئاسة مكتب المساءلة الحكومي بالولايات المتحدة الأمريكية، بما يحمله من أبعاد تتعلق بتعزيز الأطر الرقابية في أوقات عدم اليقين، وتحقيق التوازن الدقيق بين الاستقلالية والشفافية وإدارة المخاطر. أما الموضوع الثاني والذي تم إدارته تحت رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات فتمثل في (استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراجعة)، باعتباره مساراً استراتيجياً لإعادة تشكيل منهجيات العمل الرقابي، والانتقال من النماذج التقليدية إلى نماذج أكثر استباقية وكفاءة.

وإلى جانب المحاور الفنية الرئيسة، تميز المؤتمر بتنظيم جلسات نقاشية رفيعة المستوى، صُممت بعناية لتعميق النقاش حول القضايا الهامة التي تتسق وجوهر العمل الرقابي المعاصر، وعلى رأسها جلسة بعنوان (مكافحة الفساد وغسل الأموال: الأبعاد القانونية والمؤسسية والدولية)، وجلسة أخرى بعنوان (آفاق الذكاء الاصطناعي في المراجعة العامة: الطريق نحو حوكمة مستدامة). وقد أُديرت هذه الجلسات في إطار تفاعلي مفتوح، أتاح حواراً ثرياً ومتعدد الزوايا بين صُنّاع القرار والخبراء والممارسين، وأسهم في تبادل الخبرات الوطنية والدولية، واستعراض التجارب الرائدة وأفضل الممارسات، وبحث آفاق التعاون متعدد الأطراف، بما يدعم بناء رؤية رقابية جماعية أكثر قدرة على استشراف التحديات المستقبلية والتعامل معها بفعالية.

وفي هذا السياق، وفي ضوء ما تكتسبه قضايا مكافحة الفساد من أهمية قصوى في أجندة العمل الرقابي الدولي، فقد توليت شخصياً إدارة الجلسة النقاشية المعنونة (مكافحة الفساد وغسل الأموال: الأبعاد القانونية والمؤسسية والدولية) بصفتي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس منظمة الإنتوساي، تأكيداً للمكانة المحورية التي يحظى بها هذا الملف، وإدراكاً لتشابك أبعاده وتعقيد تحدياته.

وقد ركزت المناقشات على ضرورة تكامل الأطر القانونية والمؤسسية، وتعزيز الدور الوقائي والرقابي للأجهزة العليا للرقابة في مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، فضلًا عن إبراز أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات، والدور المتنامي للإعلام كشريك فاعل في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية ورفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد.

أما الجلسة النقاشية الثانية، (آفاق الذكاء الاصطناعي في المراجعة العامة: الطريق نحو حوكمة مستدامة)، فقد مثّلت منصة فكرية متقدمة لمناقشة التحولات العميقة التي يشهدها القطاع العام في ظل الثورة الرقمية. وتناولت الجلسة قضايا التحول المؤسسي، والحوكمة المستدامة، وبناء القدرات الرقمية، إلى جانب استعراض نماذج مبتكرة لتبادل المعرفة دون مشاركة البيانات، ومناقشة التحديات العملية والأخلاقية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الرقابي. كما أكدت النقاشات على الدور الجوهري للشفافية المعلوماتية في مكافحة المعلومات المضللة، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، بما يرسخ مكانة الأجهزة العليا للرقابة كفاعل رئيسي في قيادة التحول الرقابي الذكي.

وخلال الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر، تم الإعلان عن مبادرة "ماعت". هذه مبادرة مصرية أطلقتها هيئة المساءلة الحكومية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأهمية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير أعمال المراجعة وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في إطار حوكمة وأخلاقيات واضحة المعالم.وقد عُرضت المبادرة على الجمعية العامة، التي أحاطت علماً بها، مما مهد الطريق لعرض المزيد من التفاصيل الفنية والتنفيذية في الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة، مما يعكس التزام المنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI) بالابتكار في مجال المراجعة فيما يتعلق بالقضايا الناشئة في الوقت الحاضر والمستقبل.

وفي سياق مخرجات المؤتمر، تم إصدار إعلان شرم الشيخ واعتماده من قِبَل الجمعية العامة، بوصفه وثيقة مرجعية معتمدة تُوجت بها أعمال الإنكوساي الخامس والعشرين، وجسّدت حصيلة ما دار من نقاشات معمقة وتوافقات مؤسسية. وقد لخّص الإعلان أبرز القرارات والمخرجات التي أسفرت عنها أعمال المؤتمر، متناولاً الرؤى المشتركة، والإنجازات المحققة، والتوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز فاعلية العمل الرقابي على المستويين الوطني والدولي. كما وضع الإعلان إطاراً كلياً عاماً يبلور الإرادة الجماعية لأعضاء الإنتوساي، ويحدد أهدافهم الاستراتيجية في مواجهة التحديات الناشئة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، مع التأكيد على تعزيز تبادل المعرفة، وتكثيف التعاون، وتعظيم القيمة المضافة لمنظمة الإنتوساي باعتبارها منصة عالمية رائدة لدعم الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

إن الإنكوساي الخامس والعشرين لم يكن مجرد ملتقى دوري، بل مثّل منصة فكرية ومهنية لتجديد الالتزام المشترك بدور الأجهزة العليا للرقابة كفاعل رئيسي في منظومة الحوكمة العالمية، وقوة دافعة نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تؤكد رئاسة الإنتوساي التزامها بمواصلة العمل مع كافة الأعضاء، وتعميق أواصر التعاون، والبناء على مخرجات هذا المؤتمر، بما يرسّخ مكانة الإنتوساي كمنظمة رائدة قادرة على قيادة الفكر الرقابي العالمي في عالم يتسم بالتعقيد وتسارع التغيير.

المستشار/ محمد الفيصل يوسف
رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات
رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)

المتحدثون في الجلسة الأولى. المصدر: مجلة إنتوساي

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية

من إعداد: جيسيكا دو، نائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

خلال المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنكوساي)، ركّز المندوبون على مسألة بالغة الأهمية تواجه المؤسّسات العامة اليوم ألا وهي فهم الدور الذي يتعيّن أن تؤدّيه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية.

موضوع حسّاس وتوقيته مناسب

في معرض تقديم الموضوع الفني الأول للمؤتمر، حدّد رئيس الإنتوساي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية، معالي المستشار محمد الفيصل يوسف، وجهة النقاش من خلال تسليط الضوء على تنوع الاختصاصات التي تعمل بموجبها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وأشار إلى أنَّ بعض الأجهزة عبر الولايات القضائية تجري تدقيقاً في حسابات البنوك المركزية بشكل مباشر، في حين أنَّ بعضها الآخر مقيّد بأطر قانونية أو دستورية مصمّمة لحماية الاستقلالية النقدية. ولكن بصرف النظر عن هذه الاختلافات، فإنَّ المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق الأجهزة تبقى هي نفسها، أي التكيّف في أوقات الأزمات، وتخفيف المخاطر، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسّسات العامة. وشدّد على أنَّ الأزمات المالية لا تعطّل الأسواق فحسب، بل تضع أيضاً نظم الحوكمة على المحك.

رئيس منظمة INTOSAI، السيد محمد الفيصل يوسف، رئيس هيئة المساءلة الحكومية المصرية (ASA). المصدر: مجلة INTOSAI

المتحدثون في الجلسة النقاشية للموضوع الأول. المصدر: مجلة INTOSAI

رسم المشهد العالمي

بهدف تحديد إطار النقاش، سلّط المدير العام بمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، السيد ستيفن سانفورد، الضوء على ورقة الموضوع الأول وعرض النتائج التي توصّل إليها مسح عالمي أجرته مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي. وقد استجاب نحو ثلث أعضاء الإنتوساي، مما سمح بتكوين لمحة عامة عن الممارسة الحالية.

وقدّمت نتائج المسح مرئيّات مهمّة عن المشهد العالمي الحالي، إذ أفاد نحو 70% من الأجهزة المجيبة بأنّها تتمتّع ببعض الصلاحيات للتدقيق في حسابات مصارفها المركزية، في حين أشار نحو 30% منها إلى أنّها لا تتمتّع بأي صلاحية. وحتّى في الإطار الذي تتوفّر فيه مثل هذه الصلاحية، يتفاوت نطاقها إلى حد كبير – يتراوح بين عمليات التدقيق الشاملة المالية والخاصة بالامتثال والأداء، والمسؤوليات المحدّدة أكثر أو الضّيقة التحديد.

وفي مختلف المناطق، أفادت الأجهزة عن تحديات مشتركة تتمثّل في الخبرة الفنية المحدودة في الأدوات المالية المعقّدة، وصلاحية التدقيق المقيّدة، وصعوبة الوصول إلى البيانات الحسّاسة، والمهمّة الدقيقة المتمثّلة في الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية مع ضمان المساءلة في الوقت نفسه. واتّفق المشاركون على أنَّ السؤال ليس ما إذا كان من الواجب مراجعة حسابات البنوك المركزية، بل كيف يمكن إيجاد توازن يحترم الاستقلالية من دون أن يكون على حساب الشفافيّة.

ستيفن سانفورد، المدير الإداري للتخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي، مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO). المصدر: مجلة INTOSAI.

تجربة مصر: مراجعة الاستجابة للأزمات

كانت تجربة مصر الخاصّة بمثابة دراسة حالة عملية. فأثناء الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وكذلك أثناء جائحة كوفيد-19، اعتمد البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لاستيعاب الصدمات الاقتصادية، أي تعديل أسعار الفائدة ومتطلّبات الاحتياطي وآليات السيولة. في الوقت نفسه، قدّمت الحكومة برامج اجتماعية وقائية لحماية المواطنين من التضخّم وخسارة الدخل.

وشرح المحاسب علي عبد العال، رئيس قطاع بالجهاز المركزي للمحاسبات، بالتّفصيل كيف بلغ الإنفاق العام 41 مليار جنيه مصري خلال الفترة 2024-2025، استجابةً للضغوط الاقتصادية المستمرة. وتراوحت المبادرات بين برامج الأمن الغذائي والإعانات التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية. وجرى تقديم خصومات تصل إلى 20% على سلع مختارة، شرط أن يكون ما لا يقل عن 25% من مكوّناتها مصنّعة محلياً.

علي عبد العال، رئيس قطاع في هيئة المساءلة الحكومية المصرية. المصدر: مجلة INTOSAI

كما موّلت مبادرات أخرى مؤسّسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ودعمت قطاع السياحة، وموّلت مشاريع طاقة متجدّدة وتنمية زراعية.

ولم يقض دور الجهاز المركزي للمحاسبات بالتّشكيك في قرارات السياسة النقدية، بل بتقييم فعاليّة هذه المبادرات وكفاءتها. وقام الجهاز بتقييم ما إذا كانت الأموال تصل إلى المستفيدين المستهدفين، وما إذا كانت الضوابط الداخلية كافية، وما إذا كان قد جرى تحقيق أهداف المبادرات.

وأدّت نتائج المراجعة إلى توصيات قامت بتقوية آليات المراجعة الداخلية، وتحسين التنسيق بين الوكالات المنفّذة، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة. ومع ذلك، استمرّت التحديات – خصوصاً في ما يتعلّق بالتعقيد المتمثّل في التّنسيق بين المؤسّسات المتعدّدة والتحوّل الرّقمي المستمر لقواعد بيانات الدعم.

وكان الدّرس واضحاً وهو أنّه في أوقات الأزمات، يجب أن يكون التدقيق مرناً، ومستنداً إلى المخاطر، ومتطلّعاً إلى المستقبل. ويتعيّن على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تحدِّد الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية، وأن تحرص على الوقاية من الفساد وسوء الإدارة، وأن تحوّل التحديات إلى فرص لإدخال تحسينات نظاميّة.

المنظور السعودي: الضوابط الداخلية والاستقلالية

ومن المملكة العربية السعودية، أكّدت الأستاذة لاما بنت عبد العزيز الحمّادي من الديوان العام للمحاسبة السعودي على أهميّة تعزيز الضوابط الداخلية أثناء الاضطرابات المالية.

ورغم أنَّه ليس للديوان تفويض بالتدقيق في حسابات البنك المركزي السعودي بصورة مباشرة، فقد أجرى عمليات تدقيق مكثّفة لاستجابات الحكومة أثناء جائحة كوفيد-19، أي النظر في برامج دعم الأجور، وتدابير الإعفاء الضريبي، ومبادرات الأمن الغذائي. وعكست ملاحظاتها فهماً مشتركاً مفاده أنَّ الإجراءات المالية والنقدية "وجهان لعملة واحدة". وحتّى عندما يبقى جانب واحد خارج نطاق صلاحيّة التدقيق المباشر، يجب أن يخضع الجانب المرئي – الإنفاق العام – لتدقيق صارم.

إلى ذلك، اعتبرت أنَّ المدققين في هذا المجال يحتاجون إلى ما هو أكثر من مهارات المحاسبة التقليدية، أي معرفة عميقة بالسياسة الاقتصادية الجزئية، والتنظيم المالي، وإدارة السيولة، وآليات الاستجابة للأزمات. ولا تقلّ القدرة التحليلية والطلاقة التكنولوجية أهميّة، لاسيّما مع تحوّل النظم المالية إلى نظم أكثر رقمية وتعقيداً.

السيدة لمى الحمادي من المكتب العام لمراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية. المصدر: مجلة INTOSAI

الاتحاد الأوروبي: تعقيد على نطاق واسع

وصف السيد ميهاليز كوزلوفز من ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي كيف تعامل الاتحاد الأوروبي مع إصلاح الحوكمة المالية بعد أزمة عام 2008. ففي عام 2012، أنشأ الاتحاد الأوروبي الاتحاد المصرفي الأوروبي، فأوجد آلية إشرافية واحدة، وآلية حلّ واحدة، ودليلاً موحّداً للقواعد للدول الأعضاء.

ونقلت هذه الإصلاحات أدوات تشغيلية جديدة ومسؤوليات إشرافية جديدة إلى مستوى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفع التوقّعات بشأن الإشراف المستقل. غير أنّها أدّت أيضاً إلى التعقيد. وتشمل صلاحيات التدقيق الآن مستويات متعدّدة، أي المشرفين الوطنيين، ومؤسّسات الاتحاد الأوروبي، والترتيبات الحكومية الدولية.

وقد تطرّق الديوان لهذا المشهد المتطوّر من خلال عمليات التدقيق في الأداء وبناء الثقة المتبادلة مع الجهات الخاضعة للتدقيق. ولكنّه قال إنَّ التجربة لم تكن واضحة المعالم. فكلّ عملية تدقيق في هذا المجال فريدة من نوعها، وحسّاسة سياسياً، ومتطلّبة من الناحية الفنية. وتطلّبت المخاوف المتعلّقة بالسّرية وحواجز تبادل المعلومات بنية تحتية تكنولوجية آمنة ونظماً متطوّرة. ومع ذلك، يبقى المبدأ الأساسي قائماً وهو أنَّ الاستقلالية والمساءلة ليستا قوتين متعارضتين. فإذا كانتا منظّمتين بشكل صحيح، فإنّهما تعزّزان بعضهما بعضاً.

ميخائيل كوسلوفس من محكمة مراجعة الحسابات الأوروبية (ECA). المصدر: مجلة INTOSAI.

بناء القدرات لعصر جديد

خلال الجلسات الجانبية بلغات متعدّدة لمناقشة الموضوع الأول، برزت رسالة ثابتة مفادها أنَّ القدرة المؤسّسية هي أساس المصداقية. وعمل الديوان العام للمحاسبة السعودي كمقرّر عام، فجمع نقاشات الجلسات الجانبية التي أدارتها اللجنة العامة للتدقيق في ليبريا ومكتب مراقب الدولة في إسرائيل [الإنكليزية]، وديوان المحاسبة في الأردن ومحكمة المحاسبات في تونس [العربية]، ومكتب المدقق العام في كندا وديوان المحاسبة في السنغال [الفرنسية]، ومكتب المراقب العام في جمهورية بنما والمدقق العام في جمهورية بيرو [الأسبانية].

منسقو الجلسة الخاصة بالموضوع الأول. المصدر: مجلة INTOSAI.

ويتطلّب التدقيق في حسابات المصارف المركزية والهيئات الناظمة المالية خبرة في الاقتصاد، والتنظيم المصرفي، وإدارة المخاطر، والتحليل الاقتصادي الكلي. ولاحظ المشاركون انخفاضاً مقلقاً في عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الاقتصاد في بعض المناطق، الأمر الذي أدّى إلى نقص في الاختصاصيين من ذوي الخبرة.

علاوةً على ذلك، تسبّبت أزمات مثل كوفيد-19 في نشوء تحديات تشغيلية. وحدّدت قيود السفر الوصول إلى الجهات الخاضعة للتدقيق. غير أنَّ المشاركين في الإنكوساي شدّدوا على عدم إمكان التخفيف من المعايير الأخلاقية ومتطلبات الأدلّة. ويجب أن يتكيّف المدققون من خلال إجراءات بديلة، وأدوات رقمية، وقنوات بيانات آمنة، ولكنّهم لا يستطيعون التنازل عن الأدلّة.

وتؤكد المعايير الدولية على غرار المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 315 على ضرورة فهم المدققين للسياق بدقّة. واتّفق المندوبون على أنَّ تدقيق الأزمات يتطلّب تعليماً مهنياً مستمراً، وفرقاء تمتلك اختصاصات متعدّدة، وتحليلات متقدّمة للبيانات، بل وحتى استخداماً استراتيجياً للذّكاء الاصطناعي لمعالجة مجموعات البيانات الضّخمة والكشف عن أنماط المخاطر.

وجرى اعتبار الإنتوساي وهيئاتها في المناطق منصّات حيوية لتبادل المعرفة – من خلال ورش العمل، ومراجعات الأقران، وتبادل الموظفين، وعمليات التدقيق الموازية. ويؤكّد هذا بصورة أكبر على أهميّة تبادل الخبرات لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التكيّف جماعيّاً.

الوضوح القانوني والتعاون المنظّم

طُرِحَ سؤال دائم يتعلّق بالاختصاصات القانونية أثناء نقاشات الموضوع الأول. ففي بعض الولايات القضائية، تمتدّ الترتيبات النقدية إلى ما هو أبعد من السلطة الوطنية، الأمر الذي يعقّد عملية الإشراف. وأفاد ما يقرب من سبعة من كل عشرة أجهزة عن بعض الصلاحيات القانونية للتدقيق في حسابات مصارفها المركزية، ولم يبلغ ثلاثة من كل عشرة أجهزة عن أيّ منها. وحيثما توفّرت الصلاحية، فإنّها كثيراً ما تستبعد أحكام السياسة النقدية مع السّماح بمراجعة عمليات الحوكمة، وإعداد التقارير المالية، والأداء التشغيلي.

وأكّد المشاركون في المؤتمر على أهميّة الاختصاصات التشريعية الواضحة. وقد يؤدّي الغموض إمّا إلى التدخّل المفرط أو ضبط النفس بلا مبرّر، علماً بأنَّ الأمرين يضعفان المساءلة. من ناحية أخرى، تشجّع الحدود الواضحة المعالم التعاون البنّاء وتعزّز الاحترام المتبادل بين المؤسسات. ولا ينبغي أن يتدخّل الإشراف في استقلالية السياسة، ولكن لا ينبغي أيضاً أن تتحوّل الاستقلالية إلى ابتعاد عن التدقيق.

مجموعات النقاش للموضوع ١. المصدر: مجلة INTOSAI.

ما وراء التدقيق المالي: رؤية أوسع

مع استمرار النقاشات، باتت الرؤية الأكثر شمولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أكثر وضوحاً: يجب أن يتجاوز دور الأجهزة أثناء الأزمات التدقيق المالي التقليدي، وأن يمتدَّ إلى التقييمات الطويلة الأجل لفعاليّة السياسة، والتحليل الاقتصادي الكلي، والتقييم الاستباقي للمخاطر الناشئة.

ويتعيّن على المدققين ألا يسألوا فقط ما إذا كان يجري إنفاق الأموال بشكل قانوني، بل أيضاً ما إذا كانت التدخلات تحمي الفئات الأكثر ضعفاً، وتعزِّز القدرة على التكيّف الاقتصادية، وتبرّر الموارد العامة المنشورة.

وينبغي أن يقيّم الإشراف على الأزمات التنسيق بين وزارات المالية، والمصارف المركزية، والهيئات الناظمة لأنَّ الأزمات تشكِّل اختباراً للنظم، وليس للمؤسسات المعزولة. ويمكن أن تعمل آليات التدقيق في الوقت الحقيقي والمتابعة المنظّمة على تحويل النتائج إلى إصلاح ملموس.

السيدة يارا العاقيل من محكمة الحسابات العامة في المملكة العربية السعودية، المقررة العامة للموضوع ١. المصدر: مجلة INTOSAI

شراكة في النزاهة

مع اقتراب الإنكوساي من اختتام مناقشة هذا الموضوع، تردّد صدى قناعة مشتركة عبر المناطق والنظم القانونية مفادها أنَّ الإشراف والاستقلالية شريكان في النزاهة.

وتحمي المصارف المركزية استقرار الأسعار والثقة المالية، وتعمل الحكومات على نشر الأدوات المالية لحماية المواطنين، فيما تقف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عند تقاطع بينهما، فتضمن إدارة الموارد العامة بشكل قانوني وفعّال، وعلى نحو يدعم الثقة.

وستستمر الأزمات الاقتصادية والمالية في اختبار البلدان. ولكن عندما تكون صلاحية التدقيق واضحة، تكون القدرة قوية، والتعاون حقيقي، ويصبح الإشراف أكثر من مجرّد ممارسة رجعية، ويتحوّل أيضاً إلى أداة استراتيجية للقدرة على التكيّف في الأوقات العصيبة. وليست عمليات التدقيق مجرّد فحص للنفقات، فهي تساهم في ضمان الثّقة بين المواطنين والمؤسّسات التي تقدّم الخدمات لهم، وتشكّل استثماراً في القدرة على التكيّف الاقتصادية والمالية خلال المصاعب.

المتحدثون في الجلسة الثانية لمؤتمر إنتوساي الدولي. المصدر: مجلة إنتوساي

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراجعة

من إعداد: جيسيكا دو، نائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

خلال المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنكوساي)، ركّزت المداولات على الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في بناء مستقبل المراجعة المالية في القطاع العام. فقد اجتمع مندوبون من الأجهزة في مختلف أنحاء العالم لدراسة الفرص التي يتيحها التطور التكنولوجي الذي يمكن أن يخلّف عواقب بعيدة المدى على المساءلة، والحوكمة، والثقة العامة.

ترأّس رئيس الإنتوساي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية، معالى المستشار محمد الفيصل يوسف، ترأس الموضوع الفني الثاني: "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراجعة"، و في ملاحظاته الافتتاحية وضع النقاش في إطار من الاستمرارية والمسؤولية، مؤكّداً على ضرورة مقاربة دمج الذكاء الاصطناعي ليس باعتباره خروجاً عن العمليات القائمة، بل تطوّراً مدروساً ومحكماً بعناية ويستند إلى الحكم المهني، والمعايير الأخلاقية، والإشراف المؤسّسي القوي.

حلقة نقاش الموضوع الثاني في مؤتمر INCOSAI. المصدر: مجلة INTOSAI

تقييم المشهد العالمي: نظرة مستقبلية مشجّعة مع ضمانات واضحة

قدّم الجهاز المركزي للمحاسبات المصري نتائج مسح عالمي شامل أجري ضمن الإنتوساي كجزء من ورقة الموضوع الثاني. وساهم أكثر من 60 جهاز رقابي بوجهات نظرها، الأمر الذي كشف عن نظرة إيجابية لتبنّي الذكاء الاصطناعي في المراجعة.

واعتبر 92% من الأجهزة المجيبة أنَّ الذكاء الاصطناعي قادر على تعزيز نتائج المراجعة. ورأى 87% منها مزايا واضحة للذكاء الاصطناعي لدعم إجراءات تقييم المخاطر. ويخطّط ما نسبته 90% من الأجهزة لدمج الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق الخاصّة بها. ويتوقّع أكثر من نصفها انخفاضاً في المهام الروتينية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات المراجعة.

رئيس INTOSAI، السيد محمد الفيصل يوسف، رئيس هيئة المساءلة الحكومية (ASA) في مصر. المصدر: مجلة INTOSAI

إلا أنّ هذا التفاؤل لم يكن ساذجاً. فقد أكّد المشاركون في المسح على مخاوفهم بشأن جودة البيانات، وشفافيّة الخوارزميات، وأطر الحوكمة، ومحو الأميّة الرقمية. كما اتّفقوا على أنَّ تكامل الذكاء الاصطناعي يتطلّب ما هو أكثر من مجرد شراء البرمجيات – فهو يتطلّب تحوّلاً رقمياً، ومحواً للأمية الخوارزمية، ونموذجاً هجيناً تستكمل فيه قدرة الآلات الخبرة البشرية. واتّفق مندوبو الإنكوساي بأغلبية ساحقة على أنّ الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً للمدققين بل شريكاً لهم.

ومن خلال 24 دراسة حالة قدّمها 13 جهازاً رقابياً عرضت التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي، فضلاً عن المبادرات الاستراتيجية، برز موضوع ثابت: النهج الهجين هو المسار الأكثر فعاليّة للمضي قدماً، إذ إنّه يجمع بين القدرات الخوارزمية والخبرة البشرية وكذلك بين التشغيل الآلي والإشراف الأخلاقي القوي.

هيئة المساءلة في مصر تشارك نتائج الاستطلاع الذي أجري داخل INTOSAI حول آفاق دمج الذكاء الاصطناعي وتطبيقه في مجتمع المراجعة. المصدر: مجلة INTOSAI

علم الحكومة الأفضل

جرى توسيع الإطار الفكري مع المرئيات التي قدّمتها هيلين مارغيتس، أستاذة المجتمع والإنترنت في جامعة أكسفورد ومديرة برنامج السياسة العامة في معهد آلان تورينغ.

فقد ذكّرت المندوبين بأنَّ غالبية نظم الذكاء الاصطناعي اليوم قد صمّمها القطاع الخاص ومن أجله. ولم تقد الحكومات هذه الثورة حتى الآن، ولكنّها قادرة على ذلك. وقالت إنَّ الإمكانات هائلة، وإنّه وبوسع الذكاء الاصطناعي تحويل الطريقة التي تتواصل بها الحكومات مع المواطنين، ومنح الحقوق، ومعالجة الطلبات، وتخصيص الموارد. وتكمن وراء كل موافقة على ترخيص أو أي دفعة من الفوائد الاجتماعية سلسلة من "القرارات الجزئية". ويمكن أتمتة العديد من هذه المهام المتكرّرة الكبيرة الحجم باستخدام الذكاء الاصطناعي بأمان وكفاءة.

ووجّهت الأستاذة مارغيتس تحذيراً واضحاً مفاده أنَّ الإنتاجية وحدها لا تكفي. ويجب أن تبقى المساواة في صميم النقاش بشأن الذكاء الاصطناعي. وتحاكي نظم الذكاء الاصطناعي التحيّزات المضمّنة في البيانات التاريخية والقرارات البشرية. وفي غياب الضمانات المتعمّدة، قد يتفاقم عدم المساواة بدلاً من الحدّ منه.

إلى ذلك، شدّدت الأستاذة مارغيتس على عدم إمكان الحكومات إطلاق نظم تعلّم آلي "صحيحة بنسبة 85%". وتتطلّب الثقة العامة شبه يقين. وهذا يتطلّب إجراء تجارب، والقيام بمشاريع تجريبية، وتوسّعاً تدريجيّاً – مقترناً بشمولٍ رقمي، ووضوح للحوكمة، وتعاونٍ دولي.

هيلين مارغيتس، أستاذة علم المجتمع والإنترنت في جامعة أكسفورد ومديرة برنامج السياسة العامة في معهد آلان تورينج. المصدر: مجلة INTOSAI

الذكاء الاصطناعي في الممارسة العملية: المراجعة المالية وما بعدها

من النظرية إلى التطبيق، تحدّث المراقب والمدقق العام في المكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتّحدة، غاريث ديفيز، عن الطريقة التي يعيد بها الذكاء الاصطناعي تشكيل عمليات المراجعة المالية.

وتُستخدم نماذج التعلّم الآلي لتحليل مخاطر الاحتيال. وتعمل الأدوات الجاهزة مثل Data Snipper على أتمتة اختبارات التدقيق الروتينية. وتساهم أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مراجعة محاضر جلسات المجلس. وقد أظهرت النتائج المبكرة زيادةً في الكفاءة، وتوفيراً في الوقت، وتجربةً أغنى للمتدرّبين. وجرى حتّى تعديل مستويات التوظيف مع ارتفاع الإنتاجية.

غير أنَّ المراقب والمدقق العام ديفيز كان واضحاً، فالذكاء الاصطناعي يغيّر طريقة إتمام عمليات التدقيق، وليس سبب إجرائها. ويبقى الحكم المهني مهمّاً بدرجة كبيرة. ويتعيّن على المدققين أيضاً التدقيق في استخدام الحكومات لنظم الذكاء الاصطناعي، بما يضمن الشفافيّة والعدالة والحوكمة السّليمة.

غاريث ديفيز، المراقب المالي والمراجع العام لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة. المصدر: مجلة INTOSAI

وناقش الأستاذ أحمد القرشي، المدير التنفيذي للمراجعة المالية والالتزام في الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية ومحاسب عام معتمد، ناقش مع المندوبين الطريقة التي يعمل بها الديوان على تعزيز كفاءة المراجعة المالية لدعم المدققين بمرئيّات أعمق، من خلال قاعدة معرفية للتدقيق المالي مدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتعزّز القاعدة المعرفية أداء المهام وتدعم الحكم المهني وتحسّن جودة الوثائق. وقد أشار السّيد القرشي إلى أنَّ الذكاء الاصطناعي عامل تمكين، وليس بديلاً للمدققين، وإلى أنَّ جوهر المراجعة يعتمد على حكمنا المهني.

السيد أحمد القراشي، محاسب قانوني معتمد، مدير ضمان الجودة في هيئة المحاسبة العامة في المملكة العربية السعودية. المصدر: مجلة INTOSAI

وبالمثل، أوضح المدير العام وكبير مسؤولي التكنولوجيا في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند ب. ك. موهانتي كيف يدعم الذكاء الاصطناعي عمليات تدقيق الأداء. وفي دراسة حالة لعملية تدقيق بيئي تعذّر فيها الوصول إلى مواقع المزروعات، قامت نماذج الذكاء الاصطناعي بتحليل صور الأقمار الصناعية لتقدير ارتفاع الأشجار، وتحديد الأنواع، وقياس كثافة المظلة، وفحص أنماط الصرف. وبذلك بات ما كان يتطلّب حضوراً ماديّاً ممكناً من خلال تحليلات الصور والتعلّم الآلي.

كما جرى اعتماد الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر في مجال المشتريات، عبر تحديد أنماط مثل الإلغاء المتكرّر للمناقصات، وعناوين بروتوكول الإنترنت الشّائعة بين مقدمي العروض، وعلاقات الشّبكة التي تشير إلى تواطؤ محتمل. ولم يحلّ الذكاء الاصطناعي، في هذه الحالات، محلّ أدلّة التدقيق، بل وسّع نطاقها.

B.K. موهانتي، المدير العام والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في هيئة المحاسبة العامة في الهند. المصدر: مجلة INTOSAI

مراجعة الذكاء الاصطناعي نفسه

إذا كان الذكاء الاصطناعي يعمل على تحويل الحكومة، فيتعيّن على المدققين أن يدقّقوا في الذكاء الاصطناعي. وقدّم كبير علماء البيانات في المكتب الوطني للتدقيق في النرويج يان رور بيكستروم وجهة نظر أساسيّة مفادها أنَّ الذكاء الاصطناعي ليس سحراً. فهو نظام تكنولوجيا معلومات، والتدقيق في نظم تكنولوجيا المعلومات هو مجال مألوف أصلاً.

وتطرّق يان رور بيكستروم الذي مثّل المكتب الوطني للتدقيق في النرويج، وتولّى وظيفة نائب رئيس الموضوع الفني الثاني إلى عملية تدقيق نرويجية حديثة خلصت إلى أنَّه لم يتم بعد تحقيق الشّروط المسبقة لاعتماد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في الحكومة المركزيّة. ولا تزال الأطر الأخلاقية ومبادئ الاستخدام المسؤول قيد التطوير.

جان روار بيكستروم، كبير علماء البيانات في مكتب التدقيق الوطني في النرويج. المصدر: مجلة INTOSAI

وطرح بيكستروم أسئلة أساسية يتعيّن على المدققين طرحها:

- لماذا جرى إدخال الذكاء الاصطناعي؟
- هل كانت الفرضيّات معقولة؟
- هل النظام شفّاف وقابل للتّفسير؟
- هل تمّت معالجة التحيّز؟

بهدف دعم المدققين على مستوى العالم، تعاونت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا والمملكة المتحدة والبرازيل وهولندا وفنلندا والنرويج في إعداد دليل عملي للتدقيق في خوارزميات التعلّم الآلي، يمكن الاطّلاع عليه على الموقع auditingalgorithms.net. وكانت الرسالة واضحة وهي أنَّ الإشراف على الذكاء الاصطناعي يتطلّب معايير مشتركة ومواءمة دولية.

مسار كينيا المنظّم نحو تكامل الذكاء الاصطناعي

عرضت المدققة العامة في كينيا نانسي جاثونغو للرحلة الملهمة التي قام بها مكتب المدقق العام الكيني على مسار جريء وإنّما منظّم. فمن خلال وحدة ضمان النظام وتحليل البيانات فيه، أنشأ قواعد بيانات قوية وهياكل تقنية آمنة، بما يتماشى مع قوانين حماية البيانات والجرائم الإلكترونية في كينيا.

ويراجع المكتب في الوقت الراهن البيانات المالية التي قدّمتها أكثر من 9,000 جهة. ويجري تنفيذ المهام التي كانت تستغرق في السابق ما بين 30 دقيقة وعدّة أيام خلال ثلاث إلى خمس ثوان.

غير أنَّ المدققة العامة جاثونغو أكّدت على مبدأ حاسم ألا وهو الاستثمار حصراً في الذكاء الاصطناعي والتطورات التكنولوجية التي سيجري استخدامها بالفعل. ويجب أن يكون الاعتماد على مراحل، وأن يستند إلى السّياق، وأن يكون شاملاً. وقد يعتمد المدققون الشباب الابتكار، ولكنّ المحترفين أصحاب الخبرة يشدّدون على الحكمة المؤسسية. ويكمن النجاح في الجمع بين الاثنين. كما ذكرت أنَّ الذكاء الاصطناعي موجود في سلسلة متّصلة. ففي إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تبدأ على نطاق صغير، وأن تتعلّم وتتوسّع.

نانسي غاثونغو، المراجعة العامة للحسابات في كينيا. المصدر: مجلة INTOSAI

التحديات في الأفق

تولّى توجيه النقاشات الفنية بلغات متعدّدة مديرو جلسات من العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الألماني [الإنكليزية]، والديوان العام للمحاسبة السعودي [العربية]، وديوان المحاسبة الفرنسي [الفرنسية]، ومحكمة المدققين الأسبانية [الأسبانية]. ولخّص المقرّر العام للموضوع الثاني، وهو المكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة، هذه الوقائع أمام الجمعية العامة للإنتوساي.

منسقو مناقشة الموضوع الثاني. المصدر: مجلة INTOSAI

وأدرك مندوبو الإنكوساي أنَّ المسار إلى اعتماد الذكاء الاصطناعي الفعّال لا يخلو من تحديات كبيرة. ومن المخاوف الأكثر إلحاحاً مشكلة "الصندوق الأسود"، حيث يصعب تفسير الأعمال الداخلية لنماذج الذكاء الاصطناعي المعقّدة. وتواجه العديد من المؤسّسات نظم تكنولوجيا معلومات قديمة لا تتوافق مع حلول الذكاء الاصطناعي الحديثة، في حين تبقى البيانات المهمّة غالباً معزولة. وتضيف اعتبارات الخصوصيّة والامتثال القانوني مستويات إضافية من التعقيد، إلى جانب التكاليف الأولية الكبيرة المطلوبة لتنفيذ التقنيات المتقدمة. ويمكن أن تؤدّي المقاومة المؤسّسية والثّغرات في المهارات والقدرات إلى إعاقة التقدم بشكل أكبر.

وستتطلّب معالجة هذه التحديات مزيجاً من التدابير الفنية والتنظيمية والإدارية: مستودعات بيانات آمنة وحسنة التنظيم، وأطر واضحة لإدارة دورة صلاحية الأدلّة الرقمية، وتدريب مستهدف لبناء معرفة الخوارزميات، وسياسات قويّة لمنع التمييز والتحيّز. وفي المقام الأول من الأهمية، أكّد المندوبون على ضرورة بقاء الثقة مركزية – سواء ضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو بين المدققين والمواطنين الذين تقدّم الخدمات لهم.

جلسات مناقشة الموضوع الثاني. المصدر: مجلة INTOSAI

تقاطع بين الممارسة الرّاسخة والابتكار

مع اقتراب مؤتمر الإنتوساي من نهايته، عادت النقاشات إلى الاعتبارات الأساسية، فأقرّت بالتقارب بين الابتكار التقني والتغيّرات التحولية في التدقيق. وشدّد المندوبون على أهميّة الموازنة بين الخبرات البشرية والقدرات التكنولوجية.

ويوفّر الذكاء الاصطناعي للمدققين القدرة على تحليل مجموعات البيانات الكاملة بدلاً من الاعتماد على العيّنات. فهو يسمح برصد المعاملات في الوقت الفعلي، ويعزّز الكشف عن الاحتيال، ويدعم عمليات التدقيق الجغرافية المكانية والبيئية، ويسهّل المراجعة المؤتمتة للمستندات، ويحسّن عمليات تقييم المخاطر. ومن خلال إعفاء المدققين من المهام المتكرّرة، يسمح لهم الذكاء الاصطناعي بتركيز خبراتهم على العمل المعقّد الذي يحتّم إصدار أحكام مكثّفة والعالي القيمة.

غاريث ديفيز، المراقب المالي والمراجع العام لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، يقدم ملخصًا لمناقشات الموضوع الثاني في مؤتمر INCOSAI. المصدر: مجلة INTOSAI

غير أنّ الذكاء الاصطناعي وحده لا يستطيع أن يضمن المساءلة. فهو عاجز عن التمسّك بالمعايير الأخلاقية، أو ممارسة الشّكوك المهنية، أو الحلول مكان الحكم البشري. وتبقى هذه المسؤوليات من اختصاص المدققين.

وفي إطار عمل الإنتوساي، وبالاسترشاد بالمعايير والقيم المشتركة، لا تدمج الأجهزة الرقابية الذكاء الاصطناعي في عملها فحسب، بل تعمل أيضاً على صياغة تطبيقها المسؤول والأخلاقي في الحكومة.

وعندما يتمّ اعتماد الذكاء الاصطناعي بدقّة وتعاون وتعقّل، يمكن أن يعمل على تعزيز الشفافيّة، ودعم الحوكمة، وتقوية الثقة العامة التي يقوم عليها كل جهاز. ولا يكمن مستقبل التدقيق في الاختيار بين الحكم البشري والآلات، بل في تعزيز الخبرة البشرية من خلال التطبيق المسؤول والذّكي للتكنولوجيا.

الدكتور حسام العنجري، رئيس محكمة الحسابات العامة للمملكة العربية السعودية، الحائز على جائزة INTOSAI للمستقبل. المصدر: مجلة INTOSAI

رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية معالي الدكتور حسام العنقري ينال جائزة الإنتوساي للمستقبل نيابةً عن الديوان

من إعداد: جيسيكا دو، محرّرة ونائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

منحت الإنتوساي جائزة الإنتوساي للمستقبل خلال الإنكوساي الخامس والعشرين في شرم الشّيخ في 31 أكتوبر / تشرين الأول 2025. وتُمنح الجائزة لقاء خدمات جديرة بالتقدير في التدقيق الحكومي، وينالها جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على إنجازاته المتطلّعة إلى المستقبل ومساهماته البارزة في مجتمع الإنتوساي، وإدارة المنظمة، وأولويات القيادة. وتعتبر جائزة الإنتوساي للمستقبل تكراراً نسخة جديدة لجائزة يورغ كاندوتش السّابقة.

وقدّمت الأمينة العامة للإنتوساي معالي الدكتورة مارغريت كراكر جائزة الإنتوساي للمستقبل إلى رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية، معالي الدكتور حسام العنقري، نيابةً عن الديوان. وشكّل هذا التكريم المرموق تقديراً للإسهامات الاستثنائية للديوان في مجتمع الإنتوساي ودوره الاستباقي في تحديد مستقبل التدقيق في القطاع العام وتنفيذ ممارسات مبتكرة تعزّز مهنة التدقيق والمحاسبة على مستوى العالم.

الدكتورة مارغيت كراكر، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، تمنح جائزة المستقبل للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) للدكتور حسام العنجري، رئيس محكمة الحسابات العامة في المملكة العربية السعودية. المصدر: مجلة INTOSAI

الدكتورة مارغيت كراكر، الأمينة العامة لإنتوساي، تقدم جائزة «مستقبل إنتوساي». المصدر: مجلة إنتوساي

وتضمّنت بعض الإنجازات الرئيسية التي جرى تسليط الضوء عليها في حفل توزيع الجوائز المشاركة المتكاملة للديوان وقيادته في العديد من مبادرات الإنتوساي. ومنذ عام 1992، كان الديوان عضواً ثابتاً في العديد من مجموعات العمل التابعة للإنتوساي وفرقاء عملها ولجانها. كما كانت جزءاً من المجلس التنفيذي للمنظمة ومجلسي مبادرة الإنتوساي للتنمية الدولية والأسوساي. علاوةً على ذلك، اضطّلع الديوان بدور قيادي كرئيس للأرابوساي ولجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التابعة للإنتوساي، وشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية لمبادرة التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة. وسمحت هذه الأدوار للديوان بتقديم مساهمات كبيرة في تعزيز التعاون الدولي والمضي قدماً في تحقيق أهداف الإنتوساي.

وكان التزام الديوان بالدعم المتبادل بين أعضاء الإنتوساي ثابتاً، خصوصاً في تعزيز العلاقات الثنائية وتقديم مساعدة حاسمة للأجهزة في البلدان النامية. والجدير بالذكر أنَّ الديوان أطلق "الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" في عام 2020 لمساعدة الأجهزة على التغلّب على التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وحتّى اليوم، استفاد أكثر من 42 جهازاً من هذا البرنامج. كما قطع الديوان شوطاً كبيراً في تعزيز استقلالية الأجهزة من خلال مشاركتها النّشطة في المشروع العالمي بشأن استقلالية الأجهزة.

إلى ذلك، أثبت الديوان تفوّقاً في داخله. فقد أعطى الأولوية للتطوير المهني لموظّفيه من خلال إنشاء مركز تدريب مخصّص وتقديم مجموعة متنوّعة من مبادرات التعليم المستمر. وبعيداً عن الاستثمار في الموارد البشرية، قام الديوان بخطوات كبيرة في تطوير بنيته التحتية، لاسيّما من خلال التقنيات الرقمية. وعلى وجه التّحديد، نفّذ منصة شامل، وهي نظام تحكّم إلكتروني مصمّم لتبسيط تبادل البيانات وتعزيز إجراءات التدقيق، وزيادة تحديث وظائفه. ويعتبر تحوّل التدقيق الرقمي على المستوى الدولي نموذجاً لممارسات التدقيق الشاملة.

شكّلت جائزة يورغ كاندوتش منذ إنشائها في الإنكوساي الحادي عشر في عام 1983، تقديراً مرموقاً للإنجازات الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومُنِحَت الجائزة تكريماً للأمين العام السّابق للإنتوساي الدكتور يورغ كاندوتش، 15 مرة، كان آخرها في الإنكوساي الخامس والعشرين في عام 2025.

الدكتور حسام العنجري، رئيس محكمة الحسابات العامة في المملكة العربية السعودية، يتحدث أمام الجمعية العامة للمنظمة الدولية لمؤسسات مراجعة الحسابات (INCOSAI). المصدر: مجلة INTOSAI

إلا أنّه بعد أربعة عقود من تقدير الإنجازات التقليدية، أجرت الأمانة العامة للإنتوساي مراجعة لاختصاصات الجائزة، بما في ذلك إعادة تسمية الجائزة إلى جائزة الإنتوساي للمستقبل التي تقدّمها الإنتوساي، الأمر الذي يعكس تحوّلاً نحو الاعتراف بالابتكارات والمساهمات المتطلّعة إلى المستقبل.

وتؤكّد جائزة الإنتوساي للمستقبل المنقّحة حديثاً على أهميّة أساليب العمل والإنجازات المتطلّعة إلى المستقبل، والتّركيز بصورة خاصّة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإنتوساي، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمبادرات التي تدعم أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة قويّة وقادرة على التكيّف وذات صلة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكِّد المعايير المنقّحة على أهميّة المساواة بين الجنسين والشمولية في عمل الأجهزة. وفي حين جرى إدخال مجالات التركيز الجديدة هذه، فإنَّ الشّرط الأساسي – تقديم الجائزة لمساهمات كبيرة في مجال التدقيق العام – بقي دون تغيير.

ولا يرمز منح جائزة الإنتوساي للمستقبل للديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية إلى الاعتراف بإنجازات الماضي فحسب، بل أيضاً إلى الالتزام بتحديد مستقبل التدقيق. ومع تحوّل تركيز الجائزة نحو الابتكار والاستدامة والشمولية، يشكّل عمل الديوان نموذجاً للأجهزة الأخرى في تبنّي هذه القيم الأساسيّة مع ضمان الأهميّة والفعاليّة المستمرّين لمستقبل التدقيق في القطاع العام.

رئيسة مصلحة التدقيق في جنوب أفريقيا تساكاني مالوليكي ورئيس محكمة التدقيق العامة في المملكة العربية السعودية الدكتور حسام العنجري يقدمان جائزة «كيمي ماكويتو» إلى ميسي نكاو، الرئيسة التنفيذية لـ«أفروساي-إي»، ورئيسة «أفروساي-إي» نانسي غاثونغو، رئيسة مصلحة التدقيق في كينيا. المصدر: مجلة «إنتوساي»

منظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية تحرز جائزة كيمي ماكويتو للتميز في بناء القدرات

من إعداد: جيسيكا دو، محرّرة ونائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

مُنِحَت جائزة كيمي ماكويتو للتميز في بناء القدرات لمنظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية خلال الإنكوساي الخامس والعشرين في شرم الشّيخ في مصر. وتسلّط الجائزة الضوء على أفضل ما في مجال بناء القدرات في مجتمع الإنتوساي، وتكرّم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تبدي التزاماً متميزاً بتعزيز المهارات والنظم واستدامة الأجهزة في مختلف أنحاء العالم.

وقدّم الجائزة المدقق العام في جنوب إفريقيا ورئيس لجنة بناء القدرات معالي السيد تساكاني مالوليك، ورئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية ورئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية معالي الدكتور حسام العنقري، للرئيسة التنفيذية لمنظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية معالي السيدة ميسي نكاو، ورئيستها المدققة العامة في كينيا نانسي غاتونغو.

رئيس محكمة الحسابات العامة في المملكة العربية السعودية، الدكتور حسام العنجري (يسار)، والمراجع العام لجنوب أفريقيا تساكاني مالوليكي (يمين) يقدمان جائزة كيمي ماكويتو إلى ميسي نكاو، الرئيس التنفيذي لـ AFROSAI-E (وسط). المصدر: مجلة INTOSAI

ومنذ تأسيس المنظمة في عام 2005، كرّست جهودها لدعم الأجهزة الناطقة باللغة الإنكليزية في إفريقيا. وتتلخّص مهمّتها في تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة على تأدية اختصاصات التدقيق بفعاليّة، وإحداث فارق ملموس في حياة المواطنين.

وأدّت المنظمة دوراً محورياً في بناء قدرات أعضائها من خلال توفير الموارد المناسبة المتعلّقة بمنهجيات التدقيق وأدلّته، وتطوير مجموعة من الأدوات. ومكّنت هذه المبادرات الأجهزة من إنتاج منتجات تدقيق موحّدة وعالية الجودة تتماشى مع المعايير الدولية. علاوةً على ذلك، نفذت المنظّمة مجموعة شاملة من برامج بناء القدرات، بما في ذلك ورش العمل المتخصّصة، ومقرّرات الشهادات، ومبادرات التعلّم الإلكتروني. وعزّزت هذه الجهود بشكل كبير المهارات والكفاءات الفنية للمدققين. ومن خلال نظام إدارة التعلّم (منصة التعلّم الإلكتروني لمنظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية)، مكّنت المنظّمة المزيد من المدققين من تطوير مهاراتهم، وتحسين الكفاءة الفنية للأجهزة الأعضاء وقدراتها. نتيجةً لذلك، بات المدققون مجهّزين بشكل أفضل لتنفيذ عمليات تدقيق صارمة على الأداء والشؤون المالية والامتثال وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يساهم في تعزيز المساءلة والشفافيّة في القطاع العام.

وبالإضافة إلى تعزيز مهارات التدقيق الفني، دعمت المنظّمة تطوير القدرات التنظيمية ضمن الأجهزة الأعضاء. وساهمت في تعزيز مبادرات التخطيط الاستراتيجي، حيث قدّمت دعماً استشارياً مخصّصاً. وسمح هذا الأمر للأجهزة بتحديث أطرها المؤسّسية، وتحسين الحوكمة، واعتماد أفضل الممارسات في إدارة الموارد، وبناء قدرات إدارة قوية، مع تقديم نتائج تدقيق مؤثّرة وتوقيتها مناسب. وقد ساعد برنامج تطوير القيادات الاستراتيجية للمنظّمة في تحسين الكفاءات القيادية والإدارية لدى الأجهزة الأعضاء، فحوّلت عقليتها التنظيمية نحو نهج أوسع نطاقاً وأكثر قيمةً في التّعامل مع المساءلة العامة.

كما اضّطلعت المنظّمة بدور رئيسي في مساعدة الأجهزة الأعضاء في التخطيط الاستراتيجي. وباستخدام مجموعة أدواتها للتخطيط الاستراتيجي، قدّمت المنظّمة دعماً عمليّاً لمساعدة الأجهزة على مراجعة استراتيجياتها، ودمج ملاحظات أصحاب المصلحة، ومواءمة الاستراتيجيات مع إصلاحات الإدارة المالية العامة الوطنية. فضلاً عن ذلك، عملت المنظّمة على تعزيز الاتصالات بين الأجهزة ووظائف إشراك أصحاب المصلحة، ممّا أدّى إلى تعزيز صدقيتها، وثقتها العامة، وانتشارها.

وفي استجابة للتحديات المتفاقمة، اعتمدت المنظّمة آليّة بناء قدرات تكيفيّة من خلال تشجيع الإبداع، والتحوّل الرقمي، والاستجابة للمخاطر الناشئة مثل تغيّر المناخ، والصناعات الاستخراجيّة، ومكافحة الفساد، وإصلاحات الحوكمة. وساعد هذا النهج الاستباقي الأجهزة في الحفاظ على عملها في مواجهة الضغوط الخارجية، مما جعلها تعمل كوكلاء موثوقين للتغيير ضمن نظم المساءلة الوطنية لديها. وتتعقّب المنظّمة بنشاط التهديدات التي تطاول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتقدّم خدمات استشارية قانونية ومجموعات أدوات للمناصرة.

وتستمر المنظّمة في العمل عن كثب في إطار شراكات مع المؤسّسات الإقليمية والعالمية، فضلاً عن شركاء التنمية، لضمان الدعم المستدام لأعضائها. ولا توفّر عمليات التعاون هذه نقل المعرفة التقنية فحسب، بل أيضاً إمكان الوصول المستمر إلى التمويل والخبرات. ومن خلال هذه الجهود، تواصل المنظّمة تعزيز دورها كمحرّك رئيسي للشفافيّة والمساءلة والحوكمة الرشيدة في مجتمع التدقيق الإفريقي.

قالت الرئيسة التنفيذية لمنظمة الأفروساي للمجموعة اللغوية الفرعية للدول الناطقة باللغة الإنكليزية معالي السيدة ميسي نكاو:

“يشرفنا كثيرا أن نتلقى هذا التقدير باسم كيمي ماكويتو، الذي لا يزال إرثه ملهماً لعملنا في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة في مختلف أنحاء القارة”.

ميسي نكاو، الرئيس التنفيذي لـ AFROSAI-E، تتسلم جائزة كيمي ماكويتو. المصدر: مجلة INTOSAI

تحمل الجائزة اسم كيمي ماكويتو تكريماً لرئيس لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي بين عامي 2013 و2020 والمدقق العام السّابق في جنوب إفريقيا السيد كيمي ماكويتو الذي توفي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وكان المدقق العام ماكويتو شغوفاً ببناء القدرات. وسمحت قيادته بتمكين الموظفين والمواطنين، وتقوية الشفافيّة والحوكمة الرشيدة، وتعزيز القيادة الأخلاقية وأنشطة القيمة المضافة، وتشجيع ثقافة النزاهة والمساءلة. وقد ترك أثراً إيجابياً دائماً على مجتمع الإنتوساي.

سيلفيا نورا كالنيش من مكتب التدقيق الحكومي بجمهورية لاتفيا تتسلم جائزة «ستاتس» من ستيفن سانفورد، المدير التنفيذي لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO). المصدر: مجلة INTOSAI

كتّاب من مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا يفوزون بجائزة ستاتس خلال الإنكوساي الخامس والعشرين

من إعداد: جيسيكا دو، محرّرة ونائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

قدّم المدير الإداري لفريق التخطيط الاستراتيجي والرّبط الخارجي في مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي معالي السيد ستيف سانفورد جائزة إلمر ب. ستاتس بالنيابة عن المراقب العام للولايات المتحدة والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية خلال الإنكوساي الخامس والعشرين يوم الجمعة 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025. وتقدِّر هذه الجائزة التميز في كتابة المقالات التي ساهمت في المجلة في دعم مهمتها لتوسيع نطاق تبادل المعرفة والتعلم في مجتمع الإنتوساي. وفي كل مؤتمر، تُمنح الجائزة لكاتب أو كتّاب أفضل مقال أو مقالات نشرتها المجلة على مدى الأعوام الثلاثة السّابقة.

أما المقال الفائز بجائزة ستاتس لعام 2025 فهو "فكّر على نطاق كبير! – اختبار نهج جديد للتوصيات"، بقلم أغنيزي يونزيمي وسيلفيا نورا كالنينس من مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا. وتسلّمت سيلفيا نورا كالنينس الجائزة بالنيابة عن الكاتبين.

تتسلم سيلفيجا نورا كالنيش، من مكتب التدقيق الحكومي بجمهورية لاتفيا، جائزة «ستاتس» من ستيفن سانفورد، المدير التنفيذي لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO). المصدر: مجلة إنتوساي

ويصف مقالهما الذي نُشِرَ في العدد الثّالث من المجلة في عام 2024 وتناول تنفيذ التوصيات ومتابعة التدقيق، كيف تحوّل مكتب تدقيق الدولة في لاتفيا من مجرّد إصدار التوصيات إلى التركيز على التغيير الإيجابي القابل للقياس – تحديد المستهدفات في مرحلة التّخطيط، وتحديد المؤشّرات القابلة للقياس الكميّ، والنظر حصراً في تنفيذ التوصيات عندما تؤدّي إلى تغيير فعلي، وليس إلى اتّخاذ خطوات فحسب.

ويسلّط المقال الضوء أيضاً على أهميّة تأثير التعاون والتواصل من خلال الإبلاغ علناً عن مقاييس العائد المالي، والتعاون مع الجهات الخاضعة للتدقيق، واستخدام نهج "موجّه نحو التغيير" لتحفيز تنفيذ التدقيق وتحقيق أعلى فائدة للعموم.

وتخلّد جائزة ستاتس ذكرى المراقب العام السّابق لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي إيلمر ب. ستاتس الذي قدّم مساهمات هامّة عديدة للمجلة خلال فترة رئاسته. ومنذ منح الجائزة أوّل مرّة في عام 1983، حصل كتّاب من 14 بلداً مختلفاً على هذه الجائزة المرموقة. وتشكر مجلة الإنتوساي جميع الحكّام والكتّاب المساهمين في المجلة على جهودهم ومساهماتهم.

وقيّم مجلس المحررين والمحررين المساعدين في مجلة الإنتوساي المؤلف من مجموعة متنوعة وشاملة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 89 مقالاً مؤهّلاً من 35 بلداً ومنطقة ومنظّمة، ممّا يشكّل ارتفاعاً نسبته 50% في عدد المقالات المؤهّلة مقارنةً بالنّسخة السّابقة من الجائزة. ولتحديد الكتّاب الذين ينالون هذا الشرف، ينظر الحكّام في مساهمة المقال في المعرفة والإبداع، والعلاقة بالموضوع المطروح، والجدارة الأدبية، والأدلّة على البحث، والمعالجة الخيالية. وتعكس الجائزة الجودة العالية للمقالات والمعلومات التي تتمّ مشاركتها من خلال المجلة، وتواصل المجلة التزامها بتبادل المعرفة عبر الإنتوساي.

محمد إبراهيم جليل من هيئة التدقيق في المالديف (يسار) وكامانزا من هيئة التدقيق في كينيا (يمين)، الفائزان بجائزة القادة الشباب لهيئة التدقيق. المصدر: مجلة INTOSAI

قائدان شابّان من الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا وجزر المالديف ينالان تقديراً على التميّز في التحوّل والابتكار

من إعداد: جيسيكا دو، جيسيكا دو، محرّرة ونائبة رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، وجايد كواريل، المديرة العامة المساعدة لمبادرة الإنتوساي للتنمية

تحتفي جوائز القادة الشباب لمبادرة الإنتوساي للتنمية وتقدّر الابتكار والتعاون والتحول الذي حقّقته القيادات الشابة من خلال مشاريعها الخاصة باستراتيجية التغيير من مبادرة القيادات الشابة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتهدف مبادرة القادة الشباب في الأجهزة إلى دعم القادة الشباب فيها في تنفيذ استراتيجية تغيير لتحقيق تحوّلات حقيقية وإيجابية في الأجهزة.

وخلال الإنكوساي الخامس والعشرين الذي عُقِدَ في شرم الشّيخ في مصر، قدّمت نائبة المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية السّيدة أرشانا شيرسات، واثنان من حكّام جوائز القادة الشباب للمبادرة، والدكتورة زيلكي شتاينر من الأمانة العامة للإنتوساي، ورئيس مكتب المدقق العام في النرويج السّيد كارل إيريك بيدرسن، الجائزتين لقائدين شابّين متميّزين من جهازين أعليين للرقابة المالية والمحاسبة.

الدكتورة سيلكي شتاينر من الأمانة العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) والسيد كارل إيريك شوت-بيدرسن، رئيس مكتب المراجع العام للنرويج (Riksrevisjonen)، يقدمان جائزة القادة الشباب للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إلى ديفيد كامانزا من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كينيا ومحمد إبراهيم جليل من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في جزر المالديف. المصدر: مجلة INTOSAI

وهذه السّنة، فاز بالجوائز كلّ من محمد إبراهيم من جهاز جزر المالديف ودايفد كامانزا من جهاز كينيا. ولم يدفع مشروعهما الابتكار والتغيير الاستراتيجي في مكاتب التدقيق التابعة لجهازيهما فحسب، بل شكّلا مصدر إلهام وقوى دافعة للجهازين في جلب الطاقة الإيجابية التحفيزية، والتأثير على التغيير فيهما.

واستمرت مبادرة الإنتوساي للتنمية في تقدير التميّز والاحتفاء به. وفي حين ساهم كلّ من خريجي القيادات الشابة من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من مجموعة 2022-2023 بشكل كبير في أجهزتهم، فازت استراتيجيّتا تغيير بجائزة القيادات الشابة التحويليّة والمبتكرة. وفاز دايفد كامانزا من الجهاز الكيني بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجية التغيير بشأن "رعاية بطل بيانات" بالجائزة التحويلية، بينما حصد الجائزة المبتكرة محمد إبراهيم جليل من جهاز جزر المالديف للتفكير غير التقليدي في "تعزيز التدقيق البيئي في جهاز جزر المالديف".

ويجسّد هذان المشروعان التفاني والإبداع وتأثير القادة الشباب في الأجهزة في دفع التغيير الإيجابي داخل أجهزتهم.

وركّز مشروع محمد إبراهيم جليل على بناء قدرات الأجهزة على إتمام عمليات التدقيق البيئي. وقد قام بذلك بإطلاق مبادرة تطوير لمدة عام كامل من شأنها أن تحوّل فريقه المكوّن من أربعة أشخاص إلى "مدققين بيئيين مجهّزين". وأثبت جليل تفكيره غير التقليدي بتحديد مجموعة واسعة من الكفاءات المطلوبة والبحث عن حلول ملائمة للغرض لتطوير الكفاءات ضمن قيود الموارد. وتضمّنت هذه المبادرة مشاركة الموظفين في دورة تدريبية منظّمة شملت تحليل البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية، والإسعافات الأولية. كما تضمّن التدريب شهادة غوص من الرابطة المهنية لمدربي الغوص لضمان راحة المدققين في التنقل في البيئة تحت الماء.

محمد إبراهيم جليل. المصدر: مجلة INTOSAI

وركّز مشروع دايفد كامانزا على تعزيز قدرة الجهاز الكيني على إجراء عمليات تدقيق تستند إلى البيانات في استجابة للرقمنة السّريعة للنظم والخدمات الحكومية. وقد توصّل إلى هذا الأمر من خلال تقديم مبادرة "رعاية بطل بيانات" تهدف إلى تطوير مجموعة من المدققين الذين يتمتّعون بمهارات عملية في تحليل البيانات عبر إجراءات التدقيق المالي وفي الامتثال والأداء. وجرى تصميم المبادرة للحدّ من الاعتماد المفرط على إدارة صغيرة لعلوم البيانات، وتعزيز التوافق بين تحليل البيانات وأهداف التدقيق، وزيادة الاستخدام الفعّال لأدوات تحليل البيانات. ومن خلال التحديد المستهدف للمدققين أصحاب الإمكانات العالية وتدريبهم وتوجيههم، يبني البرنامج قدرات داخلية مستدامة، ويمكّن فرقاء التدقيق من الحصول على البيانات وتحليلها بشكل مستقلّ، ويوسّع نطاق تغطية التدقيق، ويدعم إنتاج تقارير تدقيق أكثر دقّة وتوقيتها مناسب وأكثر تبصّراً.

ديفيد كامانزا. المصدر: مجلة INTOSAI

وأدّى الفائزنن بجائزة القادة الشباب دوراً محورياً في دفع التغيير الإيجابي داخل جهازيهما، وتحديد ومعالجة التحديات الفريدة للسياق التشغيلي للجهازين. وعالجت استراتيجياتاهما المبتكرتان القضايا الملحّة بحلول مبدعة وفعّالة، مع التّأكيد على الاستدامة والجودة والشمولية والتأثير الدائم. ويشكّل مشروعا القائدين الشابين مصدر إلهام، ويجلبا طاقة إيجابية تحفيزية للتأثير على التغيير في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اللذين يتبعان لهما.

المصدر: هيئة المساءلة الحكومية في مصر

الاعتمادات والمصادقات والتعيينات الرئيسية التي تمت في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للخبراء الاستشاريين

المؤلف: جيسيكا دو، المحررة ونائبة رئيس المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

يتجلى نجاح الإنتوساي في التبادل المعرفي الواسع، والحوار الهادف، والتعاون الدولي المعزز، واتخاذ القرارات الجماعية بشأن المسائل ذات الأولوية. وخلال المؤتمر، وفي الاجتماع التاسع والسبعين لمجلس إدارة الإنتوساي الذي سبقه، اجتمع مجتمع الإنتوساي لعرض العديد من القضايا الهامة والتداول بشأنها والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، بما في ذلك اعتماد الميزانية الثلاثية السنوات، وإقرار الإعلانات المهنية الجديدة، والموافقة على إعلان شرم الشيخ، وتعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة الإنتوساي من بين نتائج هامة أخرى.

تم إدراج المعهد المشترك للمعايير الدولية للمحاسبة والإحصاء رسمياً ككيان مرتبط بالإنتوساي

تم الاعتراف رسميًا بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (JURISAI) (المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات المهام القضائية) ككيان ذي صلة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) بعد موافقة المؤتمر على تعديل المادة 3-3 من النظام الأساسي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وجاء هذا الاقتراح، الذي قدمته الأمينة العامة للإنتوساي الدكتورة مارغيت كراكر، بعد عملية دمج متعددة السنوات بدأت بعرض المنظمة المشتركة بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمحاسبة (JURISAI) على مجلس الإدارة في عام 2023 وتقديم نظامها الأساسي وخطتها الاستراتيجية في عام 2024.

يمثل الاندماج الرسمي للجوريساي الذي أنشئ في الأصل في عام 2015 كمنتدى للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات المهام القضائية في إطار الفريق العامل المعني بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إنجازًا مؤسسيًا هامًا. وتعزز هذه الخطوة شمولية المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات واستجابتها، وتوائم أنشطة المعهد مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتعزز التكامل بين مهام التدقيق والمهام القضائية. ومن خلال تقديم العضوية بصفة مراقب وعضوية منتسبة للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة غير القضائية، توفر أيضًا منصة للحوار والتعاون عبر النماذج المؤسسية المختلفة، مع الاستفادة من توجيهات المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمعالجة التحديات المتطورة المرتبطة بالوظائف القضائية.

ويتولى رئاسة المجلس المشترك لمراجعي الحسابات في الجمهورية الفرنسية في الوقت الحالي ديوان المحاسبة في الجمهورية الفرنسية، أما الأمانة العامة فهي ديوان المحاسبة في المغرب.

أعضاء JURISAI. المصدر: مجلة الإنتوساي

إنشاء فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP)

من أجل إعداد الخطة الاستراتيجية الخامسة للإنتوساي للفترة 2029-2034، وافق مجلس إدارة الإنتوساي على إنشاء فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي تحت مظلة لجنة تنسيق الشؤون المالية والمحاسبة. وسيقود مكتب مراجعة الحسابات الوطني في المملكة المتحدة (UK NAO) الجهود المبذولة بصفته رئيس فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية للإنتوساي للفترة 2029-2034.

وقد قاد مكتب مراجعة الحسابات العام في الولايات المتحدة في السابق عملية إعداد وتطوير الخطط الاستراتيجية الأربع السابقة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

غاريث ديفيز، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات (إلى اليسار) وريبيكا شيران، رئيسة العمليات (إلى اليمين)، مكتب التدقيق الوطني البريطاني. المصدر: مجلة الإنتوساي

اعتماد دليل تنفيذ التوجهات العالمية للمبادرة السعودية لكفاءة الطاقة وتغيير هيكل القيادة

وأقرت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمحاسبة دليل التنفيذ الصادر عن لجنة الإشراف على القضايا الناشئة التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمحاسبة "التنقل في الاتجاهات العالمية: الانعكاسات المستقبلية على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI)". وقد صُمم الدليل لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطبيق تقرير "استكشاف الاتجاهات العالمية " على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وعمليات المراجعة وتوصيات السياسات. وهو يترجم الاستشراف إلى إجراءات عملية، لا سيما بالنسبة للأجهزة العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الموارد أو الخبرة المحدودة في هذا المجال.

عرض SCEI لتقرير "الإبحار في الاتجاهات العالمية". المصدر: مجلة الإنتوساي

عرض SCEI لتقرير "الإبحار في الاتجاهات العالمية". المصدر: مجلة الإنتوساي

كما حصلت اللجنة العليا لمراجعة الحسابات والرقابة على موافقة الجمعية العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على تغيير هيكلها القيادي. وكان يترأس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ويشترك في رئاسته رئيس الهيئة العليا للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المسؤول عن المجلة الدولية للمراجعة الحكومية. ومع ذلك، ولضمان الاستمرارية والانتقال السلس بين رؤساء الإنتوساي في جميع رؤساء الإنتوساي فإن نائب رئيس اللجنة العليا لمراجعة الحسابات الحكومية الدولية سيشغل منصب نائب الرئيس الآن الرئيس السابق لمجلس إدارة الإنتوساي. وسيظل رئيس الهيئة العليا للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة المسؤول عن المجلة الدولية للمراجعة الحكومية عضواً في مجلس إدارة الإنتوساي.

تعديل معايير العضوية المنتسبة في الإنتوساي

وافقت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمعايير المحاسبة والإبلاغ (الإنتوساي) على إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة معايير العضوية المنتسبة من أجل تحسين الوضوح والمواءمة. فقد كانت المعايير السابقة تقيد قبول الأعضاء المنتسبين الجدد، والتي كانت تنص على أن المنظمات الدولية أو فوق الوطنية فقط هي التي يمكن أن تتقدم بطلبات العضوية.

وتخضع العضوية المنتسبة في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للفقرتين 3 و4 من المادة 2 من النظام الأساسي، حيث تسمح الفقرة 3 بشكل عام للمنظمات الدولية والمهنية التي تتماشى مع أهداف المراجعة الحكومية الخارجية بالتقدم، بينما تنص الفقرة 4 التي أضيفت في عام 2007 على معايير أكثر صرامة تتطلب أن يكون مقدمو الطلبات منظمات دولية أو فوق وطنية تعمل على الصعيد العالمي وغير سياسية حكومية أو غير ربحية تشارك في المساءلة والحوكمة، ومدعومة داخل مجتمع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وحدد استعراض أجري مؤخراً وجود عدم اتساق بين الصياغة الأوسع نطاقاً للفقرة 3 والمعايير الأكثر تقييداً في الفقرة 4. ولمعالجة ذلك، اقترحت الأمانة العامة تعديل الفقرة 3 بحذف الإشارة إلى المنظمات "الأخرى". ووافقت اللجنة الدولية للمؤتمر الخامس والعشرون على التعديل.

اعتماد ميزانية الإنتوساي للفترة 2026-2028

تم اعتماد ميزانية الإنتوساي للفترة 2026-2028. ميزانية فترة الثلاث سنوات للفترة متوازنة تمامًا، وتغطي الإيرادات المخطط لها النفقات المقدرة لأنشطة الإنتوساي التشغيلية. يشرف على ميزانية الإنتوساي كبير الموظفين الماليين في الأمانة العامة للإنتوساي السيد هربرت بومغارتنر.

التعيينات الجديدة لمراجعي حسابات الإنتوساي ومجلس إدارة الإنتوساي

في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)، أقر مجتمع الإنتوساي بعمل الأعضاء المنتهية ولايتهم في مختلف أجهزة الإنتوساي ورحبوا بالتعيينات الجديدة في المناصب القيادية.

انتخب الاجتماع العام للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة مراجعي الحسابات الخارجيين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمدة ثلاث سنوات. وقد جددت الهيئة العليا للمؤسسات العليا للرقابة المالية في الإكوادور من منطقة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والمحيط الهادئ فترة ولايتها، وتم اختيار الهيئة العليا للرقابة المالية في جمهورية كوريا، ممثلةً عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، كمراجع حسابات جديد للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، لتحل محل المنصب الذي كان يشغله الهيئة العليا للرقابة المالية في جامايكا. ستشرف الهيئة العليا للرقابة المالية في الإكوادور والهيئة العليا للرقابة المالية في كوريا على مراجعة حسابات الإنتوساي للبيانات المالية للفترة 2025-2027. تلقت المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة رأيًا نظيفًا هذا العام من مراجعي حساباتها.

المراقب المالي العام للإكوادور، ماوريسيو خافيير توريس (يمين). المصدر: مجلة الإنتوساي

وفد مجلس المراجعة والتفتيش الكوري. المصدر: مجلة الإنتوساي

عيّن الاجتماع العام للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة أعضاءً جدد في مناصب مجلس الإدارة. وعُيّنت الهيئة العليا للرقابة المالية والإدارية في إندونيسيا في منصب النائب الأول للرئيس، حيث ستستضيف الهيئة العليا للرقابة المالية والإدارية في عام 2028. كما تم إعادة تعيين مكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة الأمريكية والهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في النرويج كعضوين في مجلس الإدارة والمؤسسات المضيفة لمجلة الإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتطوير، على التوالي.

تم إجراء تعيينات جديدة للتمثيل الإقليمي في مجلس الإدارة. وستمثل الهيئتان الفرعيتان للكاميرون والسنغال الهيئة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية والمحاسبة (AFROSAI)، وستمثل الهيئتان الفرعيتان للباكستان والإمارات العربية المتحدة الهيئة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية والمحاسبة (ASOSAI)، وستمثل الهيئتان الفرعيتان للجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة الهيئة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية والمحاسبة (EUROSAI). وسيعملون كأعضاء في مجلس الإدارة حتى عام 2031.

ميروسلاف كالا، رئيس المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في الجمهورية التشيكية (إلى اليسار) وياروسلاف روكي، رئيس فريق رئاسة المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في الجمهورية التشيكية (إلى اليمين).

مامادو فاي، الرئيس الأول لديوان المحاسبة في السنغال (يمين). المصدر: مجلة الإنتوساي

تعترف الإنتوساي بالمساهمات التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الجزائر وناميبيا واليابان وتايلاند وبولندا والبرتغال كأعضاء مجلس الإدارة المنتهية ولايتهم الذين خدموا في الفترة من 2019 إلى 2025.

المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي) تقرّ إعلانات الإنتوساي المهنية الجديدة والمحدثة وجهود لجنة الأهداف وتوافق على التغييرات

وافق مؤتمر الإنتوساي على ثلاثين إعلاناً ومعايير مهنية جديدة أو منقحة لإدراجها في **إطار الإنتوساي للإعلانات المهنية**، وأقرّ جهود لجنة الأهداف المختلفة.

وتشمل هذه:

لجنة الهدف 1 (المعايير المهنية):

- تنسيق لجنة المعايير المهنية لخطط العمل للفترة 2026-2028، ولوحات التخطيط التشغيلي، وتنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي 2023-2028 لإطار عمل الإنتوساي للإعلانات المهنية.

لجنة الهدف 2 (بناء القدرات):

- الهدف 2 الخطة التشغيلية للفترة 2026-2028.
- تحديث إطار قياس أداء الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية (SAI PMF).
- اختتام أعمال فريق العمل المعني بإضفاء الطابع المهني على مراجعي الحسابات التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)، بعد أن أكملت ولايتها بنجاح.

لجنة الهدف 3 (مشاركة المعرفة):

- دليل إرشادات أمن المعلومات 5101- إرشادات بشأن تدقيق أمن المعلومات.
- الخطة التشغيلية للجنة تبادل المعرفة 2026-2028 واختصاصات لجنة تبادل المعرفة
- تغيير رئاسة الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في فنلندا إلى مكتب مراجعة الحسابات الحكومي في تايلاند
- اختتام أعمال مجموعة عمل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات
- تغيير منصب نائب رئيس لجنة تبادل المعرفة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في الجمهورية التشيكية

لجنة الهدف 4 (السياسة والمالية والإدارة):

- الخطة التشغيلية للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية 2026-2028
- تقرير الأداء والمساءلة في الإنتوساي 2023-2025

بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف بعدد من المواد الإرشادية والبحوث والورقات والمواد التدريبية وأدوات المراجعة التي طورتها مجموعات عمل الإنتوساي في الإنتوساي وتم تضمينها في بوابة مجتمع الإنتوساي. وتشمل مجموعات العمل التي ساهمت في هذه المنافع العامة للإنتوساي مجموعات العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات، والتدقيق البيئي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

قدم محمد الفيصل يوسف، رئيس هيئة المساءلة الحكومية ورئيس المنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات INTOSAI إعلان شرم الشيخ. المصدر: مجلة ،(INTOSAI)

الإنتوساي توافق على إعلان شرم الشيخ في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الاستثمارية

المؤلف: جيسيكا دو، المحررة ونائبة رئيس المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، اعتمدت الإنتوساي رسمياً إعلان شرم الشيخ في مداولاتها حول موضوعيها الفنيين. ويجسد الإعلان الالتزام الجماعي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) بالنهوض بمراجعة حسابات القطاع العام. وهو يجسد الرؤى والإنجازات والتوصيات الاستراتيجية الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر، مع صياغة رؤية استشرافية تعزز الابتكار والمهنية والتأثير العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

قدم رئيس جهاز المحاسبة ورئيس الإنتوساي محمد الفيصل يوسف إعلان شرم الشيخ. المصدر: مجلة الإنتوساي

سوف يرشد إعلان شرم الشيخ الإنتوساي وأعضائها من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تشكيل أعمالهم وأولوياتهم في السنوات المقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية العميقة والتقدم التكنولوجي السريع والبيئات المالية والاقتصادية المعقدة التي تعمل فيها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

يحدد إعلان شرم الشيخ التزامات كل من الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بما في ذلك:

- الالتزام الجماعي بتعزيز المراجعة العامة للحسابات استجابةً للتغير التكنولوجي السريع، وعدم اليقين المالي والاقتصادي، ومتطلبات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. دعم عمليات التدقيق في أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة المخاطر المناخية والشاملة لعدة قطاعات، وتكييف جهود بناء القدرات مع السياقات الوطنية المتنوعة.

- تعزيز تأثير الأجهزة العليا للرقابة الإدارية والمالية على الحوكمة وثقة الجمهور، وتشجيع الابتكار والشمولية، وتعزيز الاستقلالية والشفافية والمساءلة، والنهوض بالكفاءة المهنية من خلال المعايير وبناء القدرات وتبادل المعرفة.

- حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية – لا سيما من خلال دعم المشروع العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية – وتعزيز مبادرات إضفاء الطابع المهني مثل مؤهلات المعهد الدولي للمؤسسات العليا للرقابة المالية والإدارية وإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية المنقح، وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية.

- في إطار الموضوع الأول من الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية (INCOSAI XXV)، مع التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية في مراجعة حسابات الأنشطة الحكومية والبنوك المركزية أثناء الأزمات، والدعوة إلى وضع ولايات قانونية واضحة، وأطر عمل واضحة لمراجعة الحسابات قادرة على مواجهة الأزمات، ونهج استباقي قائم على المخاطر، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التنسيق مع هيئات الرقابة المالية.

- الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كأداة تحويلية لكفاءة وجودة التدقيق، مع التشديد على الحاجة إلى استخدام أخلاقي ومسؤول ومحكوم بشكل جيد. إقرار نموذج هجين يجمع بين الذكاء الاصطناعي والحكم المهني، وتعزيز أطر الحوكمة، وتنسيق الجهود الدولية، وبناء القدرات، والإشراف على استخدام الحكومات للذكاء الاصطناعي.

ويُلزم إعلان شرم الشيخ المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) بمسار مستقبلي ومبتكر وتعاوني يعزز الاستقلالية والمهنية والاستدامة والتعاون العالمي لضمان بقاء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرنة ومؤثرة ومستعدة لمواجهة التحديات الناشئة.

اقرأ إعلان شرم الشيخ بالكامل هنا.

المصدر: مجلة الإنتوساي

أكشاك إنكوسي

المؤلف: المجلة الدولية للمراجعة الحكومية الدولية

وقد تم تمثيل العديد من هيئات الإنتوساي والمنظمات الإقليمية والمجموعات التابعة الأخرى في أكشاك في جميع أنحاء الإنتوساي.

استفاد مندوبو إنكوساي من الأجنحة كفرصة مفيدة للتواصل مع بعضهم البعض.

JURISAI. المصدر: مجلة الإنتوساي

AFROSAI. المصدر: مجلة الإنتوساي

مجلة المنظمة الدولية للرقابة المالية الحكومية. المصدر: مجلة الإنتوساي

الأمانة العامة للمنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

رئيسة الإنتوساي، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في مصر، وفريق العمل التابع للإنتوساي المعني بتأثير العلوم والتكنولوجيا على مراجعة الحسابات (WGISTA)، وفريق العمل التابع للإنتوساي المعني بمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML). المصدر: مجلة الإنتوساي

لجنة المعايير المهنية التابعة للمنظمة الدولية للرقابة الحكومية (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة المعايير المهنية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) ومنظمة IDI في جناح لجنة المعايير المهنية. المصدر: مجلة الإنتوساي

المصدر: مجلة الإنتوساي .ARABOSAI

المحكمة العامة لمراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية. المصدر: مجلة الإنتوساي

مجلس مراجعة الحسابات في إندونيسيا، نائب رئيس المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

الأمانة العامة للإنتوساي، الدكتورة مارغيت كراكر، تلتقي بالدكتورة إيسما ياتون، رئيسة مجلس التدقيق الإندونيسي ونائبة رئيس الإنتوساي في جناح هيئة التدقيق الإندونيسية. المصدر: مجلة الإنتوساي

محكمة الحسابات الاتحادية البرازيلية. المصدر: مجلة الإنتوساي

المصدر: مجلة الإنتوساي .CAROSAI

لجنة بناء القدرات التابعة للمنظمة الدولية للمراجعين الماليين الحكوميين (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

لجنة تبادل المعرفة التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة (INTOSAI) وفريق العمل المعني بالمراجعة البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة (INTOSAI).
المصدر: مجلة الإنتوساي

لجنة السياسات والمالية والإدارة التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة (INTOSAI). المصدر: مجلة الإنتوساي

.الدكتورة إيسما ياتون، رئيسة مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا

مجلس مراجعي الحسابات في جمهورية إندونيسيا يستضيف الدورة القادمة للمجلس الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في عام 2028

المؤلف: جيسيكا دو، المحررة ونائبة رئيس المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

سيستضيف مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا (Badan Pemeriksa Keuangan RI، أو BPK)، وهو الهيئة العليا لمراجعة الحسابات في إندونيسيا، المؤتمر السادس والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) في عام 2028 في بالي، إندونيسيا.

وقالت الدكتورة إسما ياتون، رئيسة مجلس المراجعة في جمهورية إندونيسيا، أن الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا ملتزمة بتقديم مؤتمر هام لا ينسى، وهي تجربة تجسد روح التعاون وتبادل المعرفة داخل مجتمع المراجعة العالمي.

الدكتورة أسماء يتون، رئيس مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا. المصدر: مجلة الإنتوساي

يتصور المكتب أن يكون المؤتمر الدولي السادس والعشرون للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمحاسبة (الإنتوساي) منصة تحويلية لتبادل المعرفة والتعلم الجماعي. وسيجمع المؤتمر في بالي المجتمع العالمي لمراجعة الحسابات لمناقشة التطورات المستجدة، وتعزيز التعاون، والنهوض بالتزام الإنتوساي بتعزيز المساءلة العامة وتقديم القيمة للمواطنين في جميع أنحاء العالم.

شاركت الدكتورة إيسما ياتون أعضاء الإنتوساي أن قيم التصميم والتكاتف والحكمة، وهي جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية الإندونيسية، ستؤثر على كل جانب من جوانب المؤتمر الدولي السادس والعشرين للإنتوساي في بالي. وشددت على أن استعداد إندونيسيا لتولي رئاسة الإنتوساي في عام 2028 واستضافة المؤتمر يتجاوز البنية التحتية واللوجستيات، مشيرةً إلى أن ذلك مبني على الخبرة المؤسسية والكفاءة الفنية والمشاركة الطويلة الأمد في مجتمع الإنتوساي منذ انضمامها في عام 1968.

الدكتورة أسماء يتون، رئيس مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا. المصدر: مجلة الإنتوساي

أُنشئ مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا في عام 1947، بعد استقلال إندونيسيا بفترة وجيزة، لحماية مالية الدولة وتعزيز المساءلة العامة. وولاية المجلس متجذرة في دستور عام 1945، الذي يؤكد على استقلالية المجلس كمؤسسة مستقلة مسؤولة عن مراجعة حسابات إدارة الشؤون المالية للدولة ومساءلتها. وبمرور الوقت، تم تعزيز استقلالية وسلطة ديوان المحاسبة من خلال التعديلات الدستورية والقوانين، مما أدى إلى توسيع دوره في مراجعة حسابات الحكومات المركزية والمحلية والمؤسسات المملوكة للدولة والكيانات الأخرى التي تدير الأموال العامة. واليوم، يعمل مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا كمؤسسة عليا لمراجعة الحسابات في إندونيسيا، ويساهم في الشفافية والحكم الرشيد وجهود مكافحة الفساد على الصعيد الوطني.

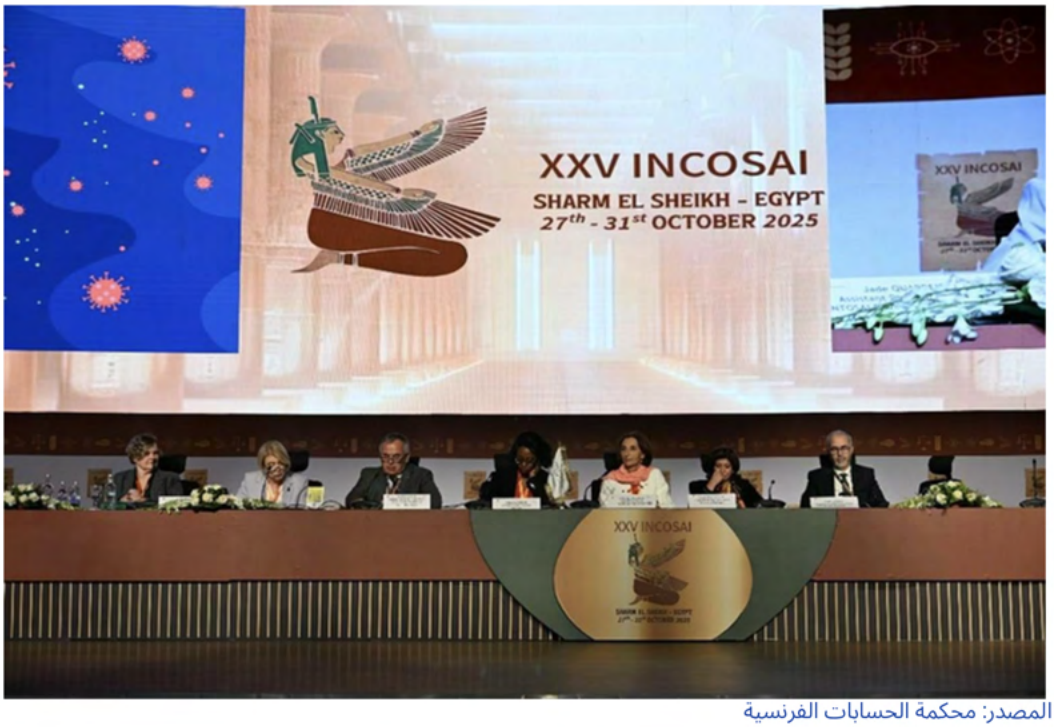

المصدر: محكمة الحسابات الفرنسية

JURISAI الآن كيان مرتبط بالإنتوساي!

المؤلف: فنسنت ليكارون، مدير مشروع في محكمة الحسابات الفرنسية

مثّل مؤتمر الإنتوساي 2025، مؤتمر الإنتوساي خطوة حاسمة لأعضاء جوريساي منذ انعقاد الجمعية العامة الافتتاحية في باريس في أكتوبر 2024.

كان الهدف من ذلك هو الحصول على تعديل النظام الأساسي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية (INTOSAI) بحيث يتم الاعتراف ب Jurisai ككيان منتسب، على نفس مستوى المنظمات الإقليمية (EUROSAI، PASAI، AFROSAI، إلخ).

وقد وافق مجلس الإدارة ثم مؤتمر الإنتوساي على هذا التعديل بأغلبية الأصوات. وسيمكّن هذا الاعتراف المعهد الجوريساي من تقديم تقرير نشاط سنوي إلى مجلس إدارة الإنتوساي وكل ثلاث سنوات إلى المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

في الوسط، فيرونيك هامايون، المدعي العام في محكمة النقض الفرنسية، وعن يمينها ناتاشا ريمبون، مديرة الإدارة الدولية، وعن يسارها زينب العدوي، الرئيسة الأولى لمحكمة النقض في المملكة المغربية، وعن يسارها مولاي إدريس عزيز، رئيس قسم التعاون. المصدر: محكمة الحسابات الفرنسية

بمبادرة من ديوان المحاسبة الفرنسي، الذي يترأس الجمعية العامة للمؤتمر، نُظمت فعاليتان خلال انعقاد المؤتمر الدولي للمؤتمر. عُقدت الأولى وهي الجمعية العامة الاستثنائية يوم الخميس 30 أكتوبر برئاسة المدعي العام فيرونيك هامايون. حضر الاجتماع أكثر من 70 شخصًا من 28 مؤسسة عضو ومراقب، بما في ذلك 13 رئيسًا للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأربعة مدعين عامين.

خلال هذا الاجتماع، الذي قدمت فيه الأمانة العامة ميزانية عام 2027، وافقت الجمعية العامة أيضًا على قبول خمسة أعضاء جدد كاملي العضوية[1] وخمسة أعضاء منتسبين ومراقبين[2] ليرتفع بذلك عدد أعضاء المنظمة إلى 43 عضوًا.

في يوم الجمعة 31 أكتوبر/تشرين الأول، عُقدت فعالية جانبية نظمتها المبادرة المشتركة للرقابة الإدارية والمالية حول دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ضمان مساءلة المديرين العموميين في تنفيذ سياسات الاستجابة للأزمات الاقتصادية والمالية.

1. محاكم مراجعة الحسابات في الغابون ولبنان وتونس، والمحكمة الإدارية في موزمبيق، ومحكمة الاستئناف في تيمور الشرقية
2. الهيئات الفرعية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الصين الشعبية، وبيرو، والإمارات العربية المتحدة

ترأست السيدة فيرونيك هامايون، المدعي العام في محكمة الجنايات الفرنسية، الجمعية العامة الاستثنائية للجوريساي. المصدر: محكمة الحسابات الفرنسية

وأمام حوالي 70 مشاركًا، سلط أربعة متحدثين الضوء على القيمة المضافة للمراجعة القضائية في بيئات الأزمات التي تتسم بالاستعجال، واتخاذ القرارات العامة المعقدة، ومتطلبات المساءلة المتزايدة. وركزت المناقشات بشكل خاص على:

- التكامل الضروري، في أوقات الأزمات، بين أعمال التدقيق وامتداداتها القضائية؛
- أهمية أن تولي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاهتمام اللازم، في سياق الأزمات، لدمج مخاطر الاحتيال وسوء استخدام الأموال العامة وجودة التقارير المالية؛
- الحذر اللازم في تحديد العقوبات وإضفاء الطابع الفردي عليها.

كما أقام ديوان المحاسبة في المملكة المغربية جناحاً دائماً في القاعة الرئيسية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. هذا الجناح، الذي ساهم فيه الديوان، قدم فيه الديوان عرضا للمنظمة وجميع الوثائق المؤسسية، فضلا عن وثائق معلومات عن أعضائها. وقد كان الجناح الأكثر زيارة خلال معرض إنكوساي ومكن من عقد لقاءات مع العديد من المهتمين بالديوان ومهامه.

جناح JURISAI في معرض INCOSAI XXV. المصدر: مجلة الإنتوساي

أعضاء JURISAI. المصدر: مجلة الإنتوساي

(INTOSAI) المصدر: مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات

الجمعية الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في القطاع العام تتصدر قائمة المؤهلات المهنية لمراجعي الحسابات في مجال مراجعة حسابات القطاع العام في الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المؤلف: جايد كواريل، المدير العام المساعد، إدارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة، مبادرة تطوير الإنتوساي

في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI)، تم تنظيم حدث جانبي مخصص للاحتفال باعتراف الإنتوساي الرسمي بمؤهل التعليم المهني لمراجعي الحسابات في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (PESA)، وسلط الضوء على إطلاق العلامة التجارية المشتركة للإنتوساي والنسخة العربية من المؤهل، ودعم اقتراح رئيسي في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI). اجتمع مجتمع الإنتوساي لدعم مؤهل PESA في رحلته، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والخبراء والشركاء الذين ساهموا في إضفاء الطابع المهني على تدقيق القطاع العام.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وشكلت هذه الفعالية علامة فارقة في إضفاء الطابع المهني على التدقيق في القطاع العام. وفي افتتاح الحدث، أكد السيد كارل إيريك شجوت – بيدرسن، رئيس مجلس إدارة مبادرة تطوير الإنتوساي (IDI)، على أنه في مشهد الحوكمة المتغير بسرعة اليوم، تعتمد مصداقية وتأثير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على كفاءة مراجعي الحسابات ومهنيتهم. وفي إشارة إلى اعتماد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي) للمعيار الدولي 150 الخاص بكفاءة مراجعي الحسابات، وصف مبادرة تطوير الإنتوساي بأنها آلية تحويلية لتفعيل هذا المعيار.

وقال السيد شجوت-بيدرسن: "إن برنامج *PESA* هو أكثر من مجرد مؤهل، فهو مسار منظم نحو الاحتراف المهني. "فهو مبني على إطار عمل شامل للكفاءات، ويحدد نتائج تعليمية واضحة، ويدمج التعليم مع الخبرة العملية، ويتضمن تقييمات صارمة، ويعزز التطوير المهني المستمر."

المصدر: مجلة الإنتوساي

وكان مجلس إدارة الإنتوساي قد وافق في وقت سابق من أسبوع الإنتوساي على اقتراح بالاعتراف بالمعهد الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية ودعم سعي المعهد للحصول على الاعتراف الخارجي والاعتماد المحتمل. وقد تمت المصادقة على الاقتراح في وقت لاحق في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للضمان الاجتماعي (INCOSAI XXV)، حيث نصت رسمياً على ما يلي:

"تعترف المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات *(INTOSAI)* بالتعليم المهني لمراجعي الحسابات التابع للمعهد الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات *(PESA)* كمؤهل مهني قيّم لمهنيي مراجعة الحسابات في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتدعم جهود المعهد الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للاعتراف الخارجي واستكشاف إمكانية الاعتماد الخارجي لتعزيز المؤهلات المهنية لمؤهلات المعهد الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات."

د. مارغيت كراكر، الأمين العام للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. المصدر: مجلة الإنتوساي

جايد كواريل، مساعد المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتطوير. المصدر: مجلة الإنتوساي

وقد مثّل هذا التأييد خطوة مهمة في وضع معيار الكفاءة المهنية لمراجعة الحسابات والمحاسبة بين المؤهلات المهنية العالمية وأظهر الالتزام الجماعي في مجتمع الإنتوساي بتعزيز كفاءة مراجعي الحسابات. وتردد صدى هذا الاقتراح في إعلان شرم الشيخ الذي يمثل إحدى نتائج المؤتمر.

ولتعزيز بروز مؤهل PESA والاعتراف به من قبل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)، كشفت الدكتورة مارغيت كراكر، الأمين العام للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات عن العلامة التجارية المشتركة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقد عززت هذه العلامة التجارية المشتركة بشكل كبير من مصداقية المؤهلات وإبرازها في مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

"ستعزز PESA مصداقية وسمعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وستخلق فرص النمو المهني لجميع مدققي الحسابات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويسرني بشكل خاص أن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) لديها الآن مسار مهني للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومراجعي الحسابات الذين قد لا تتاح لهم فرص الاحتراف في سياقهم المحلي. وهذا يضمن ألا نترك أي جهاز من أجهزة الرقابة العليا متخلفاً عن الركب." قال الدكتور كراكر قبل أن يقص الشريط مع السيد شجوت-بيدرسن.

إطلاق بيسا العربية

وقد شهد الحدث الجانبي أيضًا الإطلاق الرسمي للنسخة العربية من "بيسا". وسلط الدكتور حسام العنقري، رئيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية، الضوء على أهمية إتاحة الوصول اللغوي في توسيع نطاق المشاركة وضمان الشمولية داخل مجتمع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في العالم. وانضم إليه خبراء من المملكة العربية السعودية وتونس ساهموا في تحويل بيسا إلى اللغة العربية لقص الشريط الرسمي.

وقد عكس الاعتراف بالجمعية الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وإزاحة الستار عن العلامة التجارية المشتركة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وإطلاق النسخة العربية والتأييد الإقليمي القوي تصميمًا مشتركًا على تشكيل مهنة تدقيق ذات كفاءة وأخلاقية وجاهزة للمستقبل في جميع أنحاء العالم.

إيتزيل أناي بالاسيوس، رئيس المحكمة العليا للحسابات (Tribunal Superior de Cuentas (TSC) في هندوراس. المصدر: مجلة الإنتوساي

الدكتور حسام العنقري، رئيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية. المصدر: مجلة الإنتوساي

بيسا للجميع

وتحدثت السيدة إيتزل أناي بالاسيوس من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في هندوراس عن أهمية الشهادات المهنية في تعزيز مصداقية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وسلطت الضوء على العمل الجاد والتفاني الذي استثمره الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في دعم ما يقرب من 100 مدقق من مدققي الحسابات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال تعليم برنامج شهادة مراجعي الحسابات المعتمدين واستكمال ملفات التطوير المهني الأولية الخاصة بهم.

"وقالت السيدة بالاسيوس: "هذا إنجاز كبير نحتفل به بالنسبة إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في هندوراس. "ونحن ممتنون للدعم القيّم الذي قدمه البنك الدولي في تغطية رسوم الامتحانات، مما ساعد على إزالة العوائق المالية ومكّن من توسيع نطاق المشاركة في برنامج تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي."

وأكدت السيدة إسمهان محمود، ممثلة المؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، المجلس الإقليمي لتدريب المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الحاجة الماسة إلى مؤهل مهني منظم في المنطقة. وأشارت إلى أن المجلس الإقليمي لتدريب هيئات الرقابة الإدارية والمالية في أفريقيا الفرانكفونية جنوب الصحراء الكبرى قد أقر اقتراحًا يدعم شهادة PESA ويعترف بأهميتها الاستراتيجية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أفريقيا الفرانكفونية، مما يعزز الالتزام الإقليمي بالمؤهل وتوقع النسخة الفرنسية في عام 2026.

ديردري كويد، مدير مراجعة الحسابات، مكتب المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في أيرلندا. المصدر: مجلة الإنتوساي

السيدة أسمهان محمود، رئيسة ديوان المحاسبة في جيبوتي. المصدر: مجلة الإنتوساي

وقالت السيدة ديردري كويد، ممثلة اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء *(PAS)*: "هناك تعقيد متزايد في مراجعة الأداء والحاجة إلى تعليم مهني منظم". وأضافت: "إن برنامج التعليم المهني لمراجعة الأداء هو أداة عملية لتعزيز الكفاءات بما يتماشى مع المعيار الدولي للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والرقابة *150* ودعم المدققين في مواجهة التحديات الناشئة في القطاع العام".

ومن أبرز ما يميز برنامج PESA هو أنه من خلال 170 ساعة من التعلم الرقمي وحافظة التطوير المهني الأولي، يكتسب المدققون المعرفة النظرية والخبرة العملية القائمة على السياق والمصممة خصيصًا لواقع بيئة الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تحكي PESA قصة الشمولية والتعاون بين الإنتوساي:

وأكد السيد شجوت – بيدرسن: "بفضل المساهمات من جميع أنحاء المجتمع العالمي، وصل برنامج إلى أكثر من *2800* مدقق حسابات من *128* جهازًا من أجهزة الرقابة العليا، مع *500* خريج، أكثر *PESA* من نصفهم من النساء". "يمكن الوصول إليها في أي وقت وفي أي مكان، والمؤهل متاح لمراجعي حسابات القطاع العام باللغتين الإنجليزية والإسبانية والآن باللغة العربية."

السيد كارل إيريك شجوت بيدرسن، المراجع العام للحسابات في النرويج المصدر: مجلة الإنتوساي

اقرأ المزيد عن PESA: https://idi.no/our-work/initiative/pesa/

المصدر: مجلة الإنتوساي .IDI–OECD Global Project on SAI Independence Side Event

حدث جانبي في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات يسلط الضوء على النتائج الأولية للمشروع العالمي المشترك بين المعهد الدولي للتنمية الإدارية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن استقلالية المؤسسات العليا للرقابة المالية

المؤلف: فريدي ندجيمبا، المدير العام المساعد، مبادرة الإنتوساي للتنمية

خلال حدث جانبي في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء، قدم المشروع العالمي المشترك بين المعهد الدولي للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات نتائجها الأولية إلى مجتمع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وشملت الجلسة مساهمات من يانوس بيرتوك (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وإينار غوريسن (المعهد الدولي للرقابة المالية والمحاسبة)، وسعادة الدكتور ألانغاري (رئيس لجنة تنسيق الشؤون المالية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات)، والدكتورة كارالي ماكليش (المدقق العام للحسابات في أستراليا)، وفرانزيسكا سبوري (المنظمة السويسرية لمراجعة الحسابات السويسرية). وناقشوا الأدلة المبكرة التي تم جمعها من خلال المشروع وفكروا في كيفية عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إطار أنظمة المساءلة الوطنية.

وأشار المتحدثون إلى أن النتائج الأولية للمشروع تسلط الضوء على ثلاث رسائل رئيسية. أولاً، يتطلب تقييم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دراسة كل من الأطر القانونية الرسمية والممارسات غير الرسمية. ثانيًا، ينبغي النظر إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أنها جزء لا يتجزأ من منظومة مالية ومحاسبة أوسع نطاقًا. ثالثًا، يظل التعاون الدولي ضروريًا لتخفيف الضغوط الخارجية على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

وانطلاقاً من هذه الرسائل الشاملة، هناك عدة نقاط أثارها المتحدثون خلال الجلسة تستحق التركيز عليها بشكل خاص.

المصدر: مجلة الإنتوساي

المصدر: مجلة الإنتوساي

الأجهزة العليا للرقابة الإدارية العليا ضمن منظومة المساءلة

أكدت المناقشات على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعمل بموجب ولايات رسمية، ولكنها تختبر استقلاليتها من خلال تفاعلاتها اليومية مع المؤسسات الأخرى. وتؤثر كيفية ارتباط الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية بالبرلمانات والمسؤولين التنفيذيين والمدعين العامين والقضاء والمواطنين والمجتمع المدني على كيفية ممارستها لمسؤولياتها. وبالتالي، فإن الأجهزة العليا للرقابة العليا جزء من منظومة تساهم فيها العديد من الجهات الفاعلة في الرقابة على الموارد العامة.

المصدر: مجلة الإنتوساي

الاستقلالية والمصداقية والثقة العامة

كان الموضوع المتكرر خلال الجلسة هو كيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا دعم قوة منظومة المساءلة. وتشير النتائج المبكرة للمشروع إلى أن السمعة المؤسسية القوية عامل مهم. فعندما تكون الأجهزة العليا للرقابة العليا معروفة بالسلوك المهني والشفافية والنزاهة، فإنها تكتسب ثقة الجمهور. وتساعد هذه الثقة في حماية ولايتها وتعزز استقلاليتها.

الاستقلالية والمصداقية يؤثر كل منهما على الآخر. فالاستقلالية تدعم عمل التدقيق الموضوعي الذي يبني المصداقية. وتساعد المصداقية المؤسسة على مقاومة التأثير غير المبرر، مما يحمي الاستقلالية. ولا تعزز هذه الديناميكية ليس فقط الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ولكن أيضًا نظام المساءلة الأوسع نطاقًا.

القيادة أمر محوري في هذه العملية. فإجراءات التعيين، وشروط شغل المنصب، وسلوك قادة وموظفي المؤسسة العليا للرقابة الإدارية والمالية تؤثر بشكل مباشر على كيفية تطبيق الاستقلالية في الممارسة العملية. ويمثل القادة والموظفون المؤسسة ويشكلون التصورات العامة. ويؤثر التزامهم بالمعايير الأخلاقية على كيفية تعامل الجهات الفاعلة الأخرى مع المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكيفية تنفيذ المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لولايتها.

عمل الهيئات الرقابية العليا كأدوات تشخيصية

كما ناقشت الجلسة فكرة عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كأداة تشخيصية. فمن خلال عمليات المراجعة، يمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تحدد الثغرات في الرقابة، أو نقاط الضعف في الضوابط الداخلية، أو المجالات التي قد تحتاج فيها القدرات القانونية والمؤسسية إلى التطوير. ويمكن أن تشير تقاريرها إلى متى تحتاج الرقابة البرلمانية إلى مزيد من المتابعة أو متى تحتاج الهيئات التنفيذية إلى أنظمة أقوى.

ومن هذا المنطلق، تساعد الأجهزة العليا للرقابة العليا في تحديد حالة نظام المساءلة. وعندما تعمل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بشكل جيد، فإن عملها يساعد في إدخال التحسينات على النظام بأكمله. ويمكن أن تدعم رؤاها الإصلاح القانوني، والتعديلات على الأدوار المؤسسية، والحوار المستمر حول السياسات الذي يهدف إلى تعزيز المساءلة.

المصدر: مجلة الإنتوساي

استشراف المستقبل: الجدول الزمني للنشر والخطوات التالية

وقد شكّلت النتائج الأولية للمشروع التقرير القادم للمعهد الدولي للتنمية الإدارية – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية، والذي سيتم الانتهاء منه في مايو 2026. وسيتضمن التقرير توصيات لأجهزة الرقابة العليا، وكذلك للسلطتين التنفيذية والتشريعية. ويعكس ذلك الفهم بأن الاستقلالية لا تتحقق من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وحدها، بل تعتمد على كيفية احترام المؤسسات الأخرى ودعمها لمهامها.

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA)

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تُظهر القيمة من خلال تدقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

المؤلفان: أرانزازو غيلان مونتيرو، موظف أقدم لشؤون الحوكمة والإدارة العامة في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأرشانا شيرسات، نائب المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية.

لقد وضعت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) نفسها بشكل متزايد كجهات فاعلة رئيسية في النهوض بالتنمية المستدامة. وتحدد الخطط الاستراتيجية المتتالية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (2017-2022 و2023-2028) مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها كأولوية استراتيجية. وقد وفر هذا الالتزام طويل الأمد إطارًا مؤسسيًا تمكينيًا حفز العديد من المبادرات – التي غالبًا ما تدعمها مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) – وأسفرت عن مجموعة متزايدة من الأدوات والمنهجيات وتقارير المراجعة في مختلف القطاعات وغايات أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) والمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IDI) حدثًا جانبيًا مشتركًا خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (27-31 أكتوبر 2025، شرم الشيخ، مصر) لتسهيل الحوار حول الدور المتطور للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مراجعة أولويات التنمية المستدامة الوطنية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. كما يتم دراسة مساهمة وموقع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في تقرير القطاع العام العالمي 2025 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. يقدم التقرير لمحة عامة عالمية عن كيفية دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة – سواء على نطاق واسع أو ضمن مجالات أهداف مختارة – وكيف تطورت مشاركتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ عام 2016.

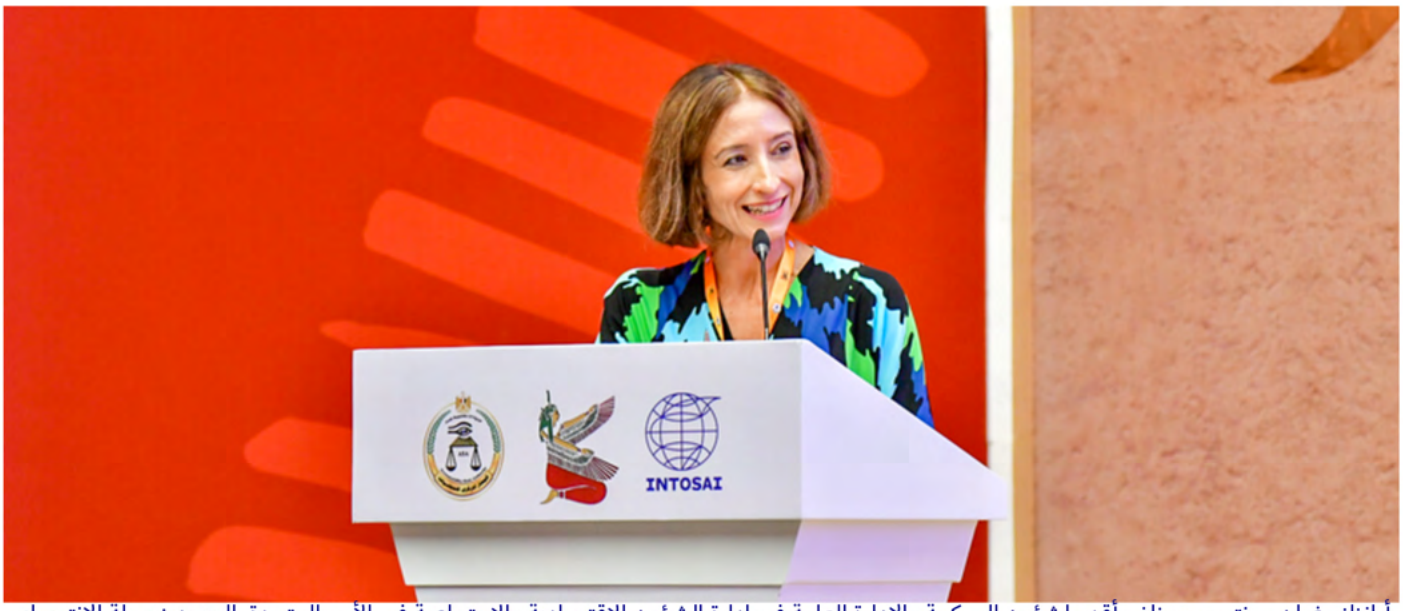

أرانزازو غيان مونتيرو، موظف أقدم لشؤون الحوكمة والإدارة العامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. المصدر: مجلة الإنتوساي

تركيز الهيئات العليا للرقابة الإدارية والمالية على التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

وبالاستناد إلى الرؤى المستقاة من التقرير، بحثت الجلسة الاتجاهات الناشئة والتحديات المستمرة في مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة. واستكشفت المناقشات الدور المتطور للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تقييم الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، وموقعها في نظم متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة، ومشاركتها في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والكفاءات التي يحتاجها مراجعو الحسابات لإجراء تقييمات مستقلة في هذا المجال.

تقرير التقرير العالمي للقطاع العام يسلط التقرير الضوء على التطور السريع للخبرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في مختلف الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة. وينعكس هذا التقدم في التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات المستهدف، ويتعزز من خلال تبادل المعرفة على نطاق واسع. ووفقًا لتقرير التقييم العالمي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام 2023، فإن 43 في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أجرت عمليات تدقيق الأداء بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما عزز العديد منها مشاركة أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية التدقيق. وشددت الأمانة العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على الدور التحفيزي لخطة عام 2030، مشيرة إلى أن أهداف التنمية المستدامة وفرت إطارًا مرجعيًا مشتركًا حفز الابتكار في مجال مراجعة الحسابات وعمق مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عمليات التنمية المستدامة العالمية.

أنتجت عمليات تدقيق أهداف التنمية المستدامة معلومات ذات صلة للمتابعة والمراجعة على جميع المستويات. فعلى الصعيد الوطني، دققت عمليات التدقيق في التأهب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأداء البرامج المرتبطة بأهداف محددة، والتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات، وفعالية الترتيبات المؤسسية. أما على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد عززت عمليات التدقيق المنسقة والتقييمات العالمية والمبادرات الجديدة مثل "الماسح المناخي " والمراجعة التعاونية العالمية لإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي أجراها المعهد الدولي للتنمية المتكاملة للأراضي الجافة الأدلة والرؤى المتاحة لصانعي السياسات.

كما حددت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أيضًا القيود المؤسسية التي تعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما مكن الحكومات من تعديل الآليات والعمليات والسياسات المؤسسية. توضح الأمثلة من مجالات السياسات المختلفة كيف أدت توصيات المراجعة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وتحسين الحوكمة. وبشكل عام، فإن التقرير يوضح أن مساهمات الأجهزة العليا للرقابة المالية في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها قد توسعت بشكل كبير، على الرغم من أنه لا تزال هناك فرص كبيرة لزيادة دمج نتائج المراجعة في آليات المتابعة والمراجعة الرسمية.

حدث جانبي مشترك بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعهد الدولي للتنمية الإدارية خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمعهد الدولي لتقييم النظم الإيكولوجية حول تقرير القطاع العام العالمي 2025. المصدر: مجلة الإنتوساي

التغييرات والابتكارات المنهجية المتعلقة بالتدقيق في أهداف التنمية المستدامة

وقد طورت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مجموعة من الأدوات والمنهجيات المبتكرة لمراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة، وهي أدوات ومنهجيات لا تقتصر قيمتها على مؤسسات المراجعة فحسب، بل أيضًا لأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تقييم أهداف التنمية المستدامة.

تشمل التطورات المنهجية البارزة التي تم التأكيد عليها خلال الجلسة ما يلي:

- نُهج الحكومة بأكملها والتركيز القوي على اتساق السياسات، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من عمليات المراجعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- تحقيق التكامل بين القضايا الشاملة واعتبارات الإنصاف، وذلك من خلال الابتكار الفردي للهيئات الفرعية للرقابة الإدارية العليا والمبادرات التعاونية الإقليمية أو العالمية.
- أطر عمل لتوحيد نتائج التدقيق، وتقديم رؤى أوسع نطاقًا حول موضوعات أهداف التنمية المستدامة بما يتجاوز ولايات التدقيق الفردية.
- تركيز متزايد على أعمال المراجعة الاستشرافية، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون والعمل المناخي، مع إمكانية التوسع في مجالات إضافية من أهداف التنمية المستدامة.

يؤكد هذا التقدم المنهجي على التطور المتزايد في مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم صنع السياسات القائمة على الأدلة.

أعضاء حلقة النقاش المشتركة بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعهد الدولي للتنمية الإدارية خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين لمراجعة الحسابات (من أعلى اليسار، في اتجاه عقارب الساعة): كريس ميم، أستاذ مساعد في الإدارة العامة والشؤون الدولية، كلية ماكسويل للمواطنة والشؤون العامة، جامعة سيراكيوز؛ إيفون جيمس، مديرة مراجعة الحسابات، مكتب مدير مراجعة الحسابات في سانت لوسيا؛ أرتشانا شيرسات، نائبة المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية؛ داشيل فيلاسكي دا كوستا، منسق مشروع كلايمت سكانر في محكمة كونتاس دا يونياو. المصدر: مجلة الإنتوساي

الآثار الإيجابية لمراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة، حتى في السياقات الصعبة

وقد سلطت الجلسة الضوء على الكيفية التي خلقت بها مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة فرصًا للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لإضافة قيمة في بيئات الحوكمة، حتى في السياقات التي تواجه تحديات مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتقدم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في سانت لوسيا مثالاً مقنعًا على ذلك. فقد شاركت بنشاط في مبادرات تدقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تدقيق التأهب لأهداف التنمية المستدامة، والتدقيق التعاوني للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بشأن أنظمة الصحة العامة المرنة، ومبادرة "كاشف المناخ". وعلى الرغم من الخبرة الفنية المحدودة ونقص الموارد والتحديات في الوصول إلى البيانات، إلا أن جهود التدقيق هذه حققت فوائد وطنية ومؤسسية ملموسة.

وعلى الصعيد الوطني، حفزت مراجعة التأهب على اتخاذ إجراءات جوهرية. فقد أجرت الحكومة تقييماً سريعاً لأهداف التنمية المستدامة بدعم من الأمم المتحدة، ووضعت خطة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأعادت هيكلة لجنة التنسيق الوطنية، ووضعت تقارير فصلية متعددة الوزارات – مما أدى إلى تحسين الاتساق في متابعة أهداف التنمية المستدامة. وعززت مشاركة الهيئة العليا لمراجعة الحسابات في اجتماعات اللجنة استخدام أدلة المراجعة.

حدد تدقيق المتابعة التحديات العالقة، بما في ذلك توصيات التدقيق التي لم تتم معالجتها، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل منعزل، وعدم مواءمة الميزانيات والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة. أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات توصيات إضافية تدعو إلى تحسين التعاون بين الحكومات، وتمويل لجنة التنسيق، وتعزيز الالتزام السياسي.

وعلى الصعيد الداخلي، وسعت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات تطبيق النهج الحكومي الشامل، ووسعت نطاق مشاركة أصحاب المصلحة من خلال قنوات اتصال متنوعة، وأدرجت المزيد من الصور في تقارير المراجعة. كما قام بتنويع قوته العاملة، مع إعطاء الأولوية للمهارات الشاملة وتوسيع نطاق التدريب خارج نطاق المحاسبة.

المعهد الدولي للتنمية المتكاملة يدعم بناء الكفاءات والقدرات في مجال التدقيق في التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

منذ اعتماد خطة عام 2030، لعب المعهد الدولي للتنمية المتكاملة دورًا محوريًا في دعم الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في مجال التأهب لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وبالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمانة العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) وشركاء رئيسيين آخرين، قام المعهد الدولي للتنمية المتكاملة بتيسير أكثر من 100 عملية تدقيق لأهداف التنمية المستدامة في البلدان الناطقة بالإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية. وتتناول عمليات التدقيق هذه مواضيع ذات أولوية مثل المشتريات العامة المستدامة، ونظم الصحة العامة الوطنية القوية والمرنة، والجهود المبذولة للقضاء على عنف الشريك الحميم ضد المرأة.

ولتعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، استخدم المعهد مجموعة شاملة من الأدوات والطرائق، بما في ذلك:

- المنافع العامة العالمية، لا سيما نموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (ISAM)، والذي يوفر إرشادات مفصلة لتطبيق منهجية التدقيق الحكومي الشامل. ويتضمن النموذج الدولي لمراجعة الحسابات الحكومية الدولية أيضًا أطرًا مصاحبة لتقييم اتساق السياسات ومبدأ "عدم إهمال أحد".

- التعليم المهني لمراجعي وقيادات الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية من خلال التعلم الإلكتروني والتدريب الشخصي.

- عمليات التدقيق التعاونية، التي تدمج التعلم والدعم العملي للتدقيق طوال دورة التدقيق، مع تضمين ضمان الجودة واعتبارات التأثير.

- زيادة الوعي والدعوة، لتسليط الضوء على الدور الحاسم للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في النهوض بخطة عام 2030 وإظهار القيمة المضافة لعمليات التدقيق التي تركز على أهداف التنمية المستدامة.

لا يزال المعهد الدولي للتنمية المتكاملة ملتزمًا بدعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تطوير الكفاءات اللازمة لمراجعة نتائج ونتائج التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وإجراء عمليات تدقيق عالية الجودة وذات تأثير كبير في مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية.

المضي قدماً

واستشرافًا للمستقبل، ومع دخول البلدان مرحلة حاسمة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيستمر دور الأجهزة العليا للرقابة ضمن أطر المساءلة الوطنية والعالمية في التطور. تعمل المجالات الناشئة – مثل الإشراف على الرقمنة والذكاء الاصطناعي – على توسيع نطاق أعمال التدقيق وتعزيز الحاجة إلى الإشراف المستقل على حوكمة البيانات والشفافية والإنصاف.

وستتطلب تلبية هذه المتطلبات استثمارًا مستدامًا في تنمية القدرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز القدرات المؤسسية والكفاءات الفردية على حد سواء. وسيكون من الضروري بناء مهارات متعددة التخصصات، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وإدماج القضايا الشاملة في منهجيات مراجعة الحسابات من أجل ممارسات مراجعة قوية ودائمة لأهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، تواجه الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات مخاطر قد تحد من مساهماتها. قد تؤدي التحولات السياسية، بما في ذلك التغييرات في الأولويات الوطنية، إلى تغيير الحوافز لمراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة. وتشكل التهديدات التي تواجه استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات – سواء كانت قانونية أو تشغيلية أو مالية – تحديات لمصداقية الرقابة الخارجية. علاوة على ذلك، قد يؤدي تراجع الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة مع اقتراب الموعد النهائي لعام 2030 إلى تقليل الطلب على التقييمات القائمة على الأدلة وإضعاف آليات المساءلة.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في وضع جيد لدعم المساءلة على المدى الطويل. وتمكنها ولاياتها من تجاوز الدورات السياسية وتقديم تقييمات محايدة تدعم التقدم المستدام لأهداف التنمية المستدامة. ومع دخول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مرحلة أكثر إلحاحًا، ستظل المهام الرقابية والتحليلية للأجهزة العليا للرقابة والتحليل ضرورية لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية المستدامة.

المصدر: مصلحة مراجعة الحسابات العامة في المملكة العربية السعودية

الصندوق السعودي لتحسين أداء الهيئة السعودية للمعلومات الائتمانية - أبرز الأحداث الجانبية في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرم الشيخ

بقلم منال الدحيمي ومحمد الصبيحي، الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

نظّم الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية فعالية جانبية بعنوان "لقاء وتحية الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" خلال مؤتمر شرم الشيخ الدولي الخامس والعشرين للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INCOSAI XXV) ، حيث جمع المستفيدين من الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (FISP). والصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هو مبادرة تمويلية أنشأتها الهيئة العامة للرقابة المالية بقيادة معالي رئيسها الدكتور حسام العنقري. منذ عام 2020، خصص التحالف العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مليون دولار أمريكي سنويًا لدعم احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية، مما يساعد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الاستجابة للطلب المتزايد على المساعدة المباشرة لبناء القدرات. وبحلول عام 2026، بلغت القيمة الإجمالية للصندوق 7 ملايين دولار أمريكي، مع توقع استمرار النمو.

المصدر: الديوان العام لمراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية، مبادرة الإنتوساي للتنمية

أتاحت فعالية "لقاء وتحية" فرصة للاستماع إلى تعليقات مباشرة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية التي استفادت من برنامج دعم التنفيذ والمتابعة في المملكة العربية السعودية. وقد صُمم هذا الحدث ليكون موجزًا ودافئًا وهادفًا، وأتاح هذا الحدث مساحة للمؤسسات العليا للهيئات العليا المستفيدة للتواصل المباشر وتبادل الأفكار والتأكيد على التزامها المشترك بتنمية القدرات المدفوعة بنتائج عملية قابلة للقياس.

وفي حين أن الفعاليات الجانبية غالبًا ما تتنافس مع الجداول الزمنية الضيقة خلال المؤتمرات الكبرى، إلا أن لقاء وترحيب برنامج التمويل الدولي لتمويل التنمية تميز بتوازنه: فقد كان صادقًا في لهجته لكنه ركز على الأثر الناجح للصندوق، وكيف يترجم الدعم إلى تعزيز مؤسسي حقيقي. وسلط اللقاء الضوء على الأثر الهادف للصندوق وكيف يترجم دعمه إلى تعزيز مؤسسي ملموس في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتلقية.

المصدر: الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية

وقد ضم الاجتماع حوالي 25 مراجعاً عاماً للحسابات و70 مشاركاً، مما يعكس مشاركة قوية من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المستفيدة. أدار الجلسة محمد الصبيحي من الديوان العام للمحاسبة.

ألقى الكلمة الافتتاحية معالي الدكتور حسام العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية. وكانت رسالته صادقة وشخصية، حيث تحدث مباشرة إلى المستفيدين وأكد على البعد الإنساني لتنمية القدرات.

وفي أعقاب كلمته، قدم السيد إينار غوريسين، المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتطوير، ملاحظات موجزة سلط فيها الضوء على الأثر الإيجابي لبرنامج تحسين الأداء المؤسسي السعودي. وأكد على التحسينات الملموسة التي شهدها من خلال التنسيق الوثيق مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المستفيدة والدور الهادف الذي يواصل الصندوق القيام به في تعزيز الأداء المؤسسي.

المصدر: الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية

وقد تجلت قوة اللقاء في تنوع المشاركين فيه. فقد مثلت المؤسسات المستفيدة مجموعة واسعة من المناطق، حيث حضره مشاركون من فيجي وأذربيجان وبوتان وكوسوفو وساو تومي وبرينسيبي وغامبيا وباكستان وملديف وتشاد وليسوتو والأردن وتنزانيا ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى, منغوليا، ومقدونيا الشمالية، وإكوادور، وجامايكا، والفلبين، وألبانيا، وجنوب أفريقيا، وأفروساي - إفريقيا، وفلسطين، وفييت نام، وبنما، وبوتسوانا، ومدغشقر، والسلفادور، وأنتيغوا وبربودا، بالإضافة إلى ممثلين عن المعهد الدولي للتنمية المتكاملة ورئيس لجنة بناء السلام.

كان هذا التنوع أكثر من مجرد قائمة بالبلدان - فقد أوضح الواقع التشغيلي المتنوع الذي تعمل فيه المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة. فبعض المؤسسات تتحرك بسرعة نحو الرقمنة، بينما لا تزال مؤسسات أخرى تعمل على تعزيز البنية التحتية الأساسية. ويواجه البعض قيودًا تتعلق بالحجم وتوافر الموارد البشرية، بينما يستجيب البعض الآخر للتوقعات المتزايدة بشأن جودة التدقيق وتأثيره. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فقد كشفت المناقشات والأفكار التي دارت خلال اللقاء عن اتجاه مشترك: تبحث الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كل مكان عن طرق مستدامة للتحديث وإضفاء الطابع المهني وتقديم نتائج مساءلة أقوى لمواطنيها.

كانت هذه النبرة مهمة. في العديد من سياقات التنمية، يمكن أن تبدو مشاركة المستفيدين "من أعلى إلى أسفل". على النقيض من ذلك، أوجد برنامج "لقاء وتحية" بيئة محترمة ومتوازنة وضعت تجربة المستفيدين في المركز. فقد عزز مبدأً مهماً: المستفيدون ليسوا متلقين سلبيين - بل هم شركاء فاعلين في تشكيل نجاح وأهمية جهود بناء القدرات.

المصدر: الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية

تأملات إقليمية من آسيا وأوروبا وأفريقيا

وكان من أبرز ما ميز الجلسة إدراج وجهات نظر إقليمية من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية التي استفادت من الصناديق. وقد أضافت مساهماتهم هيكلاً وسياقاً مفيداً للمناقشة. وأدلى ثلاثة مراجعين عامين للحسابات بملاحظات نيابة عن مناطقهم:

- مثّل آسيا المراجع العام للحسابات حسين نيازي (ملديف).
- مثّل أوروبا المراجع العام للحسابات فلورا سبانكا (كوسوفو).
- ومثّل أفريقيا المراجع العام للحسابات أليكسيس كاموهير (رواندا).

وقد عززت رسائلهم مجتمعةً موضوعًا مشتركًا: يكون للدعم أكبر الأثر عندما يعزز القدرات العملية - الأشخاص والأنظمة والأدوات - وعندما يقترن بالتعلم والتنسيق والملكية المؤسسية الحقيقية.

وقد عبرت سعادة السيدة فلورا سبانكا، المدقق العام في كوسوفو، عن هذه الروح في ملاحظتها:

"يعكس برنامج السعودي الدولي للأمن الغذائي المعنى الحقيقي لـ "المشاركة هي الرعاية"."

كما أكدت هذه التأملات الإقليمية على حقيقة مهمة: تنمية القدرات ليست عملية واحدة تناسب الجميع. فكل منطقة تواجه احتياجاتها وقيودها وواقعها التنموي الخاص بها، ومع ذلك تتشارك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهدافاً مشتركة - تعزيز الأداء، وتعزيز المصداقية، وضمان ملاءمة المراجعة في بيئة متزايدة التعقيد وسريعة التغير.

ثلاثة أفكار أساسية شكّلت قيمة الجلسة

1) تحويل الدعم إلى نتائج مستدامة

في مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية، لا يزال هناك درس مألوف يتردد صداه في مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: لقد كان برنامج دعم التنفيذ والمتابعة السعودي بمثابة آلية تمويل مباشرة وسريعة الاستجابة تعمل على تسريع التحسين المؤسسي. وقد سلط المستفيدون الضوء على أهمية ربط الدعم بتحسينات ملموسة ودائمة - مثل تعزيز قدرات الموظفين، وتحديث منهجيات التدقيق، وبناء الأنظمة التي تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على العمل بكفاءة وفعالية أكبر.

2) التحديث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأولوية مشتركة

وسواء كانت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتبنى أدوات إدارة التدقيق، أو تحسين التعامل مع البيانات، أو تعزيز الجاهزية الرقمية عبر دورة التدقيق، فإن التحديث ضروري بشكل متزايد لجودة التدقيق وتأثيره. وأعاد اللقاء التأكيد على أن دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يقتصر فقط على اقتناء الأدوات، بل يتطلب أيضًا بناء القدرات والتدريب والحوكمة والإدماج المستدام في أعمال التدقيق اليومية.

إرث فريد من نوعه: كتاب تأملات المستفيدين

كان أحد أكثر العناصر تميزًا وتذكرًا في اللقاء والتحية هو كتاب تأملات المستفيدين، الذي تم إنشاؤه للمؤسسات العليا المشاركة لتسجيل - بكلماتهم الخاصة - كيف أثر برنامج الخدمات المالية الإسلامية على مؤسساتهم.

فوغار غولمحمدوف، رئيس غرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان، يوقع على كتاب تأملات برنامج تسهيل التجارة الدولية السعودي. المصدر: الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية

المصدر: الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية

قام الكتاب بأكثر من مجرد جمع البيانات المكتوبة. فقد كان بمثابة سجل جماعي ملموس للتقدم والشراكة، حيث جمع بين أفكار المؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مناطق متنوعة في قطعة أثرية واحدة. ويقف هذا التجميع كدليل على التأثير البشري والمؤسسي الذي أصبح ممكناً من خلال التعاون الإنمائي، ويبين كيف يترجم الدعم إلى تحسينات حقيقية وقدرات معززة وإحساس مشترك بالهدف داخل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العالمي.

والأهم من ذلك، يوضح الكتاب أيضًا ممارسة قيّمة: استكمال التقارير الرسمية بصوت المستفيدين. ففي مجال تنمية القدرات، لا يقاس الأثر في تنمية القدرات من خلال العمليات أو المؤشرات أو المخرجات فحسب، بل ينعكس أيضًا في التجارب الحية للمؤسسات التي تنفذ التغيير، وغالبًا ما يكون ذلك في ظل قيود كبيرة.

وكما تم تسليط الضوء عليه خلال هذا الحدث، فإن الكتاب محفوظ الآن ومعروض في متحف الهيئة العامة للطيران المدني ليكون بمثابة تذكير واضح بالشراكة التي تقف وراء برنامج دعم التنفيذ والمتابعة والالتزام المشترك بتعزيز الهيئات الفرعية للرقابة الإدارية والمالية.

وعكس اللقاء في جوهره فكرة بسيطة لكنها قوية: التعاون الإنمائي يكون أقوى عندما يكون التعاون الإنمائي منظمًا وإنسانيًا في آن واحد - موجهًا بالحوكمة والمساءلة ومُثريًا بالحوار الحقيقي.

السيدة فضيلة القرقوري، الرئيس الأول لديوان المحاسبة في تونس والأمانة العامة للأرابوساي توقع على كتاب تأملات الاتحاد السعودي للأمن السيبراني.
المصدر: مجلة الإنتوساي

أتطلع قدما

في الوقت الذي تتعامل فيه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع بيئة تتسم بالتعقيد المتزايد والمخاطر الناشئة وتزايد التوقعات العامة والتغير التكنولوجي السريع، يجب أن تظل تنمية القدرات سريعة الاستجابة وعملية ومستدامة. يجسد برنامج تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التزام الديوان العام للمحاسبة والمملكة العربية السعودية بدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال آلية مصممة لتعزيز بناء القدرات بطرق مؤثرة.

وقد أضافت فعالية "لقاء وترحيب" قيمة إضافية من خلال خلق مساحة تتيح للمستفيدين التواصل وتبادل الرؤى والمساهمة في قصة التقدم المشتركة. وأكد التقييم القطري المشترك من جديد التزامه بمواصلة الصندوق ودعم المؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة العاملة في السياقات الهشة. كما أكد على أن المخصصات المستقبلية ستعطي الأولوية للمؤسسات التي لم تتلق الدعم من قبل وتعمل في ظل ظروف صعبة. وسيستمر نطاق الصندوق في التركيز على بناء القدرات والتدريب المهني والبنية التحتية الرقمية.

استنتاج

لقد كان لقاء وترحيب FISP في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمجتمع المعلومات المالية في الإنتوساي دافئًا في روحه ومثمرًا في جوهره - وهو حدث عزز الشراكات ورفع أصوات المستفيدين وعزز الهدف المشترك الذي يكمن في صميم التعاون بين الإنتوساي.

إلى أن نلتقي مجدداً، مع المزيد من الدروس المستفادة والمزيد من قصص النجاح من جميع الشركاء في هذا الصندوق - دون أن نترك أحداً يتخلف عن الركب.

لمزيد من المعلومات حول برنامج FISP السعودي، انقر هنا: https://youtu.be/BYHKvBzNBhA?si=A-2kzrviZnfBh4F5

المصدر: الفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) المعني بمراجعة الحسابات البيئية

إطلاق التدقيق التعاوني لإجراءات التكيف مع تغير المناخ في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤلفان فيفي نيمنما ومحمد إبراهيم جليل، منسقا الحدث الجانبي

سلط الحدث الجانبي الذي نظمه فريق الإنتوساي العامل المعني بالتدقيق البيئي (WGEA) بعنوان "الابتكارات في التدقيق البيئي" في اجتماع الإنتوساي الضوء على أحدث الابتكارات داخل مجتمع فريق الإنتوساي العامل المعني بالتدقيق البيئي. أولاً، سلطت فيفي نيمنما من أمانة الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي الضوء على بعض الابتكارات الحديثة، وقدمت فيفي نيمنما من أمانة الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي نظام الدعم المرن الجديد، عيادة التدقيق، الذي تم تجريبه في عام 2025 وحظي بتعليقات رائعة. هذه آلية يمكن من خلالها للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حجز فترة استشارية مدتها ساعة واحدة مع أحد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأكثر خبرة لمناقشة أي مسألة متعلقة بالتدقيق البيئي. وكابتكار آخر، كشف داشيل دا كوستا من الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل عن النتائج الأولى لجولة التقييم الثانية من برنامج ClimateScanner، والتي تغطي تقييمات 100 جهاز من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وكان من المتوقع أن يتم الإطلاق الرسمي في مؤتمر المناخ COP30.

وكان محور الحدث هو إطلاق التقرير الموجز من المراجعة التعاونية العالمية لإجراءات التكيف مع تغير المناخ (CCAA). وهو عبارة عن تعاون بارز بقيادة المعهد الدولي للتنمية المتكاملة والفريق العامل المعني بتغير المناخ، بمشاركة 54 جهازًا من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جميع المناطق. يدمج المنشور الموجز الصادر عن التدقيق العالمي للتكيف مع تغير المناخ من أجل مستقبل مرن الدروس المستفادة والتوصيات القابلة للتنفيذ من عمليات التدقيق التي أجرتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة. وقد كشفت عمليات التدقيق عن ثغرات كبيرة، ولكنها كشفت أيضًا عن فرص واعدة في كيفية تكيف الحكومات في جميع أنحاء العالم مع التأثيرات المناخية المتصاعدة.

ناقش الفريق الرفيع المستوى عمليات تدقيق التكيف مع تغير المناخ

جمعت حلقة نقاش رفيعة المستوى المراجعين العامين للحسابات للتفكير فيما تكشفه عمليات التدقيق الأخيرة للتكيف مع تغير المناخ في مختلف المناطق، وما تعنيه تلك الدروس لتعزيز الحوكمة العامة في مواجهة المخاطر المناخية المتصاعدة. واستناداً إلى إطلاق المنشور الموجز لعمليات المراجعة التعاونية للتدقيق التعاوني، ركزت المناقشة على كل من الثغرات المنهجية المشتركة والفرص العملية للتحسين، لا سيما في البلدان التي تشكل فيها التأثيرات المناخية بالفعل خيارات التنمية اليومية.

وسلطت المراجع العام للحسابات كارين هوغان من كندا الضوء على سجل المؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة في كندا في عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك مراجعة الحسابات التي أجريت مؤخراً بشأن التكيف. وتطرقت أيضاً إلى الفوائد العديدة من منظور المؤسسة العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتولى الإرشاد، حيث اعتمد مشروع مراجعة الحسابات المتعلقة بالمناخ على دعم مراجع الحسابات المخصص من المؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كندا، وملديف، ونيوزيلندا، وأمانة الهيئة العليا للرقابة على القطاع العام في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي معرض حديثه من وجهة نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية، لفت المراجع العام للحسابات حسين نيازي من ملديف وفيناو ناغيرا من فيجي الانتباه إلى التحديات المميزة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تكون التأثيرات المناخية فورية وهامش فشل السياسات ضيق. وسلط السيد نيازي الضوء على أن نتائج التدقيق من الدول الجزرية الصغيرة النامية تظهر أنه على الرغم من السياسات المناخية القائمة، فإن التنفيذ يعوقه ضعف الحوكمة ومحدودية القدرات وضعف التنسيق والحواجز التي تحول دون الوصول إلى التمويل المناخي. وشدد على أن بناء القدرة على الصمود يتطلب مؤسسات أقوى، ورقابة أفضل، وتمويل مناخي يسهل الوصول إليه، وإجراءات قائمة على البيانات، وتعاون أوثق بين النظراء من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المصدر: الفريق العامل المعني بالإنتوساي

التدريب والتوجيه عبر الإنترنت يحققان نتائج قوية

وفي معرض حديثه عن النموذج التعاوني لمراجعة الحسابات نفسه، أشاد المراجع العام للحسابات تشارلز ديغوارا من مالطا بجودة الدعم المقدم لمراجعي الحسابات المشاركين، مسلطاً الضوء على كل من التدريب عبر الإنترنت والتوجيه المقدم طوال عملية مراجعة الحسابات. وأكد نائب المدير العام أرتشانا شيرسات على إمكانية أن تؤدي مناهج الدعم الإلكتروني هذه دورًا أكبر في مبادرات بناء القدرات في المستقبل.

افتتح هذا الحدث الرئيس المنتهية ولايته للفريق العامل المعني بالمناخ، المدقق العام سامي يلاوتينن من الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا، واختتمه الرئيس الجديد المدقق العام مونثين شارونبول من الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تايلاند، ممهداً الطريق للعمل المستقبلي لدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عمليات التدقيق المناخي.

المصدر: مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للمنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI) ومبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI)

ما وراء الوعود والخطط: تحقيق التكيف مع المناخ

المؤلفان: رايسا أوجالا وفيفي نيمنما، منسقا صياغة منشور لجنة تنسيق الشؤون النقدية والمالية في أمانة فريق الخبراء التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في عام 2025

التكيّف أمر ملحّ – لكن التقدم المحرز هشّ

بسبب تغير المناخ، تفقد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم منازلها بسبب الفيضانات، والمحاصيل بسبب الجفاف، والسواحل بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار. كما تتزايد المخاطر المالية المتعلقة بغياب أو ضعف التكيف. وقد استجابت الحكومات بخططها ووعودها – لكن التكيف على أرض الواقع لا يزال هشاً. وقد كشف التدقيق التعاوني العالمي الأخير لإجراءات التكيف مع تغير المناخ الذي أجراه 54 جهازًا للرقابة العليا للمحاسبة عن سبب فشل التكيف – وما الذي يمكن أن تفعله المؤسسات العليا للرقابة لتغيير هذا المسار.

كانت عمليات مراجعة حسابات التكيف مع تغير المناخ علامة فارقة. فقد وفرت لمحة عالمية عن حوكمة التكيف وحددت توصيات واضحة للحكومات وأجهزة الرقابة العليا وأصحاب المصلحة العالميين من أجل التحسين. لكن عمليات التدقيق ليست غاية في حد ذاتها – فهي وسيلة لدفع عجلة التغيير. فبدون متابعة منهجية، حتى أفضل توصيات الأجهزة العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد تُنسى. ولتعزيز التأثير، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة على الهيئات العليا للرقابة إلى مراقبة تنفيذ هذه التوصيات، والانخراط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل منظومة المساءلة وتتبع ما إذا كانت مؤشرات التكيف تتحسن بمرور الوقت. يمكن أن تساعد أنظمة وأدوات المتابعة القوية مثل برنامج ClimateScanner الأجهزة العليا للرقابة على المناخ في تحديد مخاطر التكيف ذات الأولوية العالية لإدراجها في حافظة التدقيق.

ما كشفته عمليات التدقيق التي أجرتها هيئة الرقابة والتحقيق

ركزت عمليات التدقيق التي أجرتها اللجنة على أربعة مجالات مواضيعية:

1. تخطيط وإجراءات التكيف مع تغير المناخ
2. إدارة الموارد المائية
3. الحد من مخاطر الكوارث
4. ارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي

ومن خلال هذه المواضيع، حددت الهيئات العليا للرقابة الإدارية والمالية تحديات متكررة تفسر سبب فشل جهود التكيف في كثير من الأحيان:

1. تقييمات المخاطر غير مكتملة أو متجاهلة

يبدأ التكيف الفعال بفهم المخاطر المناخية. ومع ذلك، تفتقر العديد من البلدان إلى تقييمات شاملة وحديثة للمخاطر. وحيثما وجدت التقييمات، كانت في كثير من الأحيان مجزأة أو خاصة بقطاعات محددة أو منفصلة عن التخطيط والميزنة. ووجدت بعض عمليات المراجعة أن تقييمات المخاطر لم تُستخدم لتوجيه تخصيص الموارد، مما جعل الحكومات تتفاعل مع المخاطر بدلاً من أن تكون استباقية.

2. الخطط موجودة – لكنها تفتقر إلى التحديد والتماسك

كان لدى معظم البلدان التي خضعت للمراجعة خطط تكيف وطنية أو استراتيجيات قطاعية. ومع ذلك، افتقر العديد من الخطط إلى التفاصيل التشغيلية: أدوار واضحة، وجداول زمنية، ومؤشرات قابلة للقياس، ومواءمة الميزانية. كان التجزؤ شائعاً – حيث كانت الخطط مبعثرة بين الوزارات، مع القليل من التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي. وبدون الاتساق، تواجه إجراءات التكيف خطر الازدواجية وعدم الكفاءة أو الفشل التام.

3. التنفيذ ضعيف

حتى الخطط المصممة بشكل جيد تعثرت أثناء التنفيذ. فقد وجدت مؤسسات الرقابة العليا ثغرات في الحوكمة، وعدم كفاية القدرات، وضعف التنسيق بين الوكالات المنفذة. وفي بعض الحالات، اقتصرت جهود التكيف في بعض الحالات على مشاريع منعزلة بدلاً من استراتيجيات متكاملة. وغالباً ما كان الدعم القانوني وآليات الإنفاذ مفقودة، مما جعل التزامات التكيف طموحة بدلاً من أن تكون قابلة للتنفيذ.

4. التمويل غير كاف وغير منسق

كانت فجوات التمويل نتيجة عالمية. افتقرت العديد من الحكومات إلى استراتيجيات أو أنظمة مخصصة لتمويل المناخ لتتبع الإنفاق على التكيف. وكان توسيم الميزانية وتحليل فعالية التكلفة نادراً. ونتيجة لذلك، لم يتم توجيه الموارد بشكل منهجي إلى القطاعات عالية المخاطر أو السكان المعرضين للخطر. وزاد الاعتماد الكبير على التمويل الدولي من التعقيدات خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث كانت البلدان تكافح من أجل الوصول إلى التمويل المناخي وإدارته بفعالية.

5. الرصد والتقييم شبه معدومين

ولعل أهم الثغرات التي تم تحديدها هي عدم وجود أنظمة رصد وتقييم قوية. فبدون الرصد والتقييم، لا يمكن للحكومات تقييم ما إذا كانت إجراءات التكيف تقلل من قابلية التأثر أو تحقق الفوائد المرجوة. وقد أفادت الهيئات العليا للرقابة والتقييم أن معظم البلدان تفتقر إلى مؤشرات أو خطوط أساس أو أنظمة بيانات مركزية للتكيف. وهذا ما يجعل المساءلة – والتعلم – في غاية الصعوبة.

6. الشمولية محدودة

وغالباً ما تتجاهل تدابير التكيف أصوات الأشخاص الأكثر تضرراً: الشعوب الأصلية والنساء والمجتمعات الريفية والفئات الضعيفة الأخرى. وبينما سلطت بعض عمليات التدقيق الضوء على الممارسات الجيدة في التخطيط التشاركي، إلا أن معظمها وجد أن المشاركة غير كافية أو غير متسقة. إن ضعف الإدماج يقوض الثقة والإنصاف واستدامة إجراءات التكيف.

دور الأجهزة العليا للرقابة الإدارية العليا في المتابعة

تتمتع أجهزة الرقابة العليا للرقابة العليا بتفويض فريد من نوعه لتوفير رقابة مستقلة على الإنفاق العام وتنفيذ السياسات العامة. ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات:

- التحقق مما إذا كانت الحكومات قد عالجت الثغرات التي تم تحديدها في عمليات تدقيق مراجعة حسابات لجنة مراجعة الحسابات والرقابة على السلع والخدمات.
- تقييم التقدم المحرز في عوامل التمكين الرئيسية: تقييم المخاطر، والتخطيط، والتنسيق، والتمويل، والشمولية، وأنظمة المراقبة.
- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة ومشاركة الدروس المستفادة عبر البلدان والمناطق.
- تعزيز الشفافية والثقة في حوكمة المناخ.

وينبغي ألا تكون عمليات المراجعة اللاحقة عمليات تتم لمرة واحدة. بل يجب أن تصبح جزءًا من ممارسة مستدامة لمراجعة الحسابات، وأن تكون جزءًا لا يتجزأ من الخطط السنوية ومدعومة باستراتيجيات مؤسسية. ويتطلب ذلك بناء القدرات، والمنهجيات المصممة خصيصًا، والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

الاستفادة من برنامج كلايمت سكانر للتتبع المستمر

يمثل رصد التقدم المحرز في التكيف تحدياً. وغالباً ما تتحقق الفوائد بعد عقود من الزمن، ويصعب تحديد المقاييس. ويمكن للهيئات العليا لمراجعة الحسابات أن تدرج التكيف مع المناخ كمجال مواضيعي في حافظة المراجعة الاستراتيجية وأن تحدد عمليات المراجعة التي يمكن إجراؤها على مدى فترة من الزمن بالنظر إلى الأبعاد المختلفة لإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

يمكن لمبادرة ClimateScanner، وهي مبادرة الفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة المالية التي أنشأتها المؤسسة العليا للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البرازيل، أن تكمل جهود مراجعة الأداء المتعلقة بالتكيف.

يوفر برنامج ClimateScanner مراجعة سريعة لحوكمة المناخ وسياساته وتمويله. وباعتباره ماسحًا لا يحل محل عمليات التدقيق. ومع ذلك، من خلال دمج عمليات تدقيق متابعة مراجعة الحسابات في إطار تقييمات برنامج "كلايمت سكانر" يمكن للأجهزة العليا للرقابة على المناخ:

- تتبع ما إذا كانت مؤشرات التكيف تتحسن مع مرور الوقت.
- مقارنة التقدم المحرز عبر البلدان والمناطق.
- تحديد المخاطر الناشئة وأولويات عمليات التدقيق المستقبلية.
- توفير الأدلة للأطر العالمية مثل اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة.

على سبيل المثال، إذا أوصى تدقيق مراجعة الحسابات المتعلقة بتغير المناخ بوضع استراتيجية وطنية لتمويل المناخ، يمكن للهيئات العليا للرقابة على المناخ استخدام برنامج ClimateScanner للتحقق مما إذا كانت هذه الاستراتيجية موجودة وما إذا كان وضع علامات الميزانية قيد التشغيل. وبالمثل، إذا أبرزت إحدى عمليات التدقيق وجود ثغرات في تقييم المخاطر، يمكن أن يساعد برنامج ClimateScanner في التحقق مما إذا كان قد تم إضفاء الطابع المؤسسي على أطر عمل محدثة وشاملة للمخاطر.

من التوصيات إلى النتائج: دعوة إلى العمل

ويوفر التقرير الموجز للجنة مراجعة الحسابات والرقابة المالية والتقارير الفردية للتدقيق، بالإضافة إلى بنك الأسئلة الذي يتألف من أسئلة التدقيق التي تم تطويرها للتدريب عبر الإنترنت بالإضافة إلى الأسئلة التي استخدمتها الهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالفعل، مصدرًا كبيرًا للمعلومات والإلهام للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جميع أنحاء العالم.

وقد أوصلت عمليات مراجعة حسابات التكيف مع تغير المناخ رسالة واضحة: فشل التكيف بسبب الثغرات في الحوكمة والتمويل والمتابعة. وقد أظهرت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أنه يمكن تحديد هذه الثغرات ومعالجتها. ولكن الخطوة التالية بالنسبة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي قامت بمراجعة التكيف هي الخطوة الحاسمة: مراقبة ما إذا كانت الحكومات تعمل على توصيات المراجعة وما إذا كانت نتائج التكيف تتحسن.

التكيف مع المناخ هو سباق مع الزمن. فكل تأخير يزيد من المخاطر على الأرواح وسبل العيش والميزانيات العامة. وقد أضاءت عمليات التدقيق في التكيف مع تغير المناخ الطريق إلى الأمام: التكيف المنهجي والشامل والخاضع للمساءلة. والآن، يمكن للهيئات العليا للرقابة على القطاع الخاص الشروع في عمليات التدقيق في هذا الموضوع ومتابعة التقدم المحرز، وفرض المساءلة، وضمان أن كل دولار ينفق يحقق المرونة حيثما كانت الحاجة إليها أكثر.

يمكنك العثور على تقرير التدقيق بثلاث لغات:
باللغة الإنجليزية: CCAA-Global-Publication.pdf
بالإسبانية: CCAA-Global-Publication-SPA.pdf
بالعربية CCAA-Global-Publication_AR-Final.pdf
يقوم بنك أسئلة التدقيق بجمع الأسئلة المستندة إلى التدريب عبر الإنترنت وعمليات التدقيق التي تم إجراؤها: مايكروسوفت وورد – بنك أسئلة تدقيق تدقيق التكيف مع المناخ

المصدر: مبادرة الإنتوساي للتنمية

كيف ساهم التدقيق في إجراءات التكيف مع تغير المناخ في تنمية قدرات الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المؤلف: شوفيكول إسلام، مدير أول للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة، مبادرة تطوير الإنتوساي

وفي إطار المراجعة التعاونية لإجراءات التكيف مع تغير المناخ (CCAA)، دعمت مبادرة تطوير الإنتوساي (IDI)، بالشراكة مع الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (WGEA)، 54 مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات (SAI) من سبع مناطق تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات – ASOSAI، وAFRROSAI-E، وARABOSAI (جاري)، وCAROSAI، وEUROSAI، وOLACEFS، وPASAI – لتعزيز قدرتها على مراجعة استجابات الحكومات للتكيف مع تغير المناخ. وقد جمعت المبادرة بين عمليات تدقيق الأداء التعاونية القائمة على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والرقابة على الأداء مع تنمية القدرات المنظمة، مما مكن 287 مدققاً من فرق التدقيق التابعة للمؤسسات العليا للرقابة المالية والإدارية المشاركة من تعزيز الكفاءات المهنية مع تقديم نتائج تدقيق ذات صلة على المستوى الوطني.

يمثل التكيف مع تغير المناخ تعقيدات منهجية وإدارية. فهو يتطلب تحليل التخطيط المشترك بين القطاعات، وإدارة المخاطر على المدى الطويل، والبيانات العلمية، وآليات التمويل، والتنسيق المؤسسي. كان لدى العديد من المؤسسات العليا للرقابة المالية والإدارية المشاركة خبرة سابقة محدودة في تدقيق التكيف مع تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، طُلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء التدقيق على أساس منهجية تدقيق الأداء القائمة على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. لذلك قام المعهد الدولي للتنمية المتكاملة بتنظيم دعمه لمعالجة كل من الدقة المنهجية والمعرفة الواسعة بموضوع تغير المناخ.

التعليم المهني الموضوعي كأساس لجودة مراجعة الحسابات

شكل التعليم المهني أساس نموذج تنمية قدرات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ومن خلال نموذج التعليم المتكامل ودعم المراجعة المتكامل، قدم المعهد الدولي للتنمية المتكاملة تعليماً منهجياً يتماشى من جهة مع المعرفة الأكاديمية والممارسات الدولية في هذا الموضوع، ومن جهة أخرى مع مختلف مراحل عملية المراجعة. وبما أن تغير المناخ يؤثر على البلدان بطرق مختلفة، فقد حدد المعهد والفريق العامل المعني بتغير المناخ أربعة مجالات مواضيعية تجسد إلى حد كبير الطرق المتنوعة التي يتم من خلالها تنفيذ إجراءات التكيف مع تغير المناخ في مختلف مناطق العالم. وقد صُممت هذه المواضيع لتزويد المؤسسات العليا للهيئات الفرعية المشاركة بخيارات يمكن أن تتناسب على أفضل وجه مع سياقاتها الوطنية وأولويات التكيف. ويمكن للمؤسسات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاختيار من بين المواضيع الأربعة عند تحديد نطاق عمليات التدقيق في التكيف مع تغير المناخ.

ووفرت هذه المسارات التعليمية المواضيعية إطاراً تحليلياً مشتركاً لدراسة قضايا التكيف مع تغير المناخ. وشملت الأبعاد الرئيسية لحوكمة التكيف، والفعالية، والإدماج، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد. وعززت وحدات التعلم من فهم المدققين لمفاهيم مخاطر المناخ، والتزامات التكيف الوطنية، ومنهجية تدقيق الأداء المتوافقة مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات الدولية، ووضع أسئلة ومعايير التدقيق المناسبة والنتائج القائمة على الأدلة. قدم المعهد الدولي للتنمية المتكاملة بنوك أسئلة المراجعة للمجالات المواضيعية الأربعة لمساعدة الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في تحديد نطاق عمليات المراجعة الخاصة بهم بما يتناسب مع سياقاتهم.

وفرت منصة خدمات التقييم والتدقيق المستقل (IEAS) التابعة للمعهد الدولي للتنمية الإدارية على الإنترنت، ووحدات التعلم الإلكتروني، والندوات عبر الإنترنت إطار عمل لتعلم الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتم ربط العملية بشكل مباشر بمراحل التدقيق العملية، بما في ذلك تصميم التدقيق والعمل الميداني وإعداد التقارير. وقد كفل ذلك ترجمة اكتساب المعرفة إلى تحسين ممارسات التدقيق داخل كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

التوجيه المتكامل والدعم المنهجي

تم استكمال عنصر التعليم من خلال المشاركة المستمرة للموجهين طوال عملية المراجعة. وقدمت المجموعة المختارة من المتخصصين في مجال تغير المناخ الذين دعموا فرق الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كموجهين إرشادات فنية قيمة بدءاً من تقييم المخاطر وتخطيط المراجعة وحتى مراجعة مسودة التقرير.

وقد جمع دعم الموجهين بين الخبرة المنهجية والمعرفة الموضوعية المتعلقة بالمجالات المواضيعية الأربعة. وساعدوا فرق المراجعة في تنقيح أسئلة المراجعة وتعزيز المعايير وتقييم الأدلة وصياغة توصيات واضحة. وقد عززت التغذية الراجعة المنتظمة من الاتساق والعمق التحليلي لعمليات التدقيق في جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة.

ومن خلال تأسيس نتائجها على معايير معترف بها وإجراء تحليل سياقي، تمكنت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من صياغة توصيات لمعالجة الثغرات في تخطيط التكيف والتنسيق والرصد. وقد عزز الأساس المنهجي المعزز أهمية مخرجات المراجعة ضمن أطر السياسات الوطنية.

التعاون والدعم الإقليميين للدول الجزرية الصغيرة النامية

كان عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من مناطق رابطة الدول الأفريقية لمراجعة الحسابات والرقابة على الصادرات والواردات (ASOSAI) و CAROSAI و PASAI و OLACEFS، حيث يرتبط التكيف مع تغير المناخ ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الوطنية والقدرة على التكيف. وغالبًا ما تعمل هذه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بموارد محدودة وفرق تدقيق صغيرة.

في منطقة المحيط الهادئ، تعاونت أمانة المعهد بشكل وثيق مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتنسيق المشاركة ودعم الأجهزة العليا للهيئات الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء. وعمل موجهون من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في نيوزيلندا وأستراليا جنباً إلى جنب مع موجهين من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتقديم التوجيه الفني والمنهجي للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منطقة المحيط الهادئ. وقد أدى هذا التعاون إلى تعزيز التنسيق الإقليمي مع ضمان المواءمة مع الإطار العالمي لمراجعة الحسابات في الهيئة.

وقد مكن التوجيه المخصص والمتابعة المنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاركة بفعالية في المراجعة التعاونية ونشر التقارير ضمن الجدول الزمني المحدد. بالنسبة للعديد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في منطقة المحيط الهادئ، مثلت المراجعة التعاونية لمراجعة الأداء أول مراجعة للأداء تركز على التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال التعليم المواضيعي والدعم الإرشادي، عززت فرق التدقيق قدرتها على تقييم خطط التكيف الوطنية وإدارة الموارد المائية وتدابير الحد من مخاطر الكوارث والبرامج المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع معايير تدقيق الأداء. يمكنكم الاطلاع على المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية هنا.

استدامة القدرات ودعم المساءلة

وساهمت اللجنة في تنمية القدرات على المستويين الفردي والمؤسسي. وعززت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المشاركة تطبيقها لمعايير مراجعة الأداء على مجالات السياسات المعقدة وعززت العمليات الداخلية لتخطيط عمليات مراجعة الحسابات هذه والإشراف عليها.

وقد مكن الجمع بين التعليم المهني المواضيعي والتوجيه المستنير بالموضوع الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات من إعداد تقارير مراجعة الحسابات المستندة إلى منهجية سليمة وتحليل سياقي سليم. وقد عزز ذلك مصداقية نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بمجالات تقييم المخاطر، وتخطيط التكيف، والتنسيق، والشمولية، والتنفيذ، والموارد، والرصد والتقييم، ودعم النظر فيها في إطار عمليات المساءلة الوطنية.

ومن خلال عمليات التدقيق في مراجعة حسابات التكيف مع تغير المناخ، أظهر المعهد الدولي للتنمية المتكاملة والفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والرقابة الإدارية والمالية كيف يمكن لتنمية القدرات المنظمة والمتكاملة أن تعزز جودة المراجعة وتعزز أدوار المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في فحص الإجراءات الحكومية بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك في السياقات المحدودة الموارد مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المصدر: الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)

قيادة الابتكار في التدقيق البيئي – الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا تختتم رئاستها لفريق عمل الإنتوساي

المؤلف: فيفي نيمنما، الأمين العام للفريق العامل المعني بالإنتوساي في الفترة 2020-2025 في مكتب أمين عام المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية في فنلندا

سلّمت الهيئة العليا للهيئات الرقابية العليا في فنلندا رئاسة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي إلى الهيئة العليا للهيئات الرقابية العليا في تايلاند في الدورة الخامسة والعشرين للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. يسلط هذا المقال الضوء على فترة رئاستنا للفترة 2020-2025 مع التركيز على الابتكار، بالإضافة إلى النقاط الرئيسية في تنظيم الاجتماعات والتواصل الفعال والاستثمار في العلاقات مع أصحاب المصلحة. كما يتضمن مجموعة من النصائح التي قد تكون مصدر إلهام لرؤساء مجموعات العمل الأخرى.

استرشدنا في عملنا برؤية "من أجل مستقبل مستدام مشترك – التدقيق البيئي المبتكر". عندما بدأنا مهام الأمانة العامة في بداية عام 2020، لم يكن الكثيرون يتوقعون أن الأشهر الأولى من عملنا ستبدأ في ظل جائحة عالمية. ومع ذلك، كان هذا السياق غير المتوقع بالتحديد هو الذي دفعنا إلى التجريب والتكيف وإعادة تصور كيف يمكن لفريق عمل عالمي أن يزدهر.

تجسير المبادرات من خلال خطط العمل

نشر الفريق العامل المعني بالإنتوساي أكثر من خمسين مادة إرشادية ودراسة على مر السنين. وكان من أولى إجراءاتنا وضع تصور لهذه المجموعة الكاملة من الأعمال في شجرة الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية العالمية لتسهيل فهم ما تم إنجازه وتذكر ما تم إنجازه سابقاً عند بدء مشروع جديد.

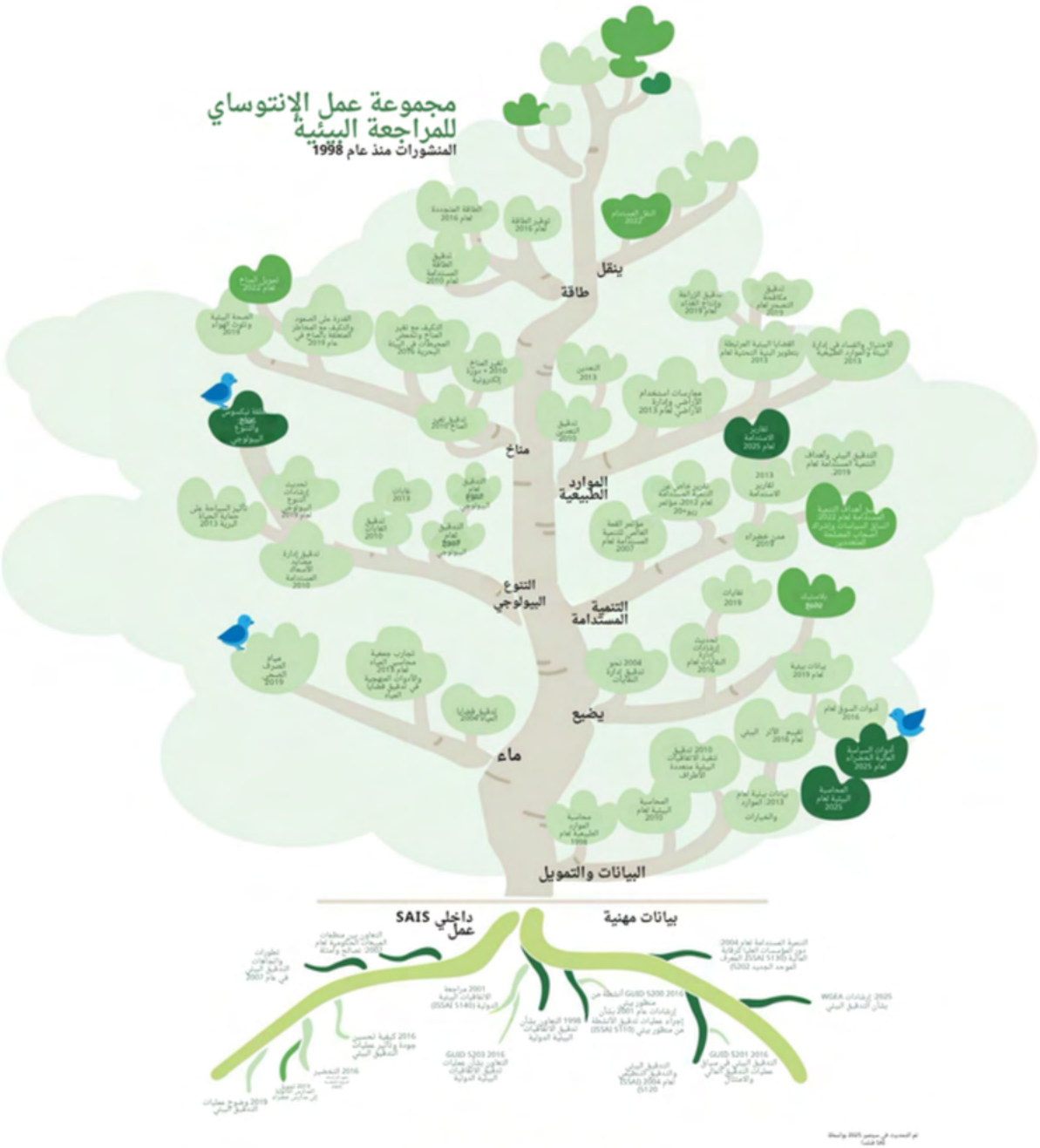

شجرة إنتوساي WGEA Tree

تتولى اللجنة التوجيهية للهيئات الفرعية التابعة للجنة التوجيهية قيادة مشاريع الفريق العامل المعني بالمعايير العالمية لمراجعة الحسابات التي تهدف إلى دعم التدقيق. خلال الفترة 2020-2022، انصب التركيز على النفايات البلاستيكية وتمويل المناخ والنقل المستدام، فضلاً عن اتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين. خلال الفترة 2023-2025، تم تنظيم المشاريع في إطار محورين مواضيعيين: المناخ والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر. وكان من بين قادة المشاريع الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في كل من كندا والصين والهند وإندونيسيا وإندونيسيا وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات، مع مساهمة أجهزة عليا أخرى في اللجنة التوجيهية.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، سعينا خلال السنوات الثلاث الماضية، من خلال الهيكل المحوري، إلى بناء روابط بين المشاريع، بما في ذلك مشروعان عالميان مؤثران: مشروع "كاشف المناخ" الذي تقوده الهيئة العليا للمعايير في البرازيل والتدقيق التعاوني لإجراءات التكيف مع تغير المناخ الذي تم تنفيذه مع المعهد الدولي للتنمية المتكاملة.

تتضح الروابط المتبادلة والطبيعة المنهجية للمشاريع في سمكة WGEA!

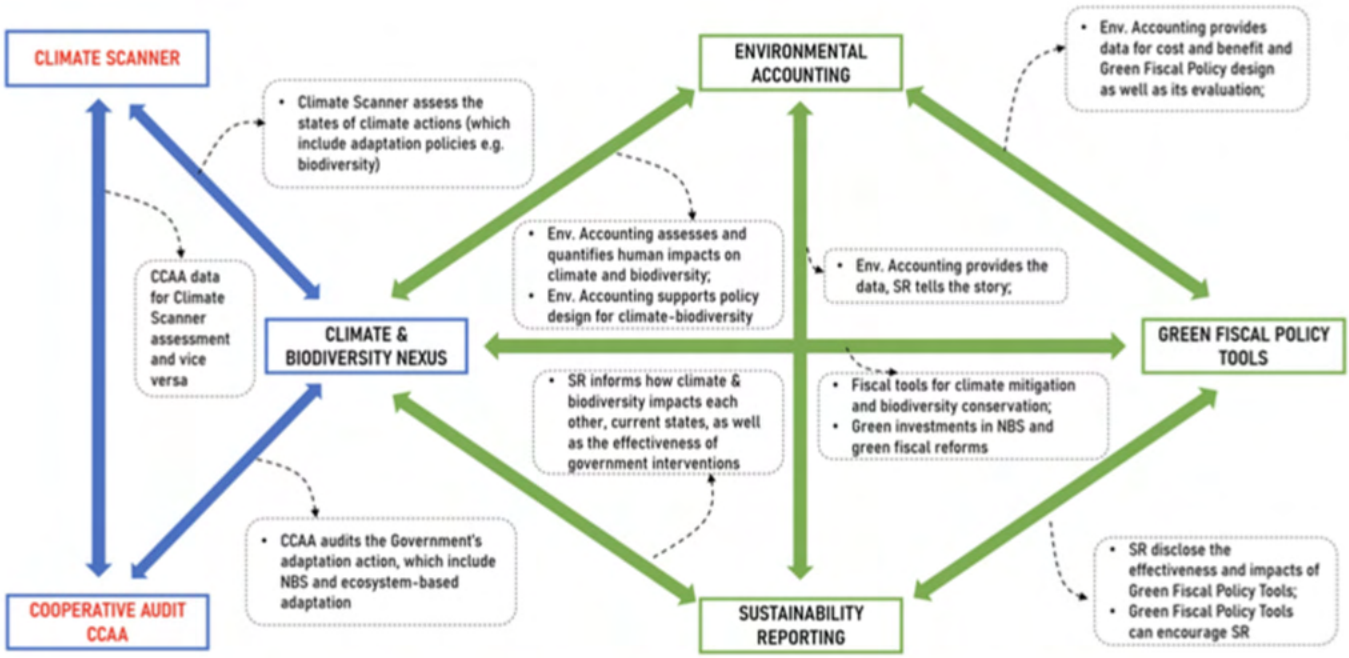

أوجه الترابط بين المشاريع في إطار خطة عمل فريق الإنتوساي العامل المعني بالإنتوساي 2023-2025

ومن عناصر المواءمة الأخرى أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وشددنا على أنه يمكن إجراء عمليات تدقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق عديدة. فمن ناحية، عالج الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة البيئية منفردةً، مثل تمويل المناخ في إطار الهدف 13 ألف من أهداف التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، سلطنا الضوء على الروابط المتبادلة بين الأهداف والغايات وشددنا على الحاجة إلى اتساق السياسات، وقدمنا أدوات عملية للتقييمات.

وقد استُكملت هذه المشاريع بالتدريب من خلال الدورات التدريبية الجماعية المفتوحة على الإنترنت (MOOCs) التي نظمتها الهيئة العليا المستقلة للمراجعة في إستونيا، بالإضافة إلى التدريب الشخصي والتدريب عبر الإنترنت الذي استضافته iCED في الهيئة العليا المستقلة للمراجعة في الهند. ومن الموارد الرئيسية أيضًا قاعدة بيانات التدقيق الخاصة بالهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وقد سررنا عندما علمنا أن هذا المورد قد تم استخدامه مؤخرًا ليس فقط من قبل المدققين ولكن أيضًا من قبل الباحثين.

تعزيز التواصل والعلاقات مع أصحاب المصلحة

كان التواصل أحد الاعتبارات الرئيسية للأمانة العامة طوال ست سنوات. فقد استحدثنا أنواعاً جديدة من المنشورات، بما في ذلك المدونات، والمدونات الصوتية، والنشرات الموجهة لأصحاب المصلحة العالميين، وأشرطة الفيديو. وقد حقق مقطع فيديو تدريبي حول التدقيق البيئي – الذي استُبدل الآن بفيديو أساسيات التدقيق البيئي المحدّث – عدد مشاهدات مذهل بلغ 6400 مشاهدة خلال ست سنوات. أصبح موقع LinkedIn القناة الرئيسية لوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بنا، مما سمح لنا بالوصول إلى المدققين وأصحاب المصلحة الآخرين.

قمنا أيضًا بتطوير تصورات مرئية، مثل شجرة WGEA. وفي تجمع كبير عبر الإنترنت، قمنا أيضًا بتجربة التيسير البصري، حيث قام فنان بتصوير المناقشات أثناء حدوثها. أنتجنا أيضًا منشورات عن أهداف التنمية المستدامة لإثارة العصف الذهني في ورش العمل.

تصور حول مشاريع 2020-2022 وروابطها بأهداف التنمية المستدامة من إعداد راكيل بيرمنغي. المصدر: الفريق العامل المعني بالإنتوساي

لقد تناولنا العلاقات مع أصحاب المصلحة من زاويتين. فمن ناحية، أردنا أن يكون لدى مراجعي الحسابات بيانات ومعلومات محدثة عن التطورات الموضوعية. ومن ناحية أخرى، عملنا على ضمان سماع رسائل الهيئات العليا لمراجعة الحسابات من قبل المنظمات الدولية. على سبيل المثال، علّق الفريق العامل المعني بالمناخ على القضايا المتعلقة بالتمويل الدولي للمناخ، مشددًا على أن مبلغ التمويل وحده لا يضمن الكثير عندما يكون الأثر هو المهم. وبالمثل، يقدم ملخص عمليات تدقيق التكيف مع تغير المناخ معلومات أكثر تفصيلاً عن تخطيط التكيف وتنفيذه أكثر من العديد من التحليلات العالمية القائمة على البيانات الكمية.

يجب إيصال رسائل الهيئات الفرعية للهيئات الفرعية إلى الأماكن التي يتم فيها صياغة السياسات. وقد كانت أكثر الفعاليات وضوحاً بالنسبة للفريق العامل المعني بالمناخ هي مؤتمرات المناخ، حيث شاركنا ثلاث مرات بفعاليتنا الجانبية الخاصة بنا. ويتطلب تأمين الوصول إلى مثل هذه الفعاليات وتنظيمها التعاون مع الهيئة العليا للهيئات العليا للهيئات الفرعية للبلد المضيف (الهيئة العليا للهيئات الفرعية للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، والهيئة العليا للهيئات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أذربيجان في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، والهيئة العليا للهيئات العليا للهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل في مؤتمر الأطراف الثلاثين) والوفود الوطنية، فضلاً عن أعصاب فولاذية للتعامل مع ترتيبات اللحظة الأخيرة والشكوك. وكان من أبرز الأحداث في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين في باكو وحضور رئيس مؤتمر الأطراف في مؤتمرنا.

الحضور في الحدث الجانبي للهيئة الفرعية للتنفيذ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين. المصدر: الفريق العامل المعني بالإنتوساي

يجب أن تحقق الاجتماعات قيمة للانبعاثات

كما كان للجائحة غير المتوقعة بعض الآثار الإيجابية. فقد أصبحت الاجتماعات عبر الإنترنت ممارسة معتادة، وكذلك الندوات عبر الإنترنت. وقد ساعدت هذه الممارسات على تقليل العبء البيئي – وهو عامل مهم بالنسبة لمجموعة بيئية – وكذلك عبء الميزانية المرتبط بالسفر. ومع ذلك، فإن العمل عبر الإنترنت له أيضًا سلبيات، ليس أقلها ما يتعلق باختلاف المناطق الزمنية. وعادةً ما كانت نيوزيلندا هي التي اضطرت إلى المساس بنومهم الليلي!

على الرغم من الواقع الافتراضي الجديد، إلا أننا لم نغفل أبدًا عن قيمة الاجتماعات الشخصية والإحساس بالمكان. وقد ساعد ذلك في رفع مستوى الاجتماعات الشخصية: لم نجتمع إلا عند الضرورة، وحرصنا على التخطيط الجيد لها. على سبيل المثال، أكدنا على ربط مواقع الاجتماعات بالمسائل البيئية ذات الصلة محلياً. لا تعقد الاجتماعات في مواقع عشوائية. بل يمكن أن توفر فهمًا أعمق للتحديات البيئية الإقليمية وتساعد المشاركين على فهم الروابط العالمية بشكل أفضل.

خلال الجمعية الحادية والعشرين في أوكولهاس في المالديف، سافرنا في البحار الهائجة لمناقشة القدرة على التكيف مع المناخ؛ وخلال الجمعية الثانية والعشرين، اختبرنا طقس الشتاء المتجمد في القطب الشمالي في روفانييمي؛ وفي الجمعية الثالثة والعشرين في مالطا، تعرفنا على التحديات المتعلقة بالمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشملت هذه الاجتماعات زيارات إلى ضفة رملية ورعاة الرنة ومركز لإعادة تدوير المياه.

رحلة استكشافية إلى مركز إعادة تدوير مياه الصرف الصحي في مالطا خلال الجمعية الثالثة والعشرين. المصدر: فريق عمل الإنتوساي

كما مكنتنا الاستراتيجيات القائمة على المكان من تقديم مواضيع جديدة. ففي أوكولهاس، سلطنا الضوء على منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي روفانييمي ناقشنا معارف الشعوب الأصلية – وهي ذات قيمة لفهم البيئات سريعة التغير في القطب الشمالي وخارجه. وأنا فخور جداً بأن هذا الاجتماع قد أطلق شبكة عالمية من المدققين الذين يبحثون في شؤون الشعوب الأصلية في مجال التدقيق، بما يتجاوز المواضيع البيئية.

الاحتفاء بالنجاح وتحويل التحديات إلى انتصارات

وكان من الابتكارات في الاحتفال بالنجاح إطلاق جائزة "الإلهام في التدقيق البيئي" التي تقدمها الجمعية العالمية لمراجعي الحسابات البيئية . والغرض من هذه الجائزة هو الاعتراف بالإنجازات وتشجيع المدققين على استكشاف نهج جديدة وممارسات جيدة. وقد مُنحت هذه الجائزة حتى الآن أربع مرات في جمعية الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي.

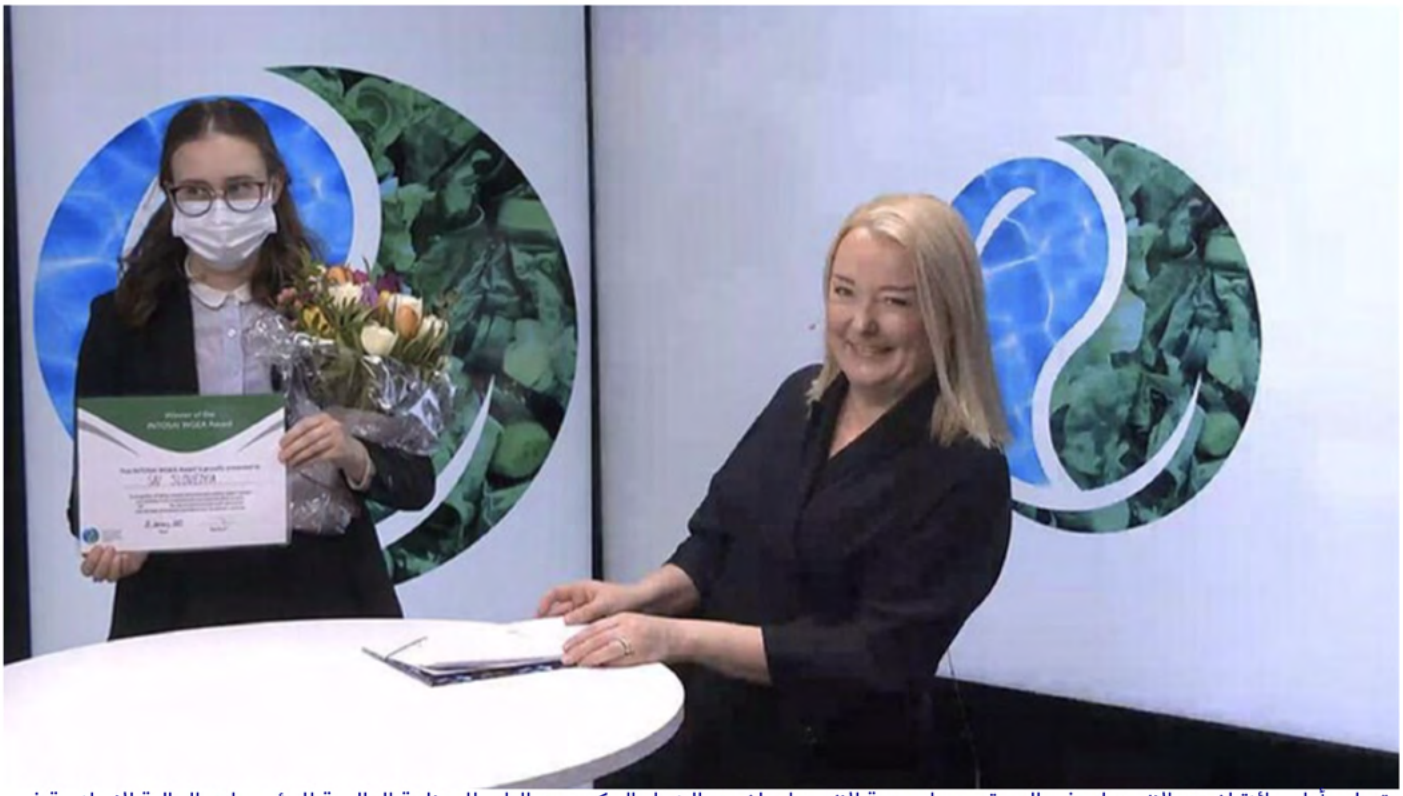

تسليم أول جائزة لفريق الإنتوساي في الدورةالعشرين لجمعية الإنتوساي لفريق الخبراء الحكوميين التابع للمنظمة العالمية للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال الأوراق المالية الإسلامية في هلسنكي.

كان الابتكار الحقيقي هو تطوير وتجريب عيادة التدقيق، وهو نموذج دعم جديد ومرن. وقد برز هذا النموذج كاستجابة لمحاولة فاشلة لإنشاء نموذج دعم أثقل من نظير إلى نظير. وبما أن هذا النهج لم يكتسب زخمًا، قمنا بعكس المفهوم. وتسمح عيادة التدقيق للجهة العليا للتدقيق بحجز فترة زمنية مدتها ساعة واحدة لمناقشة أي موضوع تدقيق بيئي مع زملاء أكثر خبرة. تلقت المرحلة التجريبية ردود فعل ممتازة من المشاركين.

من الناحية المؤسسية، قمنا بتعزيز هيكل الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال إنشاء منصب نائب الرئيس ودعوة الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ملديف لتولي هذا المنصب. كانت الحاجة عملية: تقاسم عبء العمل واكتساب رؤى قيمة من هيئة عليا للرقابة المالية والإدارية تعمل في سياق مختلف. كما أنه يوفر فرصة للمؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصغيرة للمشاركة في دور قيادي قد لا تتوافر لها الموارد اللازمة للاضطلاع به.

الرشاقة توفر فرصًا للمؤسسة السعودية للاستثمار الزراعي الصغير

نحن نعتبر أن فترة الرئاسة التي تمتد لست سنوات – وهي تقليد راسخ في الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين – هي فترة زمنية جيدة. فهي فترة طويلة بما فيه الكفاية لكي ينمو الرئيس في هذا الدور. فعلى سبيل المثال، لاحظنا في البداية التقدم البطيء في تحديث معايير الإنتوساي في تحديث معايير الإنتوساي، وفي فترة ولايتنا الثانية التي استمرت ثلاث سنوات، وبعد عدم إحراز أي تقدم في عملية الإنتوساي الواجبة لوضع المعايير، قمنا ببساطة بتجديد المواد الإرشادية القديمة لفريق العمل من خلال عملية الإنتوساي لضمان الجودة للمنتجات غير التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بوصفها إرشادات لفريق العمل. ويعكس ذلك إيماننا بأن الهدف الأهم لمجموعات عمل الإنتوساي هو خدمة المدققين.

لكل هيئة من هيئات الرقابة العليا أسلوبها الخاص في الإدارة. فالأمانة العامة في فنلندا تؤمن بشدة بالتفاعل غير الرسمي. وفي رأينا، فإن البيئات الرسمية للغاية ذات البروتوكولات الصارمة تمنع النقاش وتقتل الابتكار.

كانت إحدى مزايا استضافة الأمانة داخل الهيئة العليا للمؤسسات العليا في فنلندا هي الدرجة العالية من الاستقلالية والتسلسل الهرمي المسطح للمنظمة، مما سمح باتخاذ قرارات سريعة من الإدارة العليا عند الحاجة. ونتيجة لذلك، تمكنت الأمانة من العمل بطريقة مستقلة ومرنة للغاية. وهذا درس مهم: مع الموقف الصحيح، يمكن حتى لمؤسسة عليا صغيرة نسبيًا أن تقود بفعالية فريق عمل عالمي.

في منتصف عام 2025، أجرينا تحليلاً للتوعية. وعلى الرغم من وجود 86 عضواً، فقد تمكن الفريق العامل من الوصول إلى ما يصل إلى 174 مؤسسة عليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال مشاريع ودورات تدريبية مختلفة. ولم يكن ذلك ممكناً إلا من خلال التعاون – بفضل عمل القادة السابقين، والدعم الثابت من اللجنة التوجيهية، وتفاني قادة مشاريعنا

لقد تشرفنا بخدمة مجتمع الجمعية العالمية للتدقيق البيئي – وهو مجتمع ملتزم بشدة بتطوير التدقيق البيئي. وكان من دواعي سرورنا البالغ أن نسلّم الراية إلى الهيئة العليا للتدقيق البيئي في تايلاند. ومع الأفكار الجديدة، ستواصل الجمعية العالمية للتدقيق البيئي ازدهارها ودفع عمليات التدقيق المؤثرة التي تساهم في مستقبل أكثر استدامة.

فيفي نيمنما، الأمين العام للفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في فنلندا في الفترة 2020-2025

نصائح لرؤساء مجموعات عمل الإنتوساي:

- حدد رؤية واضحة وحدد الأولويات – ركز على الأمور الأكثر أهمية.
- امنح الفضل لمن يستحقه – فأولئك الذين يساهمون في العمل التطوعي يستحقون التقدير.
- حقق التوازن بين الاجتماعات عبر الإنترنت والاجتماعات الشخصية – ضع في اعتبارك التكاليف والاستدامة وقيمة التفاعل وجهاً لوجه.
- تأمين دعم موثوق لتكنولوجيا المعلومات للاجتماعات عبر الإنترنت إذا كانت الخبرة الداخلية محدودة.
- التعامل مع حقوق الطبع والنشر والبيانات الشخصية بعناية فائقة – الالتزام بالقوانين ومعايير الأمن ومتطلبات السلامة.
- قد تنطوي الخرائط والقرارات التنظيمية على حساسيات سياسية – استخدم إسقاطات دقيقة للخرائط وتعامل مع مثل هذه الأمور بعناية.
- تناوب الرئاسة بانتظام – وجهات نظر جديدة تدفع إلى الابتكار.

مساهمة خاصة:

الذكرى الأربعون لمبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI)

إينار غوريسن، المدير العام لمبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمراجعين الحكوميين (INTOSAI). المصدر: مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمراجعين الحكوميين (IDI)

أربعون عاماً لمبادرة الإنتوساي للتنمية – والشّراكات التي جعلت الأمر ممكناً

من إعداد: المديرة العامة لمبادرة الإنتوساي للتنمية آينار غوريسن

في وقت يتّسم بالتغيّر المستمر، حيث تسود التحديات الجيوسياسيّة، والمناخ المتغيّر، وعدم اليقين المتزايد في النظام العالمي، قد يكون من الصعب العثور على عناصر إيجابية – الجانب الإيجابي وسط غمامة السّلبيات. ولكن ها نحن ذا، فمبادرة الإنتوساي للتنمية تحتفل هذه السّنة بمرور 40 عاماً على تأسيسها. وعلى مدى هذه السّنوات الأربعين، قمنا بدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مستوى العالم. ولا تزال رؤيتنا قائمة على استقلالية الأجهزة وصدقيّتها واستدامتها من أجل مجتمعات أفضل وحياة محسّنة.

إذاً كيف بدأ كل شيء؟ ربما الأهم من ذلك هو إلى أين نحن ذاهبون؟ في أعداد عام 2026 من مجلة الإنتوساي، سنشارك قصّتنا في أربعة أجزاء. وسنقدّم مرئيّات من نموّنا وتطوّرنا، والتطوّرات الرئيسية في الاحتراف والحوكمة، والنظرة إلى المستقبل. مرحباً بكم في الجزء الأول من رحلتنا!

الأيام الأولى في كندا

في اجتماع INCOSAI الذي عقد في سيدني عام 1986، وافق مجلس إدارة INTOSAI على قرار إنشاء مبادرة التنمية التابعة لـ INTOSAI (IDI). وتعود جذور تأسيسها إلى الاعتراف بوجود حاجة ماسة لدعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان النامية من أجل تعزيز أدائها وقدراتها.

وعندما استضاف الجهاز الكندي ورش العمل الفنية الأولى في عام 1986، كان المفهوم متواضعاً، ولكنّ الفكرة كانت قوية وهي منح المدققين أدوات يمكنهم استخدامها بصورة فوريّة. وركّزت ورش العمل هذه على المهارات – ولكنّ الأهم من ذلك أنّها أنشأت روابط مبكرة بين الأجهزة وركّزت على المجتمع. وبات التعاون هو القاعدة وليس الاستثناء. وسيستمر هذا التدريب والدعم في بناء شبكة من الأجهزة الرقابية – مستفيداً من أمانات الإنتوساي في المناطق، ومجموعات عملها، وشركائها لبناء سمعة مبادرة الإنتوساي للتنمية باعتبارها مورداً رئيسياً لتنمية قدرات الأجهزة الرقابية.

زمن الانتقال: انتقال مبادرة الإنتوساي للتنمية إلى النرويج

في عام 1998، وافق أعضاء المؤتمر السادس عشر للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات (INCOSAI) على نقل مقر مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI) من كندا إلى النرويج. وافق البرلمان النرويجي على هذا القرار، وانتقلت المبادرة رسمياً إلى النرويج في عام 2001، حيث استضافتها الهيئة العليا لمراجعة الحسابات في النرويج. وفي ذلك الوقت، تم تأسيس المبادرة كمؤسسة في النرويج، مع مجلس إدارة يشرف على المنظمة.

وكنّا ممتنين لثقة الإنتوساي خلال الفترة الانتقالية، وثقتها كذلك في أنَّ مبادرة الإنتوساي للتنمية التي تتّخذ من النرويج مقرّاً لها ستقدّم نتائج مستدامة لدعم تنمية القدرات في مجتمع الإنتوساي.

صورة لموظفي مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العامة لمراجعة الحسابات (INTOSAI) في أوسلو، عام 2001. المصدر: مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العامة لمراجعة الحسابات (IDI)

تدريب المدرّبين: درس مبكّر في الاستدامة

من عام 2001 حتّى عام 2005، ركّزنا على برامج تدريب طويلة الأمد للمدرّبين. وأردنا أن نرى أنَّ شبكتنا من المدرّبين مجهّزة لتقديم الدعم داخل أجهزتهم ومناطقهم. ولم يكن التدريب مجرّد تنمية للقدرات، بل شكّل إعلاناً أنَّ الأجهزة قادرة على امتلاك مستقبلها. وبات ذلك ممكناً عندما تدخّلت الهيئات في المناطق والأجهزة كلٌّ على حدة. وجرى تحقيق هذا النهج من خلال ورش عمل في مختلف أنحاء العالم – ساعدت إحدى ورش العمل المبكرة في النرويج في بناء مجتمع مدرّبي الأجهزة من خلال الزيارات المنزلية والتبادل الثقافي. ولم تشارك شبكة الإنتوساي فيها فحسب، بل شاركت في استحداثها أيضاً.

نمو تنمية القدرات

منذ عام 2005 فصاعداً، ساعد الاستخدام المتزايد للحلول الرقمية في مكان العمل على سدّ الفجوات بين القارات وتشجيع الابتكار من أجل مبادرة الإنتوساي للتنمية. وشهدت هذه الفترة انتقالاً من ورش العمل الفنية إلى تطوير القدرات بشكل أوسع، بما في ذلك جهود التعلّم الإلكتروني المبكرة. وأدركنا أنَّ الأجهزة تحتاج إلى ما هو أكثر من المهارات، أي إلى نظم. من ناحية أخرى، برزت اتّجاهات عالمية جديدة – أزمة مالية عالمية، ونشأت قوى اقتصادية غير غربية، وتفاقم عدم الاستقرار مقترناً بـ"حروب أبدية" – ساهمت في زيادة الحاجة إلى أجهزة قويّة، والإشراف على الأموال العامة، والتّركيز على الشفافيّة. وتحوّل الحوار نحو الطّريقة التي قد تساهم بها الأجهزة في طرح أسئلة أكبر خاصّة بالقطاع العام.

التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة ودعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

بعد التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصّة بالتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة، أنشأنا أمانة التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية في عام 2009. وشملت النّجاحات الرئيسية تقديم تقارير التقييم العالمية للأجهزة التي يتم إصدارها كل ثلاث سنوات، وتطوير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والوساطة في دعم الأجهزة.

في الموازاة، بدأنا في معالجة بعض أصعب التحديات التي تواجه الأجهزة، وتالياً دعم الأجهزة في تنفيذ معاييرها الدولية. وكان هذا مشروعاً ضخماً، ويستمر عملنا في إضفاء الطّابع المهني على الأجهزة حتّى اليوم. وهنا أيضاً، كان الدّعم الذي قدّمته الأجهزة والإنتوساي حاسماً، ولولا هذا الدافع الجماعي، لكان التقدّم محدوداً.

مسارات العمل والدعم المخصّص

عندما انتقلنا من البرامج إلى مسارات العمل في عام 2019، عكس الانتقال واقعاً أكثر تكاملاً. وخلال السّنوات الأخيرة، واجهت الأجهزة ضغوطاً لم يكن أي برنامج تدريبي من ثمانينيّات القرن العشرين ليتوقّعها.

ولتوضيح بعض الأمثلة، في ما يلي بعض المسائل الرئيسية التي عملنا عليها معاً:

- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة – دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على التقدّم المحرز، وتماسك السياسات.

- كوفيد-19 – ضغوط غير مسبوقة على المالية العامة، والمشتريات في حالات الطوارئ، والحاجة إلى استجابات تدقيق سريعة من مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وحوكمتها – تراجُع الديمقراطية العالمية، وتفاقم الضغوط على استقلالية الأجهزة، فضلاً عن تأدية الأجهزة دور القدوة عندما يتعلّق الأمر بممارسات الحوكمة لديها.

- الدّين العام والإبلاغ عن الاستدامة – في الآونة الأخيرة، حوّلنا انتباهنا إلى دعم الأجهزة في مجالات تدقيق مساءلة الدين العام والتدقيق في إعداد تقارير استدامة القطاع العام.

تطلّبت كل هذه المجالات اتّخاذ قرارات جريئة وابتكاراً وثقة. ومرّة أخرى، ظهرت شبكة الإنتوساي – المناطق، واللجان، ومجموعات العمل، والأجهزة الرقابية كل على حدة. واتّسع نطاق دعمنا الجماعي للأجهزة ليشمل الترويج لأدوارها وتأييدها في دعم الديمقراطية ومكافحة الفساد.

ولا تعتبر تقوية الأجهزة تمريناً فنياً حيث يمكنكم التدريب ونقل المعرفة وانتظار النتائج. في الواقع، علّمتنا الأعوام الأربعين الماضية أنَّ تقوية الأجهزة تتطلّب شيئاً أكثر تعقيداً – التزاماً طويل الأمد، وتفاهماً مؤسّسيّاً، وثقة متبادلة، وشبكة تؤمن بالمهمّة.

جهد مجتمعي

بينما نتأمّل في السّنوات الأربعين الماضية، تبرز حقيقة واحدة ألا وهي أنَّ التّأثير في مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لم يكن أبداً نتيجة لعملية منفردة. فقد تمَّ بناؤه من خلال الشّراكات، والثقة، والإيمان المشترك بأنَّ الأجهزة القوية والمستقلة تكتسب أهميّة محوريّة للحوكمة الرشيدة والتنمية. ولم يشهد عملنا تطوّراً بصورة منعزلة، فهو حدث لأنَّ مجتمعاً كاملاً – عائلة الإنتوساي – قد اختار الوقوف خلفه.

ولذلك، نشكركم — شركاءنا في INTOSAI، وشركاء التنمية، والهيئات العليا لمراجعة الحسابات في جميع أنحاء العالم، وكل زميل وخبير استشاري وخبير اختاروا استثمار وقتهم وخبرتهم وشغفهم في هذا العمل.

ونحن نتطلّع إلى السنوات الأربعين المقبلة من الاحتفاء بالتأثير وتحديد شكل المستقبل معاً.

المدير العام السابق لمبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العامة لمراجعة الحسابات، ماغنوس بورج (يسار)، وإينار غوريسن، المدير العام لمبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العامة لمراجعة الحسابات. المصدر: مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للهيئات العامة لمراجعة الحسابات (IDI)

CELEBRATING IMPACT. SHAPING FUTURES.

المصدر: مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمراقبة المالية الحكومية (INTOSAI)

INTERNATIONAL JOURNAL

OF GOVERNMENT AUDITING